حكومة الشارقة
Government of Sharjah
مجمع اللغة العربية بالشارقة
Arabic Language Academy in Sharjah

المعجم التاريخي للغة العربية

المنهجية وأصول التحرير

مأمون وجيه
عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

١٤٤٥ - ٢٠٢٣

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

حكومة الشارقة
Government of Sharjah
مجمع اللغة العربية بالشارقة
Arabic Language Academy in Sharjah

المعجم التاريخي للغة العربية

المنهجية وأصول التحرير

مأمون وجيه
عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

١٤٤٥ - ٢٠٢٣

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للمؤلف

وجيه، مأمون.
المعجم التاريخي للغة العربية: المنهجية وأصول التحرير/ تأليف: مأمون وجيه.- القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٣م.
٢٠٠ص، ٢٤ سم.
في رأس العنوان: مجمع اللغة العربية بالشارقة.
تدمك ١ - ٧٢٢ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - معاجم.
أ - العنوان. ٤١٣

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م

رقم الإيداع ٢١٤٢٢/ ٢٠٢٣
الترقيم الدولي I.S.B.N 978 - 977 - 717 - 722 - 1

قام بإخراجه وطباعته
لحساب المؤلف

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي.
هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر.
هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦(٢٠٢ +) فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠(٢٠٢+)
المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين. هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣+)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
القاهرة: ص.ب ٧٠٣٩ - م. نصر - الرمز البريدي ١١٤٧١
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

موافقة واعتماد

وافق المجلس العلمي للمعجم التاريخي في جلسته المنعقدة بمقر اتحاد المجامع العربية بالقاهرة يوم الإثنين 12 شعبان 1438هـ الموافق 8 مايو 2017م في الاجتماع الأول من الدورة السابعة والأربعين على اعتماد هذا المنهج، والعمل بمقتضاه في تحرير النسخة التجريبية للمعجم. وبعد صدور النسخة التجريبية عام 2020م تمت مراجعة المنهج وتحديثه وإعداده في صورته النهائية الحالية. وقد أكد المجلس العلمي للمعجم التاريخي في جلسته المنعقدة يوم السبت 15 من رجب لسنة 1442هـ الموافق 27 من فبراير 2021م، موافقته على هذه النسخة المحدثة، وأقرها نسخة مرجعية للعمل، واعتمدها منهجًا لتحرير المعجم التاريخي في طبعته الأولى.

المحتويات

موافقة واعتماد	3
تصدير	9
المقدمة	13
أولا. المنهج	23
(أ) عصور اللغة:	23
(ب) الوحدات المعجمية:	23
(ج) ترتيب المواد:	24
أولًا: الجذر	25
ثانيًا: النُّقُوشُ العربية القديمة	25
ثالثًا: النظائر السامية:	25
رابعا: المعاني الكلية:	26
خامسًا: ترتيب المداخل	26
خامسًا (1): الأفعال:	26
خامسًا (2): المصادر:	33
خامسًا (3): المشتقات:	34
خامسًا (4): الأسماء:	34
خامسًا (5): ترتيب معلومات المدخل:	38
سادسا: مستوى اللغة المؤرخ لها:	39
سابعًا: مستويات الاستعمال:	39
ثامنًا: المعنى في المعجم:	39
تاسعًا: طرق شرح المعنى:	40
عاشرًا: التغير الدلالي	41

حادي عشر: مصادر المعجم: 41
ثاني عشر: الشواهد: 41
ثالث عشر: المصطلحات: 50
رابع عشر: الرموز والمختصرات: 50
خامس عشر: قائمة برموز المعجم التاريخي واختصاراته: 50
سادس عشر: جدول رموز الكتابة الصوتية 52
ثانيًا. الشرح التفسيري للمنهج وأصول التحرير المعجمي 55
[1]. مسارات التحرير في المعجم التاريخي: 55
[2]. خطوات ما قبل البدء في التحرير (تهيئة المحرر للعمل): 56
[3]. المعالجة المعجمية التفصيلية لتحرير المداخل ونماذجها وما يتعلق بها 57
أولا. المعالجة المعجمية التفصيلية للمداخل الفعلية 57
نموذج (1): تحرير المدخل الفعلي (الثلاثي ومضارعه) من مادة [م ل ح]: 57
نموذج (2): تحرير الفعل الثلاثي (المضعَّف) ومضارعه من مادة [م ل ل]: 59
نموذج (3): الجمع بين البابين، نظراً لاتحاد الدلالة والمصادر: 61
نموذج (4): تحرير الفعل الثلاثي المزيد: 61
نموذج (5):تحرير الرباعي المضاعف. 64
نموذج (6): ترتيب المدخل الفعلي المبني للمجهول. 65
-الجمع بين الواوي واليائي في المعتل الناقص 67
ثانيا: المعالجة المعجمية التفصيلية للمصادر. 74
- القرائن الدالة على تَمَحُّضِ المصدر وجريانه مجرى الأسماء الجامدة: 74
ثالثًا: المعالجة المعجمية التفصيلية للمشتقات 80
المشتقات غير المتمحضة للاسمية والقرائن الدالة على عدم تمحضها 80
المشتقات المتمحضة للاسمية والقرائن الدالة على تمحضها 82
رابعًا: ضوابط الجمع بين المداخل الاسمية 85
خامسًا: المعالجة المعجمية التفصيلية للتعريف وطرق صياغته 86

سادسًا: المعالجة المعجمية للشاهد والتأريخ له 90

(1) شروط الشاهد: 90

(2) التأريخ للشاهد: 91

(3) مصادر الشواهد: 93

(4) حجم الشاهد: 104

(5) التقديم للشاهد: 106

(6) عدد الشواهد في كل عصر: 108

(7) الاستشهاد على الفعل والاسم المفرد والجمع: 110

(8) الاختيار بين الشواهد عند تساويها تاريخيًّا: 111

(9) تحرير الشاهد المجهول القائل: 111

(10) الاستشهاد بالمثل: 113

(11) نسبة الشاهد إلى أكثر من مستعمل: 114

(12) الاستشهاد بعبارات المعاجم: 116

(13) توثيق النصوص (المعلومات الببليوجرافية): 118

(14) كتابة الشاهد: 121

ثالثًا. مدوَّنة المعجم التاريخي 125

رابعًا: النماذج التطبيقية 127

1-نموذج تطبيقي لتحرير النقوش 127

2-نموذج تطبيقي لتحرير الساميات 128

3-نموذج تطبيقي لتحرير المعرب والدخيل 130

4- نموذج تطبيقي لتحرير مادة " ل ز م " 131

خامسًا. ضوابط التنسيق 161

أولا- المعاني الكلية 161

ثانيًا- ضبط عين الماضي والمضارع ضبط عبارة 161

ثالثًا- المصادر 162

رابعًا- المشتقات 164
خامسًا- التأريخ للأعلام وأسماء البلدان 165
سادسًا- الترتيب 165
سابعًا- التعريف المعجميّ 167
ثامنًا- الاستشهاد 168
تاسعًا- الإحالة 172
عاشرًا- الوَسْم 173
حادي عشر- مستويات الاستعمال 174
ثاني عشر- الرموز والمختصرات 174
ثالث عشر: توثيق النصوص (المعلومات الببليوجرافية) 174
رابع عشر: العبارات المُوَحّدة 174
خامس عشر: علامات الترقيم والتنصيص 175
سادس عشر: الضبط 176
سابع عشر: عدد المداخل، ومراجعة الترقيم 177
سادسًا: الملاحق النهائية 179
الملحق الأول. المعجم التاريخي للغة العربية في ضوء التخطيط اللغوي 179
[1]. التحليل الرباعي لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية 180
[2]. مصفوفة القوى والفرص لمشروع المعجم التاريخي للغة العربيَّة 182
[3]. القرارات المقترحة وفق مخرجات مصفوفة القوى والفرص 185
[4]. الأهداف الإستراتيجية والتنفيذيَّة لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية 186
الملحق الثاني. المعجم التاريخي: مفاهيم معجميَّة 189
[1] التوصيف العشري للمعجم التاريخي: 189
[2] التغير اللفظي والتغير الدلالي: 191
[3] الخريطة الزمنية للعصور التاريخية: 191
[4] حروف المباني: 192
[5] الجذر: 192

[6] المداخل أو الوحدات المعجمية: 192
[7] الترتيب الخارجي: 195
[8] الترتيب الداخلي: 196
[9] المعاني الكلية: 196
[10] الوَسْم: 197
[11] الإحالة: 197
[12] التأصيل الاشتقاقي أو التأثيل الإيتومولوجي: 198
[13] التعريف المعجمي: 198
[14] الشاهد: 199
[15] المستعمل الأول: 199
[16] التُّوثيق الببليوجرافي: 200
[17] التَّأريخ: 200
[18] السياق اللغوي: 200
[19] مصفوفة الرموز ودلالاتها في المعجم التاريخي: 200
[20] المسارد والملاحق: 200

تصدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه، وبعد:

فإني أكتب هذه الكلمة تصديرًا وترحيبًا وحفاوةً بعمل من أهم الأعمال الفكرية، والإبداعات العلمية، في تاريخ لغتنا العربية، وهو "المعجم التاريخي للغة العربية: المنهجية وأصول التحرير".

إن اللغة العربية ـ دون "شوفينية" أو تعصب ـ لهي واحدة من أعرق لغات العالم وأعظمها، إن لم تكن أعرقها على الإطلاق، وإنها لسبَّاقةٌ وغنيةٌ بالإنجازات في "عالم المعجمات"، كما شهد بذلك "اشبرنجر" وغيره، من العلماء واللغويين غير العرب، ولكنها ـ برغم ذلك التميز، وتلك العراقة ـ جاءت أخيرة في ركب اللغات الدولية الكبرى التي تتمتع بـ"معجم تاريخي"؛ يحفظ ذاكرتها اللغوية، وأطوارها التاريخية، ومراحلها الثقافية، في رقعتها المكانية والزمانية، وأصداءَ ذلك كله في مجال الثروة اللفظية والأسلوبية والدلالية، وهو الأمر الذي يدعو إلى العجب والاستغراب عند العلماء العرب وغير العرب.

بَيْدَ أنَّ هذه اللغة، العظيمة القدر والمقدار، التي تحظى بنحو ثمانية عشر ألف جذر من الجذور اللغوية الثرية، والصيغ الاشتقاقية والدلالات؛ الأصول منها والمجازات، على حين لا تحتوي بعض نظائرها من اللغات العالمية الدولية إلا على ثلث هذا الكم من الجذور، وهي أيضًا اللغة التي عاشت وشهدت مراحل عديدة من التطور على مدى ثمانية عشر قرنًا من الزمان، مرَّت فيها بموجات من القوة والضعف، والتوسع والتقلص، والمد والجزر. ومن ثَمَّ فإن تأريخًا لغويًّا لمسيرتها ولسيرتها، المادية والمعنوية ـ إذا ما روعيت فيه الأصول المعجمية المقررة، والمبادئ المنهجية المناسبة ـ سيكون، برغم تأخره الزماني ـ فتحًا علميًّا في دنيا اللغات، وحجرًا في بنائها الفكري واللغوي، طال انتظاره. وهو جدير بترحاب

العلماء، وحفاوة المتخصصين.

ولقد تعددت المحاولات وتتابعت المقاربات، في الماضي والحاضر، حتى شهد العالم نهوضَ "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية" بمسئولية إنجاز العمل العلمي المرتقب، أعني "معجم اللغة العربية التاريخي"، وذلك عندما هيأ الله ـ تعالى ـ للاتحاد المذكور، رعاية حانية شاملة، علمية وعملية ومالية، من رجل العلم والعربية، مأمون الأمراء العرب، وحاكم إمارة الشارقة **الشيخ الدكتور سلطان القاسمي** عضو مجلس الإمارات العربية المتحدة ـ حفظه الله- فاستكمل الاتحاد بنيته الإدارية والفنية، وحشد إمكانات المجامع العربية، وشحذ أدواته وآلياته العلمية، بإعداد المنهج العلمي وتدريب الباحثين على تطبيقه، وطالع العالمَ كله خلال العامين الأخيرين بإنجاز مذهل، بإصداره سبعة عشر مجلداً من المعجم التاريخي، تبعها في العام الثاني تمام ستة وثلاثين مجلداً. وها نحن أولاء نترقب صدور ما يناهز العشرين مجلداً، وهو ما يبشر ببلوغ أجزاء المعجم التاريخي إلى نحو المئة من المجلدات، خلال العامين القادمين ـ بإذن الله تعالى.

غير أن التميز الذي شهد به المراقبون المتخصصون، لا يتمثل في الحجم الكبير المنجز، والاستيعاب والشمول، لتطورات الجذور اللغوية العربية، ومشتقاتها، وشيوع أو ثبات دلالاتها، ولكنه يتمثل أيضًا في "المنهج العلمي" الذي هو "العصب الفكري"، والميزان الإبداعي للعمل كله، الذي حظي به هذا "المعجم التاريخي الأول" في تاريخ لغة العرب العريقة الباقية ـ بإذن الله ـ حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ويشرفني ويسعدني، بوصفي واحداً من الفريق الرائع، الذي نهض بهذه المهمة التاريخية، في القاهرة، والشارقة، وبإسهام مشكور من المجامع اللغوية في دنيا العرب، من المحيط إلى الخليج: (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع اللغة العربية بالشارقة، ومجلس اللسان العربي بموريتانيا، ومجمع اللغة العربية الأردني،

والمجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، ومجمع اللغة العربية بالسودان، ومجمع اللغة العربية بدمشق، ومجمع اللغة العربية بليبيا، ومكتب تنسيق التعريب بالمغرب، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس)، حتى استوى المعجم على قدم وساق، واجتذب اهتمام المعنيين بتاريخ اللغة العربية من كل الأطياف والآفاق.

يشرفني ويسعدني أن أقول الآن: إن هذا "الدليل المنهجي" الشامل لكل الجوانب المنهجية، والأدوات الفنية التي قامت على أصول العلم المعجمي، وخصائص "العربية" الفريدة، هو أهمُّ ما أصدره الاتحاد من إصدارات علمية وأدقُّها وأجلُّها قدرًا، وقد دُرِّبت ـ كما ألمحت آنفًا ـ على استخدامه الفرق المشاركة، في العالم العربي ـ مجامعه وهيئاته ومراكزه اللغوية. وذلك أن الأعمال العلمية إنما تمتاز بتمايز منهجها وأهدافها، وتكامل أدواتها وسياقاتها التي تقف وراء إنجازاتها.

لقد بُنِيت حضارتنا العربية والإسلامية على أن العلم: "منهج ضابط، وأستاذ راسخ، وكتاب محرر، وطالب مقبل"، فالمنهج النظري يضبط الأداء العملي. ومن المشروعات العلمية ما ينطلق بلا منهج، فلا يبلغ الهدف المنشود. والأستاذ الراسخ في حالتنا هو المدرب الكفء العارف بالمنهج ووسائل تطبيقه، المستوعب لخطة طريقه. والمقبلون من المحررين الأكفاء المدرَّبين هم الطرف الأصلي في العمل مع الأساتذة: (الخبراء والمنسقين والمراجعين). ولعل الكتاب المحرر الجامع، هذا الذي بين يديك أيها القارئ الكريم، هو الذي سيقودنا ـ بإذن الله تعالى ـ إلى جني ثمار هذه المنظومة، وتحقيق آمال هذه الأمة المباركة، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الأستاذ الدكتور: حسن الشافعي

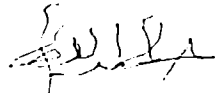

رئيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبيِّ العربيِّ الأمين، وعلى آله وأصحابه الغُرِّ الميامين. وبعد؛

فللعرب تاريخ عريق في فن الإبداع المعجميّ، الذي لاحت بواكيره عندهم بعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم الذي فجر ينابيع الحكمة والمعرفة في شرايين الحياة العربية وعروقها؛ فنمت غراس المعرفة والعلوم والفنون، ونشطت الحركة العلمية عند العرب، وظهر الاهتمام بالكتابة والتدوين، واتقدت جذوة الجمع والتسجيل والتأليف؛ رغبةً في فهم القرآن الكريم؛ وصيانة لغته الشريفة؛ وحفظها من اللحن والخلل والضياع. وقد لاحت إرهاصات التفكير المعجمي وبواكيره، متمثلة في تدوين بعض القوائم أو المسارد اللغوية الصغيرة، التي اهتمت بتسجيل بعض الألفاظ المُشْكِلة، وتفسير دلالاتها. ومن ذلك ما نقله الرواة من مسائل نافع بن الأزرق (... -نحو: 65 هـ)، وإجابات ابن عباس (3 ق هـ - 68 هـ) عنها، وما تلا ذلك من الاهتمام بالكتابة والتأليف في غريب القرآن الكريم، ومُشْكِل ألفاظه، الأمر الذي أسهم في تطور الأعمال المعجمية حتى اشتد عودها، واستوت على سوقها في القرن الثاني الهجري، بظهور "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (100هـ - 175هـ). ثم انهمر القطر بعد ذلك.

وقد ظهر استعمال لفظة "المُعْجَم" أَوَّلَ مرةٍ، في مؤلفات علماء الحديث، الموسومة بمعاجم الصحابة والشيوخ، وقد أطلق قدامى المُحَدِّثين اسم "المَشْيَخَة" على الكتاب أو الجزء الذي يجمع فيه المُحَدِّث أسماء شيوخه، ومروياته عنهم، وفق ترتيب يرتضيه، مثل: " المَشْيَخَة "لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (... - 277هـ)، ثم صاروا بعد ذلك يطلقون على هذا الضرب من المؤلفات اسم "المُعْجَم" بدلا من "المَشْيَخَة"، مثل: "المُعْجَم: مُعْجَم شيوخ أبي يعلى" لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (210 - 307 هـ)، و"مُعْجَم الصحابة"

لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغويّ (214 - 317 هـ)، و"**مُعْجَم شيوخ ابن الأعرابي**" لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد العنزيّ، المعروف بابن الأعرابي (246 - 340 هـ)، و"**مُعْجَم الصحابة**" لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (265 -351هـ)، و"**مُعْجَم الصحابة**" لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن (...- 353هـ)، وثلاثة المعاجم المشهورة:"**الأوسط**"، و"**الصغير**"، و"**الكبير**" لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانيّ (260 - 360هـ).

وفي القرن الرابع الهجريّ بلغت الصنعة المعجمية ذروة مجدها، وعمرت مرابُعها بأعلامها، وازدحم الوُرَّاد على حياضها، وارتقت مذاهب الإبداع في التصنيف المعجمي، وازدهرت، وتنوعت مشاربها وأطيافها، وأتت أكلها متنوعةَ الثمار مختلفةَ الألوان، فمنها ما هو مختص بالألفاظ، ومنها ما هو مختص بالأبنية والأوزان، ومنها ما هو مختص بالمعاني والموضوعات؛ تلبية لحاجات العلماء والدارسين والقراء؛ وليجد فيها كلُّ مُنْتَجِعٍ طِلْبَتَه وبُغْيَتَه. وقد تنوعت أيضًا هندسة بنائها، وطرائق ترتيبها تنوعًا عجبًا، فمنها ما جاء مرتبًا على مخارج الحروف؛ تلبيةً لحاجة القراء والحفاظ والمفسرين والمحدثين وغيرهم. وقد ظهر هذا النهج العبقري المُرتّب بحَسَب المخارج، والتقاليب الصوتية للمادة اللغوية على يد رجل اكتمل عقله، وأوفى على الغاية استعداده، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي في "كتاب العين"، وقد لفَّ لفَّه، ونسج نسْجَه، عدد من اللغويين المبدعين، أصحاب الدرر المعجمية الخالدة، والأعمال الآسرة مثل: "**جمهرة اللغة**" لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ (223 - 321 هـ)، الذي نزع نحو التجديد باعتماد الترتيب الألفبائي، لكنه ظل ملتزما بنظام التقاليب الصوتية للخليل،و "**البارع في اللغة**" لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (280 - 356 هـ)، و"**تهذيب اللغة**" لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (282 - 370 هـ)، و"**مختصر العين**" لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيديِّ الإشبيليّ الأندلسيّ (316 - 379 هـ)،

و"**المحيط في اللغة**" لأبي القاسم إسماعيل بن عبّاد (324 - 385 هـ)، و"**المحكم والمحيط الأعظم**" لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه الأندلسيّ المَرْسيّ (398 -458هـ). ومنها ما جاء مرتبا ترتيبا ألفبائيا قافويّا، أي: على الأصل الأخير للجذر، تلبية لحاجات الشعراء والكتّاب، وأرباب النظم والسجع والمقامات مثل: "**الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**" لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ(.....- 393هـ)، و"**العباب الفاخر واللباب الزاخر**" لرضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن العدوي الصغاني (577- 650هـ)، و"**القاموس المحيط**" لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (729 - 817 هـ)؛ و "**تاج العروس من جواهر القاموس**" لأبي الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزَّبيديّ (1145 - 1205هـ)، ومنها ما جاء مرتبا وفق أوائل الأصول ترتيبا ألفبائيا غير قافوي؛ تيسيرا للباحث في العثور على بُغْيَتَه رابضة في مكانها من غير نَصٍّ مَطِيَّة أو إدْآب نَفْسٍ وعناء مثل:" **كتاب الجيم**" لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيبانيّ (نحو 94هـ- نحو 206هـ)، و"**معجم مقاييس اللغة** "لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ القزوينيّ (... - نحو 395 هـ)، و"**أساس البلاغة**" لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (467- 538هـ)، و"**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**" لأحمد بن محمد بن علي الفيوميّ (.... -نحو: 770 هـ)، والمعجمين: "**الوسيط**"و "**الكبير**" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ومنها ما اختص بترتيب مادته اللغوية بحَسَب الأبنية والصيغ والأوزان حرصا على ضبط متن اللغة وتلبية حاجات المهتمين بالدراسات الصرفية على مستوى البنية والصيغة مثل: "**ديوان الأدب**" لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (... - نحو: 350 هـ)، و"**مقدمة الأدب**" للزمخشريّ، و"**شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**" لنشوان بن سعيد الحميري (... - 573هـ). ومنها ما اهتم بترتيب مادته اللغوية بحسب المعاني والموضوعات، مثل: السحاب، والمطر، والخيل، والإبل، وخلق الإنسان وغير ذلك، وتُسمَّى معاجم المعاني أو الموضوعات، ومن

أبرزها كتاب" الغريب المُصَنَّف"، لأبي عُبَيْد القاسم بن سلام بتشديد اللام (157-224 هـ)، و"المُخَصَّص "لابن سِيْدَه، وغير ذلك من الرسائل والمعجمات.

إن قراءة تاريخ العمل المعجمي عند العرب، تكشف بجلاء عن تفوقهم، وعلو كعبهم، في التأليف والتصنيف المعجمي، وسيظل ما جادت به القريحة العربية من الدَّراريّ والفرائد المعجمية، آية ماثلة شاخصة للعالمين، تكشف دقةُ صنعتها وعبقرية بنائها وإحكامها عن تألق العقلية العربية وتأنقها في ميدان التأليف والتصنيف المعجميّ. وفي القرن الحادي عشر الهجري أي السابعَ عشرَ الميلادي اتجه اللغويون في الغرب إلى صناعة المعاجم التاريخية التي تقدم سجلا تاريخيا لمفردات اللغة، ودلالاتها، وأساليبها، ولهجاتها. فهي ترصد تاريخ ميلاد الألفاظ، وكمونها، وانقراضها، وصور استعمالها وإهمالها، وتتعقب تطور دلالاتها وتعددها، وما يعتور ألفاظها وصيغها من تحوُّلٍ وتبدُّلٍ وتصريف، وترصد كذلك ما يستجد من الألفاظ والأساليب وصور استعمالها، وغير ذلك مما يطرأ على بنية اللغة من تغييرات، في رحلتها عبر تاريخها الطويل، وفق منهج تاريخي دقيق.

وقد ظهرت -في عالم المعجمية الغربية- الطبعة الأولى من معجم الأكاديمية الفرنسية عام 1694م، واستغرق إنجازه قرابة ستين عاما، إذ بدأ العمل فيه عام 1638م، وبعد ذلك بأكثر من قرنين من الزمان، ظهرت الطبعة الأولى من المعجم التاريخي الإنجليزي عام 1928م، واستغرق قرابة سبعين عاما، إذ بدأ العمل فيه عام 1858م، وقامت مطبعة أكسفورد عام 1984م بتحديثه، ورقمنته، وظهرت طبعته المحدثة عام 1989م، في عشرين مجلدا، ومعها نسخة حاسوبية مرقمنة. وعلى الرغم من تاريخ العرب المشرق في الصنعة المعجمية، فقد تأخروا كثيرا في إنجاز المعجم التاريخيّ للغة العربية، وأدلج الناس وهم رقود. وفي النصف الأول من القرن العشرين لاحت بشارةُ الأمل بصدور مرسوم ملكي كريم من صاحب الجلالة ملكِ مصر الملكِ فؤادٍ الأول في 14 شعبان 1351 هـ -

13 ديسمبر 1932م يقضي بإنشاء مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة، وينص في مادته الثانية على أن من مهام هذا المَجْمَع "**أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثًا في تاريخ بعض الكلمات، وتغير مدلولاتها**". والمعاجم التاريخية - كما تعلمون- سجلٌ لغوي يؤرخُ قصةَ الألفاظ، ويبين شجرةَ النسبِ اللغويةَ لكل كلمة، وكيف تفرعت الأصول وتطورت، وأنجبت أجيالا من الكلمات والدلالات عبر العصور، ولذا تسابقت الأمم لإخراج هذا الضربِ من المعاجم الذي يحفظ لكل أمة تاريخَ تراثها اللغوي ويؤرخ قصةَ لغتِها تأريخا مُفَصَّلا دقيقًا.

وقد تحولت الدعوة لإنشاء المعجم التاريخي إلى واقع عملي في مرحلة باكرة من القرن العشرين، إذ شرع مجمع القاهرة سنة 1936م في إعداد هذا المعجم؛ تلبية للمرسوم الملكي، وقام بتشكيل لجنة علمية بإشراف المستعرب الألمانيّ فيشر، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة آنذاك، وبعد انطلاق التحرير،و إعداد إضبارة من بطاقات حرف الهمزة، حالت الظروف دون مواصلة العمل وإتمامه؛ فانفض سامره، وخبت جذوته، ودخل في سبات عميق؛ وقام مجمع اللغة العربية بالقاهرة بجمع بطاقات فيشر ونشرها؛ تكريما له عام 1967م بعنوان: " المعجم اللغوي التاريخي للأستاذ.فيشر،القسم الأول من أول حرف الهمزة إلى أبد". ورغم توقف العمل في مشروع المعجم التاريخي للغة العربية إذعانًا لصروف الدهر، ونوائب الحَدَثان إبَّانَ الحرب العالمية الثانية، فقد ظل مسُّه ورسيسه يتكأن في وجدان سَدَنَة العربية ومحبيها، وظل اللغويون والمثقفون العرب في كل مكان يشيمون برقَ هذا المُعْجَمِ، ويتطلعون إلى شآبيبِ غمامه وقَطْره، وروايا مزنِه وغيثِه، وقد لبثوا أعمارا وهم ينتظرونه انتظار المجدبِ للماء، والمريضِ للدواء والشفاء، وزاد من آلامهم - وهم بين اليأس والرجاء - أن سبقنا الأممُ الأخرى في صناعة معاجمها التاريخية. وقد سنحت - بفضل الله وتوفيقه-لاتحاد المجامع العربية فرصةٌ أخرى في العَقْد الثاني من القرن الحادي والعشرين فنهضت محاولته

الثانية نهوض ذات الظلع كما قال كُثَيِّر:

وكُنتُ كذاتِ الظَّلْعِ لمَّا تحاملَتْ على نَفْسِها بعد العِثار استَقَلَّتِ

وكتب الله النجاح لهذه المحاولة الميمونة، فاتقدت جذوتها، وعلا سناها، بفضل دعم صاحب السمو الشيخ الدكتور: **سلطان القاسمي** حاكم الشارقة عضو المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية المتحدة- حفظه الله ورعاه- إذ تكرم سموه بتهيئة السبل، وتذليل الصعاب؛ لإنجاز هذا الحلم العربي تحت مظلة اتحاد المجامع العربية بالقاهرة.

وقد بدأت رحلة المعجم بمرحلة التخطيط والإعداد التي استغرقت أكثرَ من عامين، جرى فيها التخطيطُ للمعجم تخطيطا علميا سديدًا وفق الأصول المرجعية لبناء المعاجم اللغوية التاريخية؛ وبناءً على معطيات هذا التخطيطِ اللغويِ السديد ونتائجه تأكدنا بعد دراسة نقاطِ القوة والضعف والفرصِ والتحدياتِ من إمكانيةِ النجاح، فاتُخذ القرار ببدء العمل، ووَضْع الخطة التنفيذية التي نهضت على عدد من الأسسِ والدعائم أهمها:

أولًا- إسنادُ إنجازِ المعجم إلى **اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية** وهو مؤسسة علمية متخصصة تنضوي تحتها المجامع والمجالس والمراكز اللغوية في العالم العربي؛ ليكون العمل أكاديميًّا جماعيًّا مؤسَّسيًا.

ثانيًا-تحديدُ الهيكلِ التنظيمي للمعجم إداريًّا وعلميًّا وتنفيذيًّا ضبطًا للحوكمة وانتظامِ العملِ وعدمِ تداخل المهام.

ثالثًا-تحديدُ تخومِ المعجم وخريطتِه الزمنية والجغرافية.

رابعًا-إعدادُ المنهجِ العلمي لبناء المعجم وتحريرِه؛ ليكون معيارا وخريطةً واضحةَ المعالم تعصم السالكين من المحررين من الخروج عن جادة الصواب، وتضمنِ سيرَ العمل على نهج واحد مستقيم. وفي بداية مرحلة الإعداد عهد إليَّ الأستاذ الدكتور/ **حسن الشافعي** رئيس اتحاد المجامع العربية بمهمة وضع المنهج

العلمي؛ لإعداد هذا المعجم المنتظر، فما أَلَوتُ جهدا في ذلك، وقمت بفضل الله وتوفيقه بإعداد هذا المنهج باذلا فيه غاية الوُسْع والطاقة مستهديا بتجارب الأمم الأخرى في صناعة معاجمها التاريخية وبخاصة تجربة المعجم التاريخي للغة الإنجليزية فضلا عما يستنبط من مناهج علمائنا المعجميين القدامى والمحدثين، فأفدت من مناهج معاجمنا التراثية ومن منهجي المعجم الكبير، ومعجم لغة الشعر العربي ـ وهما من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأفدت كذلك من كل ما وقع تحت يدي من الكتابات الحديثة والمعاصرة التي تناولت قضايا المعجم التاريخي وطرائق بنائه وصناعته، وبخاصة كتاب المعجم التاريخي للدكتور/ **محمد حسن عبد العزيز** عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فضلا عن الاستفادة بتوجيهات الأساتذة والزملاء من شيوخ مجمع القاهرة ورجالاته، وشيوخ المجامع والمؤسسات العلمية العربية، وتوجيهات السادة العلماء أعضاء المجلس العلمي للمعجم. ولما نهض المنهج واستوى على سوقه، وحظي بموافقة لجنة المعجم التاريخي بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجلس العلمي للمعجم التاريخي باتحاد المجامع اللغوية العربية، قمنا بطباعته في كتيب عنوانه:"**المعجم التاريخي للغة العربية: المنهج والتطبيق**"

وبعد إرساء قواعد العمل، واكتمال أدواته بإعداد المنهج. وتدريب المحررين، وبناء المدونة الرقمية، انطلق قطار العمل الفعلي في تحرير المادة المعجمية في غرة يناير سنة 2020 م وفق هذه الأسسِ الحاكمة، ونهض المحررون والباحثون برصد المادةِ العلمية وجمعِها من مصادرها اللغوية الحية، وقد مرت عملية الجمع والتحرير بمراحلَ متتابعةٍ من المراجعة اللغوية الدقيقة في معالجة المادة اللغوية رغبةً في الضبط والتصحيح والإتقان.

وفي ختام الدورة المعجمية الأولى قمنا بمراجعة المنهج وتحديثه بناء على ما أظهرته التجربة الفعلية، وما عَنَّ من تساؤلات واستفسارات؛ وما ترتب على ذلك من اقتراحات وتقيدات وإضافات للسادة العلماء أعضاء المجلس العلمي للمعجم التاريخي

أهمها: تخصيص العصر الإسلامي بثلاثة شواهد ممثلة للغة القرآن والحديث وكلام العرب نثرا أو شعرا - إن توفرت- على كل دلالة، وضبط عين الفعل بالحركة والعبارة معا، والتأريخ للأعلام التي ارتبطت بمفاهيم ودلالات خاصة. وقد أردفنا المنهج بشرح تفسيري رغبة في البيان وتذليل طرق التحرير المعجمي، وجمعنا ذلك كله في كتاب عنوانه: " **المعجم التاريخي للغة العربية: المنهجية وأصول التحرير**" وقنا بطباعته، ليبقى دليلا يُهتدى به على طريقة العمل في هذا المعجم؛ حرصًا على انضباط العمل منهجيًا، وسيره على نسق واحد، ونهج قويم.

ويسعدني أن أقدم آيات الشكر والتقدير والامتنان لكل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل الجليل، وأخص بالذكر الزميل الفاضل/ **أ. د. صفوت علي صالح**؛ لمشاركته المتميزة ومساعدته المقدرة في إعداد الملاحق النهائية.

والشكر موصول للزميلين الكريمين/ **د. شحاتة الحو**، و**أ. رضا محمود عبد الحي**، على دورهما المتميز في إعداد النموذج (ل ز م)، ومساعدتهما المقدرة المشكورة.

ويطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والإجلال والثناء لصاحب السمو الشيخ الدكتور **سلطان القاسمي** حفظه الله ورعاه، وكساه دوما حلل الستر والفضل والعطاء أينما حَلَّ وحيثما كان، فقد تكفل بمشروع المعجم التاريخي ورعاه وذلل كل الصعاب،ولولا فضله ما ظهر هذا العمل الجليل إلى عالم النور.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بعاطر الشكر وخالصه لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ممثلا في رئيسه صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور /**حسن الشافعي**، وأمينه العام سعادة الأستاذ الدكتور /**عبد الحميد مدكور** حفظهما الله من كل سوء، ومتعهما بطول العُمُر وحُسْن العمل.

ويطيب لي أيضا ان أرفع أيادي الشكر والتحية والتقدير **لمجمع الشارقة الفتيّ**؛ لدوره المتميز في رعاية المشروع والتنسيق بين المجامع اللغوية، وإعداد المنصة

الإلكترونية، وإسهامه المتميز في أعمال التحرير والتنسيق؛ لذا وجب التنويه بدورالفاضلين الأستاذ **محمد خلف** مستشار صاحب السمو، والدكتور **محمد المستغانمي** الأمين العام لمجمع الشارقة على جهودهما المتميزة الدؤوبة.

واللهَ نحمد أن وفقنا لإنجاز هذا العمل التأسيسي ليكون دليلًا مرشدًا وسراجًا كاشفًا للأسس المنهجية لبناء المعجم التاريخي وشارحًا لأصول التحرير وقواعده، داعين الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يمن علينا دوما بفيوض غيثه وتوفيقه، وأن يكلل أعمالنا جميعا بالسداد والفلاح والتوفيق.

مـأمـون وجيـه

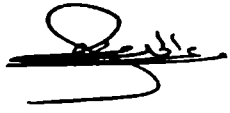

المدير العلمي للمعجم التاريخي

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

أولا. المنهج

(أ) عصور اللغة:

1) عصر ما قبل الإسلام (ق س): (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)
2) العصر الإسلامي (س): (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)
3) العصر العباسي (ع): (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)
4) عصر الدول والإمارات (د م): (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)
5) العصر الحديث (ح): (1214هـ/ 1799م) إلى(1441هـ/ 2020م).

(ب) الوحدات المعجمية:

- الكلمات الحوامل المعاني.
- الكلمات الوظيفية.
- الكلمات المنحوتة والمركبة.
- العبارات السياقية والاصطلاحية والأمثال، والمتصاحبات اللفظية.
- الرموز والمختصرات اللغوية.

وتُكَوِّنُ الوحداتُ سالفة الذكر الموادَّ المعجمية أي المداخلَ المعجمية المنسدلةَ تحت الأصل المعجمي الرئيس، وهو الجذْرُ، مع مراعاة ما يأتي:

1)إفراد الكلمات الوظيفية، وعَدُّها مدخلًا معجميًا فرعيًّا تحت توسيم الأداة، ويلحق بها في الحكم الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والأفعال الجامدة، والأدوات التي تؤدي وظائف نحوية مثل: كان، وإن، وكذلك حروف النفي، والاستفهام، والشرط إلخ.

وتُصدَّر هذه الكلمات بالرمز (0) الدال على أنها مدخل فرعيٌّ وتُرتَّب وفق طبيعتها، وهي: أ) كلمات وظيفية اشتقاقية: تأتي في ترتيبها في سلسلة المداخل المنسدلة تحت جذرها مثل: كان وأخواتها في (ك و ن)، وظن وأخواتها في (ظ ن ن) وهكذا.

ب) كلمات وظيفية غير اشتقاقية: ترد في موضعها وفق رسمها الهجائي. مثل: (أم،و لم، ويا، وما إلخ)

2) تَتَدَرجُ حُرُوف المباني تحت الكلمات الوظيفية، فهي جزء أصيل من بنية المداخل المعجمية؛ ومن ثم يجب أن تفرد بمدخل خاص قبل مواد جذورها، فيُصَدّر كلُّ حَرْفٍ بتعريفٍ له قبل عرض مواده المعجميّة، ويأتي تعريفه متضمنا ترتيبه في قائمة الحروف وتوصيف مخرجه وصفاته من حيث الجهر والهمس، الرخاوة والشدة، الترقيق والتفخيم والإشارة إلى قيمته في حساب الجُمَّل وحصر ما يمثله الحرف من معانٍ- إن كان من حروف المعاني- مع التمثل عليها.

3) يوضع المركب بأنواعه ويشرح تحت الركن الأول فـ"لوازم الحياة "يوضع في ترتيبه تحت مادة (ل ز م)، و"التجنيد الإلزامي" يوضع في ترتيبه تحت مادة (ج ن د) أي تحت العنصر الأول منهما، ويكتب في بداية سطر مصدرًا بالرمز (0) الدال على أنه مدخل فرعي منسدل من مدخل رئيسيّ، ويذكر المركب مرة ثانية تحت الركن الثاني في ترتيبه محالا إلى شرحه تحت الركن الأول.

4) العبارات السياقية والاصطلاحية والأمثال وما جاء مسكوكًا أو مُتَكَلِّسًا من المتصاحبات اللفظية يخصص لها مدخل فرعي تحت مادة فعلها، فإن خلت من الفعل يخصص لها مدخل فرعي تحت الاسم الرئيس بها، ويُصَدَّرُ المدخل الفرعي بالرمز (0) الدال على فرعيته.

(ج) ترتيب المواد:

تُرَتَّبُ المواد المعجمية بحَسَبِ أصولها (الجذور) وَفْقَ الحرف الأول فالثاني فالثالث من حروف الهجاء، وهي منهجية بدأها أبو عمرو الشيباني بمراعاة الحرف الأول ليس غيرُ في كتاب الجيم، وانتظمت على يد الزمخشري في أساس البلاغة، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة في معاجمه وبخاصة المعجم الكبير.

ويُسْبَقُ المدخل الرئيسي بالرمز (*) الدال على أنه مدخل معجمي رئيس. ويأتي قَرَنُ الجذْرِ وتفريعاته متسلسلًا على هذا النحو:

أولًا: الجذر

ثانيًا: النُّقُوشُ العربية القديمة

يهتم المعجم التاريخي برصد ما ورد من الجذور المعجمية ومشتقاتها في النقوش العربية القديمة جنوبية كانت أو شمالية.

وتقوم منهجية العمل في النقوش العربية القديمة في المعجم التاريخي على الإجراءات الآتية:

1- كتابة الجذر بخط النقش.

2- كتابة كلمة المدخل المستشهد به بخط النقش متبوعة بالكتابة الصوتية -وفق نظام الكتابة الصوتية المعتمد بالمنهج -ومفسرة بالكتابة العربية المعاصرة.

3- الاستشهاد بشاهد واحد على الكلمة المذكورة على أن يكتب الشاهد بخط النقش مردوفًا بالكتابة العربية المعاصرة.

4- توثيق الشاهد توثيقا مختصرًا.

ثالثًا: النظائر السامية:

ترتبط اللغة العربية واللغات السامية بكثير من وشائج القرابة اللغوية بنيةً وتركيبًا ودلالةً، ومن يتأمل تلك الوشائج ويتتبعها يتبين له دون ريب أو شك أن الساميات بنات العربية لا أخوات لها كما يرى بعض الدارسين؛وأن العلاقة بينهما هي علاقة الأصل بفرعه؛ فما الساميات إلا لهجات تَحَدَّرَتْ من العربية الأم واستقلَّت وخضعت لضروب من التغيير في بعض جوانب البنية والدلالة والتركيب عبر الزمن؛ ولذا اهتم المعجم برصد الجذور المناظرة في بقية الساميات، **ويأتي ترتيبها بعد ذكر النقوش العربية القديمة.**

ويُراعى في تسجيل النظائر السامية ما يأتي:

1) كتابة الكلمة المستشهد بها بحروف لغتها السامية وحركاتها، وبنطق عربي تقريبي، ثم بالكتابة الصوتية الدولية وفق جدول رموز الكتابة الصوتية المذكور في نهاية المنهج.

2) لابد من وجود رابط دلالي بين الجذر العربي ونظيره السامي، فَضْلًا عن التوافق في البنية، مع مراعاة التغييرات الصرفية التي قد تطرأ على بعض الكلمات من قلب وإبدال وحذف إلخ.

3) الاستدلال بشاهد واحد على الكلمة المستشهد بها من نصوص اللغة السامية على أن يُكتب بالحرف السامي، ويُذكر عقب المعنى مباشرة، على أن يكون هو الأقدم تاريخيًّا -قدر الإمكان- متبوعًا بترجمته العربية.

4) توثيق الشاهد توثيقا مختصرا.

رابعا: المعاني الكلية:

تُذكر بعد النظائر السامية، ويستأنس في استنباطها بما ورد في المعجمات القديمة، وبخاصة في "مقاييس اللغة" لابن فارس، ويستخلص بعضها من دلالات المادة نفسها، ويستعان في ذلك بمدونة المعجم الكبير.

خامسًا: ترتيب المداخل[1]:

خامسًا (1): الأفعال:

تُقدم الأفعال على الأسماء، ويُقدم الثلاثي منها على الرباعي، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي بأنواعه.

- ويُراعى في ترتيب الأفعال ما يأتي:

أ- الثلاثي المجرد، ويُرتب كما يلي:

1- **فَعَلَ يَفْعُل، مثل: نَصَرَ يَنْصُر.**

2- **فَعَلَ يَفْعِل، مثل: ضَرَبَ يَضْرِب.**

---

(1) رتبت المداخل في هذا المعجم ترتيبًا صرفيًّا؛ فقدمت الأفعال على الأسماء، ورتبت صيغ الأفعال وفق الترتيب المنصوص عليه في كتب الصرف،وهو ماجرى عليه منهج المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

3- فَعَلَ يَفْعَل، مثل: مَنَعَ يَمْنَع.
4- فَعِلَ يَفْعَل، مثل: فَرِحَ يَفْرَح.
5- فَعُلَ يَفْعُل، مثل: شَرُفَ يَشْرُف.
6- فَعِلَ يَفْعِل، مثل: حَسِبَ يَحْسِب.

وتفرد كل صيغة بمدخل مستقل سواء اختلفت مع غيرها في المعنى أم اتفقت نحو:

* أَدِمَ (بِكَسْرِ الدّالِ) فلانٌ وغيرُه يَأْدَمُ (بِفَتْحِ الدّالِ) أَدَمًا: اشتدَّت سمرتُه.
*أَدُمَ (بِضَمِّ الدّالِ) فلانٌ وغيرُه يَأْدُمُ (بِضَمِّ الدّالِ) أَدامَةً، وأُدُومَةً، وأُدْمَةً: اشْتَدَّتْ سُمْرَتُه.

ب ـ الثلاثي المزيد، وأنواعه:

1- المزيد بحرف، ويرتب كما يلي:
1- أَفْعَل، مثل: أَكْرَم.
2- فاعَل، مثل: قاتَل.
3- فَعَّل، مثل: قَدَّم.

2 - والمزيد بحرفين، ويُرتب كما يلي:
1- افْتَعَل، مثل: انْتَصَر.
2- انْفَعَل، مثل: انْقَطَع.
3- تَفاعَل، مثل: تَشاوَر.
4- تَفَعَّل، مثل: تَعَلَّم.
5- افْعَلَّ، مثل: احْمَر.

3 - والمزيد بثلاثة أحرف، ويُرتَّب كما يلي:
1- استَفْعَل، مثل: اسْتَغْفَر.
2- افْعَوْعَل، مثل: اعْشَوْشَب.

3- افعالَّ، مثل: احْمارَّ.
4- افْعَوَّلَ، مثل: اجْلَوَّذَ

ج - الرباعي، وأنواعه:

1- الرباعي المجرد : فَعْلَلَ

أ ـ الرباعي المجرد غير المضاعف: مثل: دحرج

يُورد ويشرح في موضعه وفق ترتيب أصوله.

ب ـ الرباعي المجرد المضاعف: مثل: حصحص و لملم.

يُذكَر في مادته الثلاثية ويشرح فيها، وينص عليه أيضًا في ترتيب رسمه الهجائي محالا في شرحه على مادة الثلاثي منه، فتُذكر مادة "حصحص" مثلًا قبل "حصص" محالة في شرحها إلى مادة الثلاثي "حصص"،حيث يعالج الرباعي المضاعف تحت أصله الثلاثي -وهو مذهب الكوفيين وابن السراج وابن مالك وغيرهم خلافا للبصريين-، وقد اخترنا هذا المذهب ورجحناه لأنه أقرب إلى الواقع اللغوي بدليل بقاء المعنى وثباته بعد حذف ثالثه،وهو أيضًا أكثراتساقا مع قضية الأصالة والفرعية فضلا عن ملائمته للمعجم التاريخي الذي يتتبع تاريخ الكلمات وأصولها، فإن اختل معنى الفعل المضاعف ولم يتضح بعد إسقاط ثالثه وامتنع ربطه دلاليا بالثلاثي فإنه يذُكِر في هذه الحالة ويشرح في ترتيب رسمه.

2-الرباعي المزيد:

أ- الرباعي المزيد بحرف:

تَفَعْلَلَ، مثل: تَدَحْرَج.

ب- الرباعي المزيد بحرفين:

1- افْعَلَلَّ، مثل: اقشعرّ.

2ـ افْعَنْلَل مثل: احرنجم.

ويرتب الفعل المتعدي على هذا النحو :

- المتعدي بحرف
- فالمتعدي بحرفين
- فالمتعدي لمفعول واحد
- فالمتعدي لمفعول واحد وبحرف الجر
- فالمتعدي لمفعولين
- فالمتعدي لثلاثة مفاعيل

مع إمكانية الجمع بين المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف إذا اتفقت الدلالة والمصادر.

د ــ المبني للمجهول: يُذكر - إن نصت عليه المعاجم - بعد المبني للمعلوم المتفق معه في الصيغة، ثلاثيًا كان أو رباعيًا.

هـ- النص على المات والمهمل وغير المستعمل:

إذا أهملَت المعاجم فعلا، ونصَّت على أحد مشتقاته أو مصادره، وجب في هذه الحالة النص على ذلك المات أو المهمل،وذلك باشتقاق فعل من مادة المشتق المذكور مطابق لصيغة ودلالته، وموافق له من حيثُ اللزوم والتعدي، وينص في تحريره على عدم استعماله من قِبلِ حرصا على تسجيل حالته التاريخية بدقة، وذلك بتقييده بعبارة مثل: (ولم يُستعمَلْ هذا الفعلُ من قبلُ، واستُعمِلتْ بعضُ مُشتقّاتِهِ أو مَصادرِه).

نحو:

* جَنِصَ (بِكَسْرِ النّون) فُلانٌ، يَجْنَص (بِفَتْحِ النّونِ)، جَنَصًا: ماتَ، فَهُوَ جَنِيصٌ. (ولم يُستَعمَلْ هذا الفعلُ من قبلُ، واستعمِلتْ بعضُ مُشتقّاتِه).

ولهذا الاشتقاق أهميته المعجمية التي تؤكدها المسوغات الآتية:

1- ما نبَّه إليه كثيرٌ من المعجميين من ضرورة سَدِّ الفَجَوات المعجمية، وهذا الضرب من الاشتقاق يقوم بهذه الوظيفة، ويُكْمِل المداخل الفعلية التي لم تنص عليها المعاجم؛ مما يؤدي إلى ثراء المادة، وحدوث التكامل بين المداخل الفعلية

والاسمية وفق ضوابط لغوية محكمة على نحو لا يُخِلّ بقواعد العربية المتفق عليها، مع نص المنهج في نهاية المدخل على عبارة مثل **(ولم يُسْتَعْمَلْ هذا الفعلُ من قبلُ، واستُعمِلتْ بعضُ مُشتقّاتِهِ أو مَصادرِه)**. تنصيصًا على حالته التاريخية.

2- **وجود وصف مشتق غير متمحض للاسمية قرينة على وجود فعله**؛ لأن المشتق من لوازم الفعل، وعدم ورود الفعل في المعجم لا يعني عدم وروده في اللغة؛ لأن اللغة أكبر من المعجم، وكما لم تُسَجَّل بعض المعاني لم تسجل بعض المباني، وقد تهمل بعض الأصول لعدم الاحتياج إليها في وقت ما، وقد تُقدَّر، وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى بقوله: "لا يُنكرُ أنْ يكونَ في كلامِهم أصولٌ غيرُ مَلْفُوْظٍ بِهَا، إلا أنَّها مع ذلك مُقَدَّرَةٌ، وهذا واسعٌ في كلامهم".

3- **قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة المتعلق بهذه المسألة**: "وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مشتقًّا غير فعل استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعاني والتعدية واللزوم". وقد ذكر القرار عدة ضوابط لاشتقاق لفعل من المصدر، وهي الضوابط ذاتها التي يجب مراعاتها عند اشتقاق الفعل من الوصف المشتق غير المتمحض للاسمية الذي لم يَرِدْ لفعله ذكرٌ في المعاجم، وقد جاء في قرار المجمع: "وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مصدرًا:

1- فإما ألا يدل على سجية أو حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض على وزن (فَعَل) فيصاغ له فَعَل من باب **(نصر أو ضرب)، ما لم تكن عينه أو لامه حرف حلق فإن بابه (فَعَلَ يَفْعَل)**.

2- وإما أن يدل المصدر على معنى من المعاني السابقة. فإن دل على سجية كان فعله على **(فَعُلَ يَفْعُل)**، وإلا كان الفعل من باب **(فَعِلَ يَفْعَل)**.

و- ضبط عين الماضي والمضارع من الفعل الثلاثي:

يُنَصّ على ضبط عين الماضي الثلاثي وكذلك مضارعه ضبط حَرَكَةٍ وعِبارَةٍ في آن واحد.

وتُحَرَّر كما في الأمثلة الآتية:

* نَصَرَ (بِفَتْحِ الصّادِ) فُلانٌ فلانًا، يَنْصُر (بِضَمِّ الصّادِ) نَصْرًا، وَنُصْرَةً: أَيَّدَهُ وَأَعانَهُ وَنَجَدَهُ.

* ضَرَبَ (بِفَتْحِ الرّاءِ) فُلانٌ فِي الأَرْضِ، يَضْرِبُ (بِكَسْرِ الرّاءِ) ضَرْبًا، وَضَرَبانًا: ذَهَبَ وأَبْعَدَ.

* مَنَعَ (بِفَتْحِ النُّونِ) فُلانٌ فُلانًا الشَّيْءَ، يَمْنَع (بِفَتْحِ النُّونِ) مَنْعًا: حَرَمَهُ إِيّاهُ.

وقِسْ على ذلك.

تنبيه: يستثنى من هذا الضبط ما يأتي:

1- الماضي الأجوفُ ومضارعه لخضوع عينه للإعلال فضلًا عن وضوح ضبطِه وعدم غموضه؛ لأن حرف المد "العلة" يُسبق دائمًا بحركة من جنسه، والاكتفاء بدلالة حركة ما قبل العين في هذه الحالة أولى من الدخول في تعقيدات الإعلال والإبدال وتفصيلاته.

2- الفعل المضعف، ويجب ضبطه بمثال من غير المضعف، ويُنظَّر له بأبواب (نَصَرَ، ضَرَبَ، مَنَعَ، فَرِحَ)، كما يأتي:

* مَلَّ (كَنَصَرَ) فُلانٌ، يَمُلُّ مَلًّا: تَقَلَّبَ مَرَضًا أَو غَمًّا، كَأَنَّهُ على مَلَّةٍ، أي جَمْرٍ.

و ـــ (كَضَرَبَ) يَمِلُّ مَلًّا: أَخَذَ المِلَّةَ، أي الدِّيَةَ.

* مَلَّ (كَفَرِحَ) فُلانٌ وَغَيْرُهُ الشَّيْءَ، وعنه، وَمِنْهُ، يَمَلُّ، مَلَلًا، ومَلَّةً، ومَلالاً، ومَلالَةً: سَئِمَهُ، وضَجِرَ منه.

ز- فصل الواوي من اليائي:

1- إذا اختلف الفعل الثلاثي الأجوف بين الواوي واليائي فُصِلَ كل منهما وذُكر في ترتيبه، مثال ذلك:

• آد يؤود أَوْدًا، ترد في ترتيبها من الهمزة والواو.

- آد يئيد أَيْدًا، في موضعها من الهمزة والياء.

2- يُخَلَّص الواوي من اليائي في المعتل الناقص، ويُوضع كل في ترتيبه إذا اختلفت المعاني الواردة له مثل:

- أَسَا يَأْسُو أَسًا، وأَسْوًا، تُذكر في ترتيب الهمزة والسين والواو.
- أَسَى يَأْسِي أَسْيًا، تُذكر في ترتيب الهمزة والسين والياء.

تنبيه: الجمع بين الواوي واليائي:

إذا اتحدت المعاني الواردة في كل من الواوي واليائي أو أغلبُها جُمِعا في مادة واحدة، وذُكِرا في ترتيب أقوى اللغتين، ويعنون لهما هكذا:

(أ م و ـــ ي)؛ مثل:

* أَمَتِ المرأةُ تَأْمُو أُمُوَّةً: صارت أَمَةً.
* أَمِيَتِ المرأةُ تَأْمَى أُمُوَّةً: صارت أَمَةً.

ومن ذلك: (أ ص و ـــ ي)، (د م و ـــ ي)، (د ن و ـــ ي).

ح- الإبدال:

تُذكر الأفعال التي صُدِّرَتْ بالتاء المبدلة من الواو إبدالًا دائمًا مثل: "تَجِه" و"تقى"، في ترتيبها الهجائي من حرف التاء؛ لتُحال على أصلها من حرف الواو في مادتي "و ج ه"، و "و ق ي ".

ط- القلب المكاني:

الأفعال التي دخلها القلب في جميع تصاريفها مثل: "أَسْتَنَ" مقلوب "أَسْنَتَ" يُذكر مقلوبها في مادته مع الإشارة إلى الفعل المقلوب عنه.

ي- الملحق بالرباعي:

يُذكر ما يلحق بالفعل الرباعي ويفسر في مادته الأصلية من الثلاثي،وينص عليه أيضًا في رسمه (ترتيبه الحرفي) محالا على شرحه في مادته الأصلية؛ فمثلًا:

الفعل "بيطرَ" يُذكر ويفسر في (ب ط ر)، وينص عليه أيضا في رسمه (ب ي ط ر) محالا على (ب ط ر).

خامسًا (2): المصادر:

تُذكر بعد الفعل مباشرة، ويُلتزم فيها ما يلي:

أ - مصادر الثلاثي:

يُذكر منها ما نصت عليه المعجمات، ويُقدم القياسي على غيره. وإذا اختلفت مصادر الفعل لاختلاف معانيه أُفرد مع كل معنى مصدره أو مصادره التي نصت عليها المعجمات، مثل (أ م م) التي تعددت معانيها ومصادرها، وتعالج هكذا:

* أمَّت (كَنَصَرَ) المَرْأَةُ، تَؤُمُّ أُمومةً: صارَتْ أُمًّا.

و ـــ فُلانٌ القَوْمَ، وبِهِمْ، أَمًّا، وإمامةً: تَقَدَّمَهم.

و ـــ النّاسَ إمامةً: صَلَّى بهم إمامًا.

و ـــ فُلانًا، وإلَيْهِ أَمًّا: قَصَدَهُ.

و ـــ فُلانًا بالسَّيْفِ ونَحْوِهِ: أَصابَ أُمَّ رَأْسِهِ.

ب ـ مصادر غير الثلاثي:

تُغْفَل مصادر الثلاثي المزيد، ومصادر الرباعي المجرد والمزيد أيضًا؛ لأنها قياسية؛ إذ الأصل في معالجة مصادر هذه الأفعال المزيدة هو طرح القياسي، وتأسيسًا على ذلك فإن المصدر القياسي لا يذكر بعد الفعل، اللهم إلا إذا شاركه غير القياسيّ عندئذٍ يُجمعانِ مَعًا، ويُقدَّمُ القياسي على السماعي. حتى لا يُوهِمَ إغفالُ القياسيّ عدمَ جوازه.

وأما ما كان من مزيد الثلاثي على وزن: "أَفْعَلَ" أو "فاعَلَ" وكان مهموز الفاء مثل: "آنس" و"آزَرَ"؛ فيُذكر مصدرهما وإن كان قياسيًّا؛ لتتضح صيغته، أهو من

"أَفْعَلَ" أم من "فاعَلَ"؛ لأن المصدر إن كان "إيناسا" و"إيزارًا" فهو يؤكد أن الفعل على صيغة "أَفْعَلَ"،وإن كان "مؤانسة" و"مُؤازَرَةً" فهو يؤكد أن الفعل على صيغة "فاعَلَ" وفق ما تقرره قوانين الصرف العربيّ.

جـ ـ المصادر الصناعية:

يؤرخ للمصادر الصناعية، ويفرد لها مداخل اسميّة؛ لأنها تدلُّ على معنى جديد مجرد يختلف عن معنى الاسم الجامد أو المشتق الذي صيغت منه، مثل:

* الإِنْسانِيَّةُ: مَجْموعَةُ الصِّفاتِ المُخْتَلِفَةِ التي يَخْتَصُّ بها الإِنْسانُ، كالشَّفَقَةِ والحِلْمِ والرَّحْمَةِ والمُعاوَنَةِ.

خامسًا (3): المشتقات:

الأصل في معالجة المشتقات في هذا المعجم هو طرح القياسي والتنصيص على السماعي.وما جاء على غير بابه كمجيء أهون بمعنى هين في قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾.(الروم / ٢٧).

وتأسيسًا على ما تقدم فإن المشتق القياسي لا يذكر بعد الفعل اللهم إلا إذا شاركه غير القياسيّ حتى لا يُوهِمَ إغفالُ القياسيِ عدمَ جوازه.

ولا يُفرَد المشتق بمدخل معجمي في مرتبة الأسماء إلا في الحالات الآتية:

١-إذا غلبت عليه الاسمية؛ لأن الاسمية إذا غلبت على المشتق صيرته اسما جامدا؛ نحو: الذبيح،فإنه يستعمل وصفًا، وتغلب عليه الاسمية فيصبح اسما لما يُذبح أيضا، ومثله المنصور، واللقيط، والحاجب لحاجب العين، ونحو ذلك مما غلبت فيه الاسمية على الوصفية.

٢- إذا تضمَّن معنى زائدًا على معنى الفعل، كأن يدل على مهنة أو حرفة ونحو ذلك، مثل: قاضٍ وحاجب وضابط.

خامسًا (4): الأسماء:

تأتي الأسماء بعد الأفعال مباشرة، ويُؤرَّخ فيها للأسماء الجامدة، وما تخصَّص للاسمية من المشتقات، وكذلك يُؤرَّخ لدلالات المصادر المُجَرَّدَةِ عن الحدث.

وتُرَتَّب المداخل الاسمية ترتيبًا هجائيًّا مع تقديم الألف اللينة على الهمزة، مثل الجُشاء قبل الجُشْأة "الباز" قبل "البأز". ويلتزم فيها ما يأتي:

أ ـ الملحق بالرباعي:

يُذكر ويفسر في مادته الأصلية،وينص عليه أيضا في ترتيبه الحرفي محالا على شرحه في مادته الأصلية؛ فمثلًا " دَوْسَر" يُذكر ويفسر في (د س ر)، وينص عليه أيضا في رسمه (د و س ر) محالا على (د س ر).

ب ـ الإبدال:

• تُذكر الكلمات التي وقع الإبدال في بعض حروفها في رسمها المبدل محالة على مادتها قبل الإبدال، مثل: "إشاح" في (أ ش ح) ويُحال على مادته التي فُسِّرَ فيها وهي (و ش ح).

• وتُذكر كذلك الكلمات التي صُدِّرت بالتاء المبدلة من الواو إبدالًا دائمًا مثل "التُّؤَدَة" و"التراث" في ترتيبها الهجائي من حروف التاء، محالا في شرحه وتفسيره على مادته الأصلية، وهي (و أ د)، و(و ر ث).

ج – القلب المكاني:

تُذكر الكلمات التي دخل القلب المكاني في بعض صيغها مثل أَسْآر وآسار، وأَبْآر، وآبار في المادة الأصلية لها، وهي (س أ ر) و (ب أ ر).

د- المفرد والجمع:

- الأصل إيراد المدخل الاسمي بصورة المفرد لا الجمع، فإن كان الجمع أكثر شهرة من مفرده فإنه في هذه الحالة يقدم على المفرد ويُصدَّر به المدخل مراعاة لشهرته، ويُعرَّف بصيغة الجمع، على أن ينص في نهاية التعريف على مفرده. مثل:

* الرَّواجِبُ: مَفاصِلُ أُصولِ الأَصابع الَّتي تَلي الأَنامِلَ بَيْنَ البَراجِم. والمُفْرَدُ راجِبةٌ.

- وأما الجموع فيُقتصر فيها على جموع التكسير، ولا يُذكر منها إلا ما نصَّت عليه المعجمات.

- وتُورد الجموع لاحقة لمعاني مفرداتها ومسبوقة برمزه (ج:) بين قوسين، و(جج:) لجمع الجمع، ويحسن ذكر الجمع بعد تعريف المفرد، لا قبله؛ لأن الأولى في العمل المعجمي التعريف بدلالة الكلمة أولاً.

- وإذا انسحبت الجموع على أكثر من دلالة فيحسُن في هذه الحالة تأخيرها وإيرادها بعد إتمام مداخل هذه الدلالات؛ حتى لا يتكرر ذكرها مع كل دلالة على حدة.

- ويُستشهد على الاسم المفرد بالمفرد والمثنى والجمع؛ مثل:

* الأَنْفُ: عضوٌ في وسط الوجه، وهو بداية المسلك التنفسي، ومن وظائفه الشم.

قال حَسّانُ بنُ ثابِتٍ:

بيضُ الوُجوهِ كَرِيمَةٌ أَحسابُهُم***شُمُّ الأُنوفِ مِنَ الطِّرازِ الأَوَّلِ

هـ- اسم الجنس:

يؤرخ لاسم الجنس بأنواعه، ويفرد له مدخل اسمي خاص، سواء أكان اسم جنس إفراديًا- وهو مايصدق على القليل والكثير- مثل: الماء والتراب، أم كان اسم جنس جمعيًا- وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا مثل: التمر، والنَّحل وقد يفرق بينهما بالياء، مثل: العرب، والروم، والزنج، وغير ذلك. على أن يشار في تعريف الجمعيّ منه إلى أن واحده بتاء.

وتأخذ أسماء العملات مثل: الجنيه والريال والدولار، وكذلك عَلَم الجنس نحو: أُسامَة وثُعالة حكم اسم الجنس، فتفرد بمداخل معجمية خاصة، وتورد في ترتيبها في المداخل الاسمية.

وـ اسم الفعل :

يستقل اسم الفعل بمدخل اسمي مستقل تحت الجذر الذي يتوافق مع

أحرفه، ويوضع وفق ترتيبه في المداخل الاسمية.

فاسم الفعل "أف" يُخَصَّصُ له مدخل اسميّ تحت الجذر (أ ف ف)، و"عليك" تحت (ع ل و- ي).

ز- الأعلام:

يُؤَرَّخ للأعلام التي لها دلالات ومفاهيم خاصة، ومن ذلك: أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته، وأسماء الملائكة، وأسماء الأنبياء، وأسماء الأديان والملل والنحل، والأعلام المؤثرة في التاريخ العربي؛ كأسماء الخلفاء وأئمة المذاهب الدينية والفلسفية والمدارس العلمية ورموز الإبداع الشعري والنثري، وأسماء الشهور، ونحو ذلك. على أن يُؤَرَّخَ للعلم في بطاقة واحدة.

ح ــ المنسوب:

يأخذ حكم المشتقات، فلا يُفرَد بمدخل مستقل إلا إذا اكتسى دلالة جديدة تزيد على دلالة النسب - مثل: العبقري بمعنى الفائق الذكاء، والصوفي بمعنى: العابد السالك المتأدب بآداب الصوفية وسلوكهم- وكذلك ما ثبت بالسماع، مثل: شَعراني، وروحاني، ودُهريّ، وشَتَويّ، نسبة إلى شعر وروح ودهر وشتاء إلخ، فإنه في هذه الحالة يُفْرَدُ بمدخل مستقل، ويوضع وَفْق ترتيبه في المداخل الاسمية.

ط- المذكر والمؤنث:

يُنص على المؤنث بعد بيان معنى المذكر مباشرة في المدخل نفسه نحو:

* الأَرْمَلُ: المحْتاجُ أَوِ المِسْكينُ أَوِ الفَقيرُ. وهِيَ بِتاءٍ.

و ــ: الذي ماتَتْ زَوْجَتُهُ، سَواءٌ أكانَ غَنِيًّا أَوْ فَقيرًا. وهِيَ بِتاءٍ.

فإذا دل الاسم المؤنث على معنى يختلف عن معنى مذكره أفرد كل واحد منهما في هذه الحالة بمدخل اسمي مستقل، نحو:

* الإِمْرُ: الأَمْرُ الشَّنيعُ.
* الإِمْرةُ: الولايةُ.

ي- المولد والمعرب والدخيل والمحدث:

• يُذكر **المولد** - وهو ما استحدثه العرب واستعملوه من الألفاظ بعد عصر الاحتجاج اللغوي ولم يكن موجودًا من قبل، مثل: الماهية والكيفية والسُّبْحة إلخ، وما وافق قواعد العربية منه مقبول يعتد به، وما خالفها عامي مطروح- في ترتيبه تحت جذره مميزًا بالرمز (مو) الدال على أنه مولد، وتمتد المرحلة الزمنية للمولد من نهاية عصر الاحتجاج إلى بداية العصر الحديث.

• يُذكر **المعرب** - وهو كل لفظ أعجمي تفوهت به العرب على منهاجها، وأخضعته لقياس اللغة ونظامها، في مادته الثلاثية التي خضع لنظامها، مثل: "لجام"، و"جِصّ" في (ل ج م) و(ج ص ص) مميزًا بالرمز(مع)أي معرب.

• يُذكر **الدخيل** - وهو كل لفظ أعجمي استعصى على النظام اللغوي، ولم يخضع لأقيسة العربية مثل: "إستبرق"، و"وإبريسم" - في ترتيبه الحرفي الهجائي، إذ لا ينتمي إلى أصل عربي حتى يذكر تحته، ومن ثَمَّ تُذكَرُ كلماته مشروحة مفصلة في ترتيبها الحرفي الهجائي، فضلا عن ذكرها في مظنتها من الجذر الأقرب إليها في الهجاء محالة إلى رسمها، فمثلا يذكر (الإستبرق) تحت الجذر (ب ر ق) دون شرح محالا إلى رسمه حيث يأتي مشروحا مفصلا في ترتيبه الألفبائي، ويُشار إلى أصله غير العربي، بالرمز (د) أي دخيل.

• يُذكر **المُحْدَث**- وهو ما استعمله المحدثون من الألفاظ بدلالات جديدة في العصر الحديث وشاع واستقر في لغة الحياة العامة مثل: المحضر والخطوط الجوية والشهر العقاري والاحتلال والإباحية- في ترتيبه تحت جذره وَفق المنهج مقترنًا بالرمز (مح) أي محدث، وقد يكون أصله عربيًّا خالصًا، وقد يكون غير عربي.

خامسًا (5): ترتيب معلومات المدخل:

تُرتَّب على النحو التالي: (المدخل فالمعنى، فرمز العصر، فالتُّخومُ الزَّمَنِيَّةُ للعصر، فقائل النص، فتاريخ النص، فعبارة تمهيدية للنص (نحو يصف أو يتغزل

أو يمدح أو يهجو).

سادسا: مستوى اللغة المؤرخ لها:

الاقتصار على العربية الفصحى المشتركة بين جميع الأقطار والأزمان، وعلى الرغم من اهتمام المعاجم التاريخية بالألفاظ العامية وما طرأ على أصولها من تغيرات عبر رحلتها التاريخية، فإنها قد استُبْعِدت تمامًا من هذا المعجم؛ نظرا لاتساع دائرتها وتنوعها وعدم رصدها رصدا علميا وندرة أطالسها اللغوية وعدم اكتمالها؛ ولذا استبعدها المعجم في هذه المرحلة مستثنيا من ذلك عامية التراث فإنها تجمع من مصادرها ويؤرخ لها.

سابعًا: مستويات الاستعمال:

يهتم المعجم بالإشارة إلى مستويات الاستعمال؛ فكثير من الألفاظ يرتبط استعماله بمصطلحات خاصة تتعلق بالممات والمهجور والمهمل، والندرة والشيوع، والحظر والإباحة، والنسبة الجغرافية، وكذلك يشار إلى المولد والدخيل والمعرب والمحدث، مع الإشارة إلى الحقل الدلالي الخاص للمصطلحات العلمية.

ثامنًا: المعنى في المعجم:

يأتي ترتيب المعاني في المعجم على النحو الآتي:

1) يذكر المعنى الأقدم أولًا، ثم تتوالى المعاني الأخرى مرتبة ترتيبا زمنيًّا حتى نصل إلى المعنى الأحدث.

2) يُذكر المعنى الحقيقي قبل المجازي، على طريقة الزمخشري في أساسه، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة في معاجمه.

3) تذكر المعاني الأكثر شيوعًا قبل الأقل شيوعًا.

4) تذكر المعاني الحسية قبل العقلية.

تنبيه: إن تعارضت بعض مرجحات التقديم فالأولوية المطلقة للأقدمية التاريخية ما لم يكن ذلك مخالفًا للترتيب الصرفي للصيغ ومراعاة اللزوم والتعدي؛ لأن الترتيب الصرفي للصيغ من القواعد الأساسية التي لا يجوز مخالفتها في بناء

المعجم وترتيب مادته؛ فالترتيب الصرفي ثابت لا يتغير، وهو يقتضي تقديم الأفعال على الأسماء، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي.

والمقصود بترتيب الدلالات تاريخيًا أن تُرَتَّب تحت كل صيغة، فاللازم مثلا تُرَتَّب دلالاته تاريخيًّا، فيُقَدَّم الأقدم وهكذا، ويأتي بعده المتعدي بحرف فتُرَتَّب دلالاته تاريخيًّا إلخ، لكن لا تتقدم دلالة المتعدي -وإن كان هو الأقدم- على دلالة اللازم؛ لأن الترتيب الصرفي لبناء المعجم -كما قلنا- من قواعد البناء الثابتة لترتيب بنية المعجم.

تاسعًا: طرق شرح المعنى:

تشرح المعاني بما يناسبها من الطرق الآتية:

1) الشرح بالتعريف اللغويّ أو المنطقيّ أو العلميّ:

يختار المعجمي طريقة الشرح المناسبة للمدخل، ويُشْتَرَطُ في التعريف أن يكون واضحًا لا لبس فيه ولا غموض ولا إبهام، ويُبْنى على الاختصار قدرَ الإمكان، بحيث لا يزيد عن عشرين كلمة على الأكثر، وقد يُصَدَّر تعريف المدخل الاسمي بأل نحو:

* الدُّجُنَّةُ: الظُّلْمَةُ.

وقد يعرف بالإضافة نحو:

* الإداوةُ: آلَةُ الشَّيْءِ.

وقد يبدأ بنكرة موصوفة، نحو:

* الأَرِيكَةُ: سَرِيرٌ مُنَجَّدٌ مُزَيَّنٌ فِي قُبَّةٍ أَوْ بَيْتٍ.

2) الشرح بتحديد المكونات الدلالية.

3) الشرح بذكر المرادف أو المضاد.

4) الشرح بالأمثلة المفسرة والأقسام والأجزاء.

5) الشرح بالصور والرسوم كلما دعت الحاجة إليه.

عاشرًا: التغير الدلالي:

يتتبع المعجم التغير الدلالي للألفاظ عبر الزمن؛ فبعضها تتحول دلالته بمرور الزمن تخصيصًا أو تعميمًا، وبعضها ينتقل من الحقيقة إلى المجاز، وبعضها يكون من قبيل المشترك اللفظي والمترادف والأضداد، ومن ثم يرصد المعجم الدلالات المختلفة للكلمة في جميع العصور.

حادي عشر: مصادر المعجم:

يتضمن هذا المعجم كل كلمة وردت في مدونة الكلم العربي في كل العصور، سواء قَلَّ استعمال الكلمة أو كَثُرَ، شذَّ أو هُجِرَ، معتمدًا في ذلك على "**المدونة المحوسبة** "التي أعدت للمعجم، وتستمد المدونة ذخيرتها اللغوية من نوعين من المصادر:

أ - مصادر أساسية أو أولية :

النقوش، والشعر، وكلام العرب، والقرآن، والحديث، وكتب الأدب القديم، والحديث، والتاريخ، والفقه، والفلسفة، والعلوم، والتراجم، والأمثال، والصحافة، والرواية، والكتب التعليمية إلخ.

ب - مصادر ثانوية:

المعاجم القديمة، والحديثة، ومعاجم المصطلحات العلمية، والموسوعات إلخ.

ثاني عشر: الشواهد:

1) يُكتفى بشاهد واحد لكل متغير في المبنى أو المعنى في كل عصر، على أن يكون هو الأقدم تاريخيًّا، ويستثنى من ذلك العصر الإسلامي، **فيُستدلُّ بثلاثة شواهد على كل دلالة وردت فيه** متى توفرت هذه الشواهد على الدلالة المذكورة، نظرًا لما لهذا العصر من خصوصية لغوية ليست لغيره من العصور؛ فإليه آل الإرث اللغوي من العصر السابق، وكان محلًّا لتغيرات لغوية كبرى، واتسعت ذاكرته اللغوية لضروب من التطور الدلالي فضلا عن تنوع التراكيب والأساليب الرفيعة؛ فقد ظهرت فيه كثير من الدلالات الإسلامية الجديدة، وسُحِر الناس

ببلاغة القرآن وطرق رصفه للجمل والتراكيب، فضلا عما ورد في لغة الحديث النبوي من الدلالات الجديدة وطرق التركيب والبناء.

وبناء على ذلك يُخَصَّص هذا العصر بالاستدلال على كل دلالة بثلاثة شواهد، يمثل **أحدها لغة القرآن الكريم، وثانيها: لغة الحديث النبوي، وثالثها: كلام العرب نثرًا أو شعرًا.** مع ضرورة ترتيب هذه الشواهد بحسب الأقدمية التاريخية. وينبغي الاجتهاد في الجمع بين **ثلاثية الاستشهاد** في هذا العصر ما استطعنا إلى ذلك سبيلا نظرا لخصوصيته اللغوية التي أشرنا إليها، فإن لم يعثر إلا على شاهدين فيها ونعمت. وإن لم نعثر إلا على شاهد واحد اكتفي به في هذه الحالة، ولا يكون ذلك إلا بعد البحث والتنقيب والتحري لاستيفاء ثلاثية الاستشهاد قدر الوسع والطاقة.

2) يوضع الشاهد عقب المعنى مباشرة مضبوطًا بالشكل ضبطًا كاملا، مسبوقًا برمز العصر فاسم قائله، **فالتاريخ الدقيق للنص ما أمكن ذلك**، فإن تعذَّر فالتاريخ التقريبي الذي تُرَشِّحُه القرائن (مثل دخول الشاعر علي أحد الخلفاء أو شهوده يومًا معينًا من أيام العرب)، ويمكن في هذه الحالة استعمال عبارات مثل: حوالي... نحو...، فإن تعذر فتاريخ الوفاة.

3) يُقَدَّم الشاهدُ النثري على الشعري ما لم يكن الشعر أقدمَ، فإنْ تساويا تاريخيًّا قُدِّمَ النثر.

4) ضوابط الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي:

يُؤَرَّخ للقرآن الكريم وقراءاته بتاريخ وفاة النبي ﷺ في السنةِ الحاديةَ عشْرَةَ من الهجرة (**11 هـ= 632م**) دون النص على الرمز (ت:).

ويؤرخ كذلك للحديث النبوي بتاريخ (ت: 11 هـ= 632م) مع النص على رمز الوفاة (ت:). هذا ما استقر عليه العمل في المعجم وفق ما قرره المجلس

العلمي خلافًا لما ورد في المنهج في بداية العمل في تحرير النسخة التجريبية[2].

(2) بُنِيَت منهجية التأريخ للقرآن الكريم والحديث النبوي في بداية العمل في النسخة التجريبية على النحو الآتي:

أ- يُؤرَّخ للقرآن الكريم بالتاريخ الدقيق لنزول الآية ما أمكن ذلك، فإن تعذر فالتاريخ التقريبي الذي تُرَجِّحُه القرائن، فإن تعذر فبتاريخ وفاة النبي ﷺ في السنة الحاديةَ عشْرَةَ من الهجرة (11 هـ).

ويستعان في ذلك بالمؤلفات التي عنيت بعلوم القرآن الكريم، مثل كتاب "البرهان" للزركشي، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي، و"أسرار ترتيب القرآن" للسيوطي أيضًا. ومن ذلك ما ورد في قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ (الأحزاب:37)، يؤرخ للشواهد المأخوذة من هذه الآية بتاريخ نزولها (السنة الخامسة من الهجرة)؛ لتعلقها بحادثة تحريم التبني والتي كانت في العام الخامس من الهجرة على أرجح الأقوال.

ب- يُؤرَّخ للسُّنَّة النبوية (الحديث النبوي) بالتاريخ الدقيق لقول الحديث ما أمكن ذلك، فإن تعذر فالتاريخ التقريبي الذي تُرَجِّحُه القرائن، ويستعان في ذلك بالبحث عن مناسبة الحديث، كتعلقه بغزوة من الغزوات، أو بواقعة من الوقائع إلخ، ومن قبيل ذلك قول النَّبِيِّ ﷺ حين افْتَتَحَ مَكَّةَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، صَدَقَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثُرَةٍ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ إِلَّا السِّدَانَةَ وَالسِّقَايَةَ". (صحيح ابن حبان، حديث رقم 6011)، يؤرخ للشواهد المأخوذة من الحديث السابق بتاريخ (8هـ)؛ لأنه قيل في فتح مكة. فإن تعذرت القرائن فبتاريخ وفاة النبي ﷺ في السنة الحاديةَ عشْرَةَ من الهجرة (11 هـ).

ويؤرخ كذلك لأقوال النبي ﷺ في مرحلة عصر ماقبل الإسلام بشرط مراعاة الأقدمية التاريخية، فإذا استشهد المحرر مثلا بما ذكره ابْنُ هِشَامٍ في سيرته: "وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي طَالِبٍ: يَا عَمِّ، إِنَّ رَبِّي اللَّهَ قَدْ سَلَّطَ الْأَرَضَةَ عَلَى صَحِيفَةِ قُرَيْشٍ، فَلَمْ تَدَعْ فِيهَا اسْمًا هُوَ لِلَّهِ إِلَّا أَثْبَتَتْهُ فِيهَا، وَنَفَتْ مِنْهُ الظُّلْمَ وَالْقَطِيعَةَ وَالْبُهْتَانَ". (السيرة النبوية لابن هشام، 1/ 377) فإنه يعالج معجميا بنسبته إلى النبي ﷺ، ويؤرخ له بالتاريخ الدقيق وهو (3 ق هـ)، أي في عصر ما قبل الإسلام؛ لأنه ورد في سياق فك الحصار عن بني هاشم في السنة العاشرة من البعثة.

ويراعى في الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة الضوابط الآتية:

أ) لا حاجة للنص على سَبْعِيَّةِ القراءة أو عَشْرِيَّتِها.

ب) القراءة الشاذة شأنها شأن القراءات السبعية والعشرية في الاستشهاد وفي آلية الإثبات.

جـ) يجب تحديد صاحب القراءة المستشهد بها وكتابة الآية وضبطها ضبطًا كاملًا وفق هذه القراءة المستشهد بها على هذا النحو:

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

في القرآن الكريم (11هـ= 632م) على قِراءَةِ ابنِ مَسْعودٍ قالَ اللهُ ﷻ:

﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُحْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ (العاديات:9).

د) يمكن الاستعانة في تحديد صاحب القراءة بكتب التفسير والقراءات ومعاجم القراءات القرآنية.

- ويُراعى في الاستشهاد بنصوص الحديث النبوي ضرورة نسبة نص الحديث إلى قائله الحقيقي والتأريخ له تأريخًا صحيحًا، وهو أمر يحتاج إلى تفصيل؛ لأن لمصطلح "الحديث النبوي" تعريفًا واسعًا عند أهل الاختصاص، فقد عَرَّفَهُ علماء الحديث بأنه "كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ"؛ ومن ثَمَّ فمصطلح "الحديث النبوي" تندرج تحته نصوص يختلف قائلوها، فمنها ما قاله رسول الله ﷺ ونقله عنه الرواة باللفظ والمعنى أو بالمعنى دون اللفظ، ويُسَمّى في اصطلاحهم "الحديث المرفوع"، ومنها ما لم يُرفع للنبي ﷺ ووقف إسناده عند الصحابي فهو من كلام الصحابي، ويُسَمّى في اصطلاحهم "الحديث الموقوف"، ومنها ما وقف إسناده عند التابعي أو من دونه، ويُسَمّى في اصطلاحهم "الحديث المقطوع"

وتُعالَجُ نصوص "الحديث النبوي" في المعجم التاريخي بنسبتها إلى قائلها الحقيقي وفق الضوابط الآتية:

أولا: إذا رُفعَ الحديث إلى النبي ﷺ وأسند القول إليه، كأن يقول الراوي قال رسول الله ﷺ:...، أو سمعت رسول الله ﷺ يقول:...، أو نحو ذلك، **ففي هذه الحالة يكون القائل هو النبي ﷺ.**

ومن قبيل ذلك:

(أ) ما رواه البخاري أن عمر بن الخطاب أنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 17)

(ب) ما رواه البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 29)

فالقائل (المستعمل الأول للشاهد) في الحديثين هو النبي ﷺ.

ويُؤَرَّخُ لهذا الضرب من الحديث بتاريخ وفاة النبي ﷺ (ت: 11هـ= 632م).

ثانيا: إذا كان الحديث موقوفًا على الصحابي -وهو في الاصطلاح ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل- فهو من كلام الصحابي لا من كلام النبي ﷺ، وفي هذه الحالة يُنسب لقائله الحقيقي، مثل:

(1) ما رواه البخاري عَنِ ابْنِ مَسْعُود -رضي الله عنه- أنه قالَ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ، كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا". (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 38)

(2) ما رواه البخاري أن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قال: "حَدِّثُوا النَّاسَ بما يَعْرِفونَ، أَتُحِبّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُهُ". (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 52)

(3) ما وراه البخاري عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ، وَلاَ بِالقَصِيرِ، وَلاَ بِالأَبْيَضِ الأَمْهَقِ، وَلَيْسَ بِالآدَمِ، وَلَيْسَ بِالجَعْدِ القَطَطِ، وَلاَ بِالسَّبْطِ، بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، فَتَوَفَّاهُ اللَّهُ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ

عِشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ". (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 870)

فالحديث الأول من كلام ابن مسعود (ت: 32هـ)، والثاني من كلام علي بن أبي طالب (ت: 40هـ)، والثالث من كلام أنس بن مالك (ت: 93هـ).

وتُعالَج هذه الأحاديث بنسبة كُلُّ نَصٍّ لقائله الحقيقي؛ فكلام ابن مسعود يُنسب له، وكلام علي بن أبي طالب يُنسب له، وكلام أنس بن مالك يُنسب له وهكذا.

ويُؤَرَّخُ لها بتسجيل التاريخ الدقيق للنص إن عُلِمَ، فإن لم نقف عليه فبالتاريخ التقريبي الذي تُحَدِّدُه القرائن، فإن لم نعثر على تاريخ محدد أرخنا لها في هذه الحالة بتاريخ وفاة قائل النص.

ثالثا: إذا كان الحديث مقطوعًا- وهو في الاصطلاح ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل- فهو من كلام التابعي أو من دونه لا من كلام النبي ﷺ، وفي هذه الحالة يُنسب لقائله الحقيقي.

ومن قبيل ذلك: ما رواه البخاري: "وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «لاَ يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُسْتَكْبِرٌ». (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 52)

فالنص هنا موقوف على مجاهد بن جبر (ت: 104هـ)، وهو من كبار التابعين، وليس من كلام النبي ﷺ، **ويُعالج معجميًّا** بنسبته لقائله الحقيقي، وهو مجاهد بن جبر، ويُؤَرَّخُ له بتسجيل التاريخ الدقيق للنص إن عُلِمَ، فإن لم نقف عليه فبالتاريخ التقريبي الذي تُحَدِّدُه القرائن، فإن لم نعثر على تاريخ محدد أرخنا له في هذه الحالة بتاريخ وفاة قائل النص.

وخلاصة القول أننا نُنعم النظر في لفظ الحديث؛ فإن اتضح من سياق ألفاظه أنه من كلام النبي ﷺ نسبناه للنبي ﷺ، وإن كان من كلام الصحابي نسبناه للصحابي، وإن كان من كلام التابعي أو نحوه نسبناه للتابعي.

تنبيه:

قد يكون الحديث حوارًا أو نصًّا مؤلفًا من كلام النبي ﷺ وبعض الصحابة

أو نحو ذلك، وفي هذه الحالة يُنسب الجزء المستشهد به من النص لقائله، فإن كان من كلام النبي ﷺ نسبناه للنبي ﷺ، وإن كان من كلام الصحابي نسبناه للصحابي، وَقِسْ على ذلك.

ومن هذا القبيل:

(1) ما رواه البخاري حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِذُ اللَّهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ أَصْحَابِهِ لَيْلَةَ العَقَبَةِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: "تَعَالَوْا بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلاَ تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ". قَالَ: فَبَايَعْتُهُ عَلَى ذَلِكَ. (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 948)

ويُعالَجُ مُعْجَمِيًّا على النحو الآتي:

(أ)-إذا استشهد المحرر بما قاله أبو إدريس عائذ الله بن عبدالله الخولاني (ت: 80هـ): " أن عبادة بن الصامت من الذين شهدوا بدرًا مع رسول الله ﷺ ومن أصحابه ليلة العقبة" فينبغي تحريره بنسبته إلى قائله الحقيقي وهو أبو إدريس عائذ الله بن عبدالله الخولاني،و يُؤَرَّخُ له بتسجيل التاريخ الدقيق للنص، فإن لم نقف عليه، فبالتاريخ التقريبي الذي تحدده القرائن، فإن تعذر فبتاريخ وفاة أبي إدريس عائذ الله بن عبدالله الخولاني (ت: 80هـ) نظرًا لانتفاء القرينة.

(ب)- إذا استشهد المحرر بما قاله عبادة بن الصامت "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وقوله: "فَبَايَعْتُهُ عَلَى ذَلِكَ"، فإن الشاهد - في هذه الحالة- يحرر بنسبته لعبادة بن الصامت،و يُؤَرَّخُ له بتسجيل التاريخ الدقيق للنص،

فإن لم نقف عليه، فبالتاريخ التقريبي الذي تحدده القرائن، فإن تعذر فبتاريخ وفاة عبادة بن الصامت (ت: 34هـ) نظراً لانتفاء القرينة.

(ج)- إذا استشهد المحرر بكلام النبي ﷺ في بيعة العقبة الأولى: "بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلاَ تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ"، فإنه يعالج بنسبته للنبي، ويؤرخ بوفاته ﷺ (ت: 11هـ= 632م)

(2) ما جاء في صحيح البخاري: "عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَنَسًا غُلاَمٌ كَيِّسٌ فَلْيَخْدُمْكَ، قَالَ: "فَخَدَمْتُهُ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا؟ وَلاَ لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟". (صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 678)

ويُعالَجُ مُعْجَمِيًّا على النحو الآتي:

(أ) إذا استشهد المحرر بقول أبي طلحة: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَنَسًا غُلاَمٌ كَيِّسٌ فَلْيَخْدُمْكَ"، **فإنه يعالج معجميًّا بنسبته لأبي طلحة، ويؤرخ له بالتاريخ الدقيق وهو** (1هـ)؛ لأن الحوار الذي دار بين أبي طلحة ورسول الله ﷺ دار بينهما أول قدوم رسول الله ﷺ إلى المدينة.

(ب) إذا استشهد المحرر بقول أنس بن مالك: "قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .. قَالَ [أي أنس]: "فَخَدَمْتُهُ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا؟ وَلاَ لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟". **فإنه يعالج معجميًّا بنسبته إلى أنس بن مالك، ويُؤَرَّخ له بتسجيل التاريخ الدقيق للنص، فإن لم نقف عليه**

فبالتاريخ التقريبي الذي تُحَدِّدُه القرائن، فإن تعذر فبتاريخ وفاة أنس بن مالك (ت: 93هـ) نظراً لانتفاء القرينة.

5) يُؤَرخ للشواهد المجهولة القائل بتاريخ أقدم مصدر وردت فيه أو راوٍ لها، وتأخذ الشواهدُ المنسوبة لآدم والجانّ والأمم البائدة حكمَ الشواهد المجهولة القائل وتجري مجراها.

6) يمكن أن يستشهد على المفرد بالجمع، وعلى الفعل بالمشتق أو المصدر.

7) يمكن أن يُخْتَصَرَ الشاهدُ ما لم يُؤَدِّ إلى لبس أو خلل في البنية أو المعنى. وإذا احتاج بيان المعنى إلى ذكر بيت سابق أو لاحق وجب ذكره.

8) يؤتى بالشواهد من نصوص المصادر الأساسية لا من المعاجم، فإذا انفردت المعاجم بدلالة معينة جاز إثبات هذه الدلالة، والاستدلال عليها بأقدم نص معجمي، ونسبته لصاحب المعجم وعصره إلا إذا نص المعجم على قائل بعينه نحو: قال أبو عمرو الشيباني: ..... أو قال الأصمعي: ..... عندئذ ينسب الشاهد لقائله الأقدم المذكور في المعجم.

وإذا كان النص المعجمي على دلالة ما أقدمَ من النصوص الشعرية والنثرية الموجودة قُدِّم النص المعجمي؛ لأن الأقدم أولى بالتقديم - وإن كان معجمياً - ولا يكون ذلك إلا بعد تَثَبُّت وتَحَرٍّ وبذل الوسع في تتبع الشواهد النثرية والشعرية في المصادر الأساسية؛ لأن وجود المعنى في المعجم قرينة على وجوده في الاستعمال اللغوي، فإن لم يُعْثَرْ في النصوص المستعملة على شاهد أقدم من النص المعجمي قُدِّمَ الشاهد المعجمي لتقدمه وأسبقيته تاريخياً؛ حرصا على تسجيل تاريخ ميلاد الكلمات على نحو دقيق، على أن يذكر -بعد الشاهد المعجمي- أقدم شاهد عُثِرَ عليه في اللغة الحية، مع ذكر مصدر الشاهد. وهذه هي الحالة الوحيدة التي تجتمع فيها عبارة المعجميين مع الشاهد الحي.

ثالث عشر: المصطلحات:

يعُنى المعجم بالمصطلحات الواردة في مدونته، وتذكر في ترتيبها من المعجم. وإن كان للمصطلح دلالتان أو أكثر أفردت كل دلالة بمدخل مستقل نحو:

* الأداةُ (عِنْدَ النُّحاةِ واللُّغَوِيِّينَ): كُلُّ كَلِمَةٍ تُسْتَعْمل للرَّبطِ بين الكلام وتُؤثِّر على المعنى، كَأَدَواتِ الشَّرْطِ والاسْتفْهامِ والعَطْفِ والتَّعْريف إلخ. ولها تَصْنيفاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فَمِنْها: أَدَواتٌ اسْمِيَّةٌ، وأَدَواتٌ فِعْلِيَّةٌ، وَأَدَواتٌ حَرْفِيَّةٌ.

و — (عِنْدَ المَنْطِقِيِّينَ): أَحَدُ أَقْسامِ الكَلِمَةِ، وَهُوَ لَفْظٌ لا يَدُلُّ على مَعْنًى إِلّا عِنْدَ اقْتِرانِهِ بِغَيْرِهِ.

رابع عشر: الرموز والمختصرات:

يهتم المعجم بجميع الرموز والمختصرات الموجودة في الاستعمال اللغوي مثل: صلعم، أهـ، اليونسكو، وألكسو إلخ، وتحرر في رسمها.

خامس عشر: قائمة برموز المعجم التاريخي واختصاراته:

الرمز	دلالته
*	مدخل رئيس
0	مدخل فرعي
و —	بَدَلًا من تكرار المدخل لمعنى جديد
(ج)	الجمع
(جج)	جمع الجمع
[ ]	يحصران بينهما تفسيرًا لما تقدمهما من لفظ غامض
﴿ ﴾	لشواهد القرآن الكريم
« »	لشواهد الحديث النبوي

الرمز	دلالته
" "	للشواهد النثرية
***	للفصل بين شطري البيت الشعري
* *	يُحْصر بينهما مشطور الرجز
(ق س)	عصر ما قبل الإسلام
(س)	العصر الإسلامي
(ع)	العصر العباسي
(د م)	عصر الدول والإمارات
(ح)	العصر الحديث
(ق هـ)	قبل الهجرة
(مج)	مجمع (يشار بها إلى القرارات المجمعية)
(مع)	معرب
(مو)	مولد
(د)	دخيل
(مح)	محدث
(له)	لهجي (منسوب إلى لهجة معينة)
(ز)	مجاز
(ت:)	تُوفِّي

سادس عشر: جدول رموز الكتابة الصوتية[3]

الصوت السامي	الرمز الآرامي	الرمز العبري	الرمز السرياني	الرمز الحبشي	الرمز العربي	الرمز اللاتيني
الهمزة	א	א	ܐ	አ	ء (وقد ترسم على ألف أو ياء أو واو؛ وفق قواعد الإملاء. وإذا تحركت بالفتح الطويل رسمت آ)	'
الباء الشديدة	ב	ב	ܒ	በ	ب	b
الباء الرخوة	ב	ב	ܒ		ف	b̲
الجيم الشديدة	ג	ג	ܓ	ገ	ج	g
الجيم الرخوة (الغين)	ג	ג	ܓ		غ	ġ
الجيم المعطشة	ג'	ג'			چ	j
الدال	ד	ד	ܕ	ዳ	د	D
الذال	ד	ד	ܕ		ذ	d̲
الهاء	ה	ה	ܗ	ሀ	هـ	H
الواو	ו	ו	ܘ	ወ	و	w
الزاي	ז	ז	ܙ	ዘ	ز	Z
الحاء	ח	ח	ܚ	ሐ	ح	ḥ
الياء	י	י	ܝ	የ	ي	Y
الكاف الشديدة	כ	כ	ܟ	ከ	ك	K

(3) أعد هذا الجدول لجنة الساميات بالمعجم.

الصوت السامي	الرمز الأرامي	الرمز العبري	الرمز السرياني	الرمز الحبشي	الرمز العربي	الرمز اللاتيني
الكاف الرخوة (الخاء)	כ	כ	ܟ	ኀ	خ	ḫ
الكاف الدفعية				ቀ	ڪ	k'
اللام	ל	ל	ܠ	ለ	ل	L
الميم	מ	מ	ܡ	መ	م	m
النون	נ	נ	ܢ	ነ	ن	n
السين	ס	ס	ܣ	ሰ	س	s
السين الدفعية				ጸ	ش	s'
العين	ע	ע	ܥ	ዐ	ع	ʿ
الپاء	פ	פ	ܦ	ፐ	پ	p
الباء الدفعية				ጰ	ب	p'
الفاء	פ	פ	ܦ	ፈ	ف	f
الصاد	צ	צ	ܨ		ص	ṣ
الضاد					ض	ḍ
الضاد الدفعية				ፀ	ش	s'
الطاء	ט	ט	ܛ		ط	ṭ
الظاء					ظ	ẓ
القاف	ק	ק	ܩ		ق	q
الراء	ר	ר	ܪ	ረ	ر	r
الشين	ש	ש	ܫ	ሠ	ش	š
التاء	ת	ת	ܬ	ተ	ت	T
التاء الدفعية				ጠ	ت	t'
الثاء	ת	ת	ܬ		ث	ṯ
الفتحة القصيرة	○	○	◌		ـَـ	A

الصوت السامي	الرمز الآرامي	الرمز العبري	الرمز السرياني	الرمز الحبشي	الرمز العربي	الرمز اللاتيني
الفتحة الطويلة	◌	◌	◌		◌َا	ā
الكسرة القصيرة الصريحة	◌	◌	◌		◌ِ	i
الكسرة الطويلة الصريحة	◌	◌	◌		◌ِي	ī
الكسرة القصيرة الممالة	◌	◌	◌		◌	e
الكسرة الطويلة الممالة	◌	◌	◌		◌	ē
الضمة القصيرة الصريحة	◌	◌	◌		◌ُ	u
الضمة الطويلة الصريحة	◌	◌	◌		◌ُو	ū
الضمة القصيرة الممالة	◌	◌			◌	o
الضمة الطويلة الممالة	◌	◌			◌	ō
السكون التام	◌	◌	خلو الحرف من أي علامة		خلو الحرف من أي علامة	خلو الحرف من أي علامة
السكون المضطرب (المختلس)	◌	◌	خلو الحرف من أي علامة		◌	ə
النبر		◌			◌	
التشديد	◌	◌	◌		◌	

ثانيا. الشرح التفسيري للمنهج وأصول التحرير المعجمي

[1]. مسارات التحرير في المعجم التاريخي:

تمر عملية التحرير المعجمي في المعجم التاريخي بمجموعة عمليات يوضحها المخطط الآتي:

[2]. خطوات ما قبل البدء في التحرير (تهيئة المحرر للعمل):

على المحرر قبل الشروع في التحرير القيام بالعمليات الآتية:

1 - الوقوف على مداخل الجذر في المعاجم القديمة وقراءة مداخله ودلالاته قراءة فاحصة؛ للوقوف على حالة الجذر ولودًا كان أو عقيمًا، وللإحاطة بالمعاني المحورية التي تنسدل منها معاني الجذر.

2- اختيار أحد المعاجم الكبرى (كتهذيب اللغة أو لسان العرب أو تاج العروس أو المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة) التي استوعبت أكثر المداخل والدلالات؛ للاستئناس بها في الحصر المبدئيّ للمداخل، وتصور قائمة أوليّة بالمداخل المعجمية للجذر.

3- الرجوع إلى كتب الأبنية والأفعال ومعاجمها الخاصة؛ مثل: ديوان الأدب للفارابي (ت: 350هـ)، والأفعال لابن القوطية (ت: 367 هـ)، والأفعال للسرقسطي (ت: 400هـ)، والأفعال لابن القطاع (ت: 515 هـ)، للتأكد من استيعاب الصيغ الفعليّة كافة، ولضبط عين المضارع، وتحديد المصادر السماعيّة، والأوصاف القياسية والسماعية.

4- الاستئناس بأحد المعاجم العربية الحديثة؛ للوقوف على ما سُجِّل من الدلالات الجديدة لمداخل الجذر وما تطور من دلالاته.

5- إدراج المصادر والمشتقات التي تَمَخَّضَتْ للاسميّة، وانفردت بدلالات لم ترد في فعلها ضمن المداخل الاسميَّة.

6- مراجعة المداخل الواردة بقاعدة البيانات داخل المدونة، ومقارنتها بما رصده المحرر في مرحلة ما قبل التحرير.

7- عند رصد مداخل جديدة، على المحرر مراسلة التقنيين عبر المدونة لإضافة المداخل الناقصة مصحوبة بالتَّوسِيم الصَّحيح قبل الشروع في التحرير؛ علمًا بأن توسيم المدخل: فعل واسم وأداة.

[3]. المعالجة المعجمية التفصيلية لتحرير المداخل ونماذجها وما يتعلق بها

أولا- المعالجة المعجمية التفصيلية للمداخل الفعلية:

ينص المنهج (في العنصر خامسًا: 1) على منهجيَّة ترتيب المداخل الفعلية ومعالجتها، كما يتضح من النماذج الآتية:

نموذج (1): تحرير المدخل الفعلي (الثلاثي ومضارعه) من مادة [م ل ح]:

* مَلَحَ (بِفَتْحِ اللامِ) الماءُ، يَمْلُح (بِضَمِّ اللامِ) مَلْحًا: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وذَهَبَتْ عُذوبَتُهُ، وصارَ مالِحًا.

و ـــ الوَلَدُ: رَضَعَ.

و ـــ المرأةُ الوَلَدَ، وَلَهُ: أَرْضَعَتْهُ.

و ـــ فلانٌ القِدْرَ يَمْلِحُ (بِكَسْرِ اللامِ) مَلْحًا: طَرَحَ فِيها المِلْحَ بقَدْر.

و ـــ الماءُ يَمْلَح (بِفَتْحِ اللامِ) مُلوحًا: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وذَهَبَتْ عُذوبَتُهُ، وصارَ مالِحًا.

و ـــ الطّائرُ مَلْحًا: كَثُرَت سُرْعَةُ خَفَقانِه بِجَناحَيْهِ.

و ـــ فلانٌ: أَسْرَعَ.

و ـــ الوَلَدُ: رَضَعَ.

و ـــ اللهُ في فُلانٍ: بارَكَ لَهُ فِي عَيْشِه ومالِه.

و ـــ فلانٌ القِدْرَ: طَرَحَ فِيهِ المِلْح بقَدْر.

و ـــ السَّمَكَ ونحوه: طَرَحَ فيه المِلْحَ. فالمَفْعولُ مَمْلُوحٌ ومَلِيحٌ.

و ـــ المَرْأَةُ الوَلَدَ وَلَهُ: أَرْضَعَتْهُ.

و ـــ فُلانٌ الشّاةَ: سَمَطَها، أي نَتَفَ صوفَها بالماءِ الحارِّ.

و ـــ عِرْضَه: اغْتَابَه ووقَعَ فِيهِ.

✣✣✣

* مَلَحَ (بِكَسْرِ اللاّمِ) الشَّيْءُ يَمْلَح (بِفَتْحِ اللاّمِ) مَلَحًا: اشْتَدَّتْ زُرْقَتُهُ حَتّى تَضْرِبَ إِلى البَياضِ. فَهُوَ أَمْلَحُ، وَهِيَ مَلْحاءُ. (ج) مُلْحٌ.

و ـــ الكَبْشُ وغَيْرُه: خالطَ بَياضُهُ سَوادٌ. فَهُوَ أَمْلَحُ.

و ـــ الدابّةُ: أصابها المَلَحُ، وهو داءٌ وعَيْبٌ في رِجْلِها.

❖❖❖

* مَلُحَ (بِضَمِّ اللاّمِ) الماءُ يَمْلُح (بِضَمِّ اللاّمِ) مُلُوحَةً، ومَلاحَةً: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وذَهَبَتْ عُذوبَتُه، وصارَ مالِحًا، فَهُوَ مِلْحٌ.

و ـــ فلانٌ أو الشَّيْءُ مُلُوحةً، ومَلاحةً، ومِلْحًا: بَهُجَ وحَسُنَ مَنْظَرُه. فَهُوَ مَلِيحٌ، وهي بتاء. (ج) مِلاحٌ.

يلحظ في معالجة هذا النموذج أن:

1) ترتيب المداخل الفعليَّة التي سبقتها النجمة (*) جاء على هذا النحو:

أولا: "مَلَحَ"

ثانيا: "مَلَحَ"

ثالثا" "مَلُحَ".

2) الانتقال إلى كل دلالة تالية من دلالات المدخل يكون بواو تلحقها شرطة أفقية هكذا:

(و ـــ)، فهذه الشرطة رمز يُغْني عن تكرار صيغة المدخل.

3) الفعل اللازم مقدم على الفعل المتعدي؛ ولذا قُدِّم (مَلَحَ الماءُ والطّائرُ وفلانٌ والولدُ) ـ وكل ذلك لازمٌ- على المتعدي بحرف (و ـــ اللهُ فِيهِ).

4) المصادر تجمع مع أول دلالة إذا اتحدت مع بقية الدلالات أي إذا جاءت المصادر نفسها للدلالات التالية أو عدد منها، وإذا انفردت دلالة بمصدر معين وجب في هذه الحالة إفراد كل دلالة بمصادرها التي تختص بها.

5) الفعل المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف يَجوزُ الجمع بينهما، كما في: (وـ المَرْأَةُ الوَلَدَ وَلَهُ: أَرْضَعَتْهُ)؛ نظرًا لاتحاد الدلالة والمصدر.

6) المضارع في مدخل [مَلَحَ] جاء على أوزان ثلاثة، هي:

- وزن "يَفْعُل".
- ووزن "يَفْعِلُ".
- ووزن "يَفْعَلُ".

وهذا يعني أن مضارع الفعل الثلاثي الماضي مفتوح العين (فَعَلَ) مثل [مَلَحَ] إذا وَرَدَ في الجذر المُحرَّر بأوزانه الثلاثة؛ يُحرَّر مضموم العين (يَفْعُل) أولا، فمكسور العين (يَفْعِل) ثانيًا، ثم مفتوح العين (يَفْعَل) ثالثًا.

7) الدلالة الحقيقيَّة تُقدم على الدلالة المجازية، بشرط عدم الإخلال بالترتيب التاريخي؛ ولذا قُدِّمَت دلالة (مَلَحَ السَّمَكَ) على دلالة (مَلَحَ عِرْضَ فُلانٍ: اغْتابَه وَوَقَعَ فيه).

•••

نموذج (2): تحرير الفعل الثلاثي (المضعَّف) ومضارعه من مادة [م ل ل]:

* مَلَّ (كَنَصَرَ) فُلانٌ يَمُلُّ مَلًّا: تَقَلَّبَ مَرَضًا أو غَمًّا.
و ـــ: أَصَابَهُ الفُتُورُ من كَثْرَة مُزاوَلَةِ شيءٍ ما.
و ـــ في المَشْيِ: مَرَّ مَرًّا سَرِيعًا.
و ـــ السَّفَرُ على فُلان: طالَ.
و ـــ فلانٌ الشَّيْءَ: أَدْخَلَهُ في المَلَّةِ وَقَلَّبَهُ وشَواهُ. (والمَلَّةُ: الرَّمادُ الحارُّ).
و ـــ القوسَ والسَّهْمَ وَنَحْوَهما بالنَّارِ، وفيها: عالجَهُمْ بها.
و ـــ الحُمَّى فلانًا: أصابَتْهُ.

و ـــ فلانٌ الثَّوبَ: خاطَهُ الخياطَةَ الأُولَى قبلَ الكَفِّ.

و ـــ الطَّرِيقَ: سَلَكَهُ حَتَّى صَار مُعْلَمًا.

و ـــ (كَضَرَبَ) فُلانٌ يَمِلُّ مَلًّا: أَخَذَ المِلَّة، أي الدِّيَةَ.

❖❖❖

* مَلَّ (كَفَرِحَ) فلانٌ وَغَيْرُهُ الشَّيْءَ، وعَنْهُ، وَمِنْهُ، يَمَلُّ مَلَلًا، ومَلَّةً، ومَلالاً، ومَلالَةً: سَئِمَهُ، وضَجِرَ مِنْهُ.

يتضح من معالجة هذا النموذج أن:

1) الفعل الماضي المُضَعَّف تتفق مداخله في رسمها، ويرتب وفق ما ورد في المنهج في ترتيب صيغ الفعل الماضي ومضارعها؛ ومن ثَمَّ يُحرَّرُ ما جاء مضارعه على (يَفْعُل) مضموم العين أولا،ثم ماجاء مضارعه على(يَفْعِل) مكسور العين ثانيًا، ثم ماجاء مضارعه على (يَفْعَل) مفتوح العين ثالثًا.

2) ضبط عين الفعل المضعف يكون بالتنظير له بمثال مُطْلَقًا دون النص على الضبط بالعبارة، نحو:

*مَلَّ (كَنَصَرَ)....

و ـــ(كَضَرَبَ)...

* مَلَّ (كَفَرِحَ)....

3) المتعدي بنفسه وبالحرف يَجوزُ الجمعُ بينهما، نحو: (مَلَّ (كَفَرِحَ) فلانٌ وَغَيْرُهُ الشَّيْءَ، وعَنْهُ، وَمِنْهُ؛ نظرًا لاتحاد الدلالة والمصدر.

4) صيغة المصدر (مَلَّ (كَضَرَبَ) فلانٌ، يَمِلُّ مَلًّا: أَخَذَ المِلَّة، أي الدِّيَةَ) لم ترد في المعاجم، وفي مثل هذه الحالة يتدخل المحرر بصياغة مصدر الفعل على سبيل القياس من باب: (ضَرَب يَضْرِب ضَرْبًا).

***

نموذج (3): الجمع بين البابين؛ نظرًا لاتحاد الدلالة والمصادر:

* قَطَفَتْ (بِفَتْح الطّاءِ) الدَّابَّةُ وغيرُها، تَقْطُف وتَقْطِف (بِضَمّ الطّاءِ وَكَسْرِها)، قَطْفًا، وقِطافًا، وقُطوفًا: ضاقَتْ خُطْوَتُها، وَبَطُؤَ سَيْرُها.

و ـــ فُلانٌ الشَّيْءَ قَطْفًا، وقَطَفانًا، وقَطافًا، وقِطافًا: قَطَعَه.

و ـــ: أَخَذَهُ بِسُرْعَةٍ.

و ـــ العِنَبَ وغَيْرَهُ: جناه.

و ـــ فُلانٌ فُلانًا وغَيْرَه يَقْطِف (بِكَسْرِ الطّاءِ) قَطْفًا: خَدَشَهُ.

يتضح من معالجة هذا النموذج أن:

1) الفعل "قَطَفَ" قد اشْتَرَكَ مُضارِعُهُ مضموم العين ومكسورها في الدلالات والمصادر، ولذا جُمِعا مَعًا في مدخل واحد، ثم رُصِدت الدلالات.

2) الفعل"قَطَفَ" مكسور العين في المضارع قد استقل بدلالة مختلفة؛ ولذا أُفرِدَ في ترتيب لاحقٍ.

***

نموذج (4): تحرير الفعل الثلاثي المزيد:

نص المنهج في (خامسًا: 1) على منهجيَّة ترتيب المداخل الفعلية المزيدة، وسنوضح هنا طرق تحريرها بأمثلة تطبيقية من مادة [م ل ح] كما يأتي:

أولا: تحرير الثلاثي المزيد بحرف (أَفْعَل / فاعَل / فَعَّل).

* أَمْلَحَ الماءُ: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وذَهَبَتْ عُذوبَتُهُ، وصارَ مالِحًا.

و ـــ فُلانٌ وغَيْرُهُ: وَرَدَ أو أصابَ ماءً مالِحًا.

و ـــ البعيرُ: حَمَلَ الشَّحْمَ.

و ـــ فُلانٌ: أتى بشَيْءٍ مَلِيح أو بِكلامٍ بَديع.

و ـــ القِدْرَ: جَعَلَ فِيهَا مِلْحًا بِقَدَرٍ.
و ـــ: كَثَّرَ مِلْحَها فَأَفْسَدَها. (كَأَنَّهُ ضِدٌّ)
و ـــ السَّمَكَ: طَرَحَ فيه المِلْحَ.
و ـــ الرَّاعي الإِبلَ: أَوْرَدَها ماءً مالِحًا.

✣✣✣

* مالحَ فُلانٌ فُلانًا: واكَلَهُ (أَكَلَ معه).

✣✣✣

* مَلَّحَتِ النّاقَةُ والشّاةُ وَنَحْوُهُما: صارَ لَبَنُها مالِحًا من طُوْلِ التَّرْكِ.
و ـــ الجَزورُ أو الإبلُ أو الشاةُ: سَمِنَتْ قَلِيلًا.
و ـــ الشّاعِرُ: أَتَى بِشِعْرٍ مَلِيحٍ.
و ـــ فُلانٌ: خَلَطَ الصِّدْقَ بالكَذِبِ دُعابَةً ومِزاحًا.
و ـــ اللهُ في فُلانٍ: بارِكَ لَهُ في عَيْشِه ومالِه.
و ـــ فُلانٌ القِدْرَ: أَكثَرَ مِلْحَها فأَفْسَدَها.
و ـــ السَّمَكَ: طَرَحَ عليه المِلْحَ.
و ـــ الشَّاةَ: سَمَطَها، أي نَتَفَ صوفَها بالماءِ الحارِّ.
و ـــ الشَّيْءَ: اسْتَحْسَنَهُ.

يتضح من معالجة هذا النموذج أن:

- الثلاثي المزيد بحرف من [م ل ح] جاء على أوزان ثلاثة هي "أَمْلَحَ" و"مالَحَ"، و"مَلَّحَ"، ورُتِّبَت وفق هذا الترتيب (أَفْعل- فاعَلَ- فَعَّلَ)، مع وضع نجمة (*) مع كل مدخل.

ثانيا: تحرير الثلاثي المزيد بحرفين (**افْتَعَل / انْفَعَل / تَفاعَلَ / تَفَعَّل / افْعَلَّ**)

وبثلاثة (**استَفْعَل / افْعَوْعَل / افْعالَّ / افْعَوَّلَ**):

* امْتَلَحَ فلانٌ: خَلَطَ الصِّدْقَ بالكَذِبِ دُعابَةً ومِزاحًا.

✣✣✣

* تَمَلَّحَتِ الأرضُ: تَرَسَّبَتْ فيها الأَمْلاحُ، فَأَثَّرَتْ عَلى جَوْدِتها، وقَلَّلَتْ صَلاحِيَّتَها للزِّراعَةِ.

و ـــ فُلانٌ: تَزَوَّدَ المِلْحَ أو تَجَرَ به.

و ـــ الإِبِلُ والشّاةُ والضِّبابُ: سَمِنَتْ قَلِيلًا.

و ـــ فلانٌ: تَكَلَّفَ الظَّرْفَ والدُّعابَةَ.

✣✣✣

* امْلَحَّ الشَّيْءُ: اشْتَدَّتْ زُرْقَتُهُ حَتّى تَضْرِبَ إلى البَياضِ.

و ـــ الكَبْشُ: غَلَبَ بَياضُهُ على سَوادِهِ.

✣✣✣

* اسْتَمْلَحَ فُلانٌ الشَّيْءَ: اسْتَحْسَنَهُ.

✣✣✣

* امْلاحَّ النَّباتُ: ابْيَضَّ نَبْتُه من النَّدى.

و ـــ النَّخْلُ: تَلَوَّنَ ثَمَرُهُ قَبْلَ أَنْ يَرْطُبَ بِحُمْرَةٍ وصُفْرَةٍ.

يتضح من معالجة هذا النموذج أن:

الثلاثي المزيد بحرفين من [م ل ح] جاء على أوزان مختلفة، هي: (امتَلَحَ، وتمَلَّحَ، وامْلَحَّ)، وجاء الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف على وزنين هما (اسْتَمْلَحَ، وامْلاحَّ)، ورُتِّبت هذه الأوزان وفق الترتيب الذي يوضحه المنهج، مع نجمة (*) في أول كل مدخل، ثم رُصِدَت كُلُّ دلالاتِها.

•••

نموذج (5):تحرير الرباعي المضاعف.

ينص المنهج في (خامسًا: 1) على منهجيَّة ترتيب الأفعال الرباعيَّة ومعالجتها، وأكد على تحرير الرباعي المضاعف مثل "ململ" تحت الثلاثي؛ نظرًا للتشابه الدلالي الذي يمكن توضيحه من خلال المقارنة بين مادتي [م ل ل]، و[م ل م ل]؛ كما يأتي.

- من المعاني الواردة في المادة الثلاثية [م ل ل]:

*ملَّ فلانٌ: تَقَلَّبَ مَرَضًا أَو غَمًّا.

و ـــ: أَسْرَعَ.

و ـــ: الحُمَّى فُلانًا: أصابَتْهُ.

*امْتَلَّ فلانٌ وغَيْرُهُ: أَسْرَعَ.

*تَمَلَّلَ فلانٌ وَغَيْرُهُ: أَصابَتْهُ المَلِيلَةُ، وَهِيَ الحُمَّى.

و ـــ: تَقَلَّبَ مِنْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ، ولم يَسْتَقِرَّ مِنَ الوَجَعِ، كأَنَّهُ على مَلَّةٍ.

* المُلَال: التَّقَلُّبُ مَرَضًا أَو وَجَعًا أو غَمًّا.

و ـــ: الحرُّ الكامِنُ فِي العَظْمِ، من الحُمَّى.

- ولو نظرنا إلى المعاني الواردة في مادة [م ل م ل]:

*مَلْمَلَ فُلانٌ: أَسْرَعَ.

و ـــ: الخَبَرُ أَو المَرَضُ وَنَحْوُهُما فُلانًا: جَعَلَهُ يَتَقَلَّبُ على فِراشِه من الأَلَمِ.

* تَمَلْمَلَ فلانٌ: تَقَلَّبَ على فِراشِه مُتَأَلِّمًا من مَرَضٍ أَو غمٍّ أَو نَحْوِهما.

*المُلامِلُ: السَّريعُ من الدَّوابِّ.

*المَلْمَلُ: الحُمَّى.

*المَلْمَلَى من الدَّوابِّ: السَّريعَةُ.

*المَلَمَلَةُ: الانْزِعاجُ وَالاضْطِرَاب.

- أي أنَّ أغلب المعاني (الكليَّة) الواردة في مادة [م ل م ل] تدور حول **التقلب والسُّرْعَةِ.**

- يُلحظ مما سبق أن الرباعي المُضاعف (م ل م ل) تتشابه دلالاته مع الأصل الثلاثي (م ل ل)، وفي مثل هذه الحالة:

1) تُحرَّر المداخل الفعلية والاسمية لمادة [م ل م ل] في مادة [م ل ل]، وَتُرَتَّبُ أَفْعالُها "مَلْمَلَ، وَتَمَلْمَلَ" بحسب ترتيبها الطبيعي بعد الثلاثي المجرد والمزيد في "م ل ل"، وَتُرَتَّبُ أسماؤها بحسب الترتيب المنصوص عليه في الأسماء مع المداخل الاسمية الواردة في [م ل ل].

2) يذكر الجذر المضاعف (م ل م ل) أيضا في ترتيب رسمه محالا في شرحه على الجذر الثلاثي (م ل ل)، على النحو الآتي:

[م ل م ل]

(انظر: م ل ل)

- أما إذا لم تتضح المادة الثلاثية للمضاعف الرباعي فيذكر ويشرح في ترتيبه ورسْمِه.

•••

نموذج (6): ترتيب المدخل الفعلي المبني للمجهول.

ينص المنهج في (خامسًا: 1) على منهجيَّة معالجة المداخل الفعلية (المبنيَّة للمجهول)، وسنوضح ذلك من خلال تحرير جزئي لبعض الجذور مثل: [م ل أ]، [م ل ح]، [م ل خ]، مكتفين ببعض الدلالات في كل مدخل:

[م ل أ]

* مَلَأَ (بِفَتْحِ اللّامِ) فُلانٌ، يَمْلَأُ (بِفَتْحِ اللامِ) مَلاءً ومَلاءَةً: صارَ غَنِيًّا كَثِيرَ

المالِ مُقْتَدِرًا.

و— في القَوْسِ مَلْئًا: جَذَبَ الوَتَرَ جَذْبًا شَديدًا.

✣✣✣

* مَلِئَ (بِكَسْرِ اللام) الإناءُ وغَيْرُه، يَمْلَأُ (بِفَتْح اللام) مَلْئًا: حَوى قَدْرَ ما يَسَعُهُ مِنْ ماءٍ وغيرِه.

✣✣✣

* مَلُؤَ (بِضَمِّ اللام) فُلانٌ، يَمْلُؤُ (بِضَمِّ اللام) مَلاءً ومَلاءَةً: صارَ غَنِيًّا كَثيرَ المالِ مُقْتَدِرًا.

و—: زُكِمَ من امْتِلاءِ المَعِدَةِ ونَحْوِها.

✣✣✣

* مُلِئَ (بالبِناءِ لِلْمَجْهولِ) فُلانٌ مُلْأَةً: ثَقُلَت رَأْسُه وزُكِمَ مِنْ امْتِلاءِ الْمَعِدَةِ ونَحْوِها.

و— : صارَ غَنِيًّا كَثيرَ المالِ مُقْتَدِرًا.

و— فُلانٌ رُعْبًا: بَلَغَ الخوْفُ والرُّعْبُ مِنْهُ مَبْلَغَه.

✣✣✣

* مَلَّأَ فلانٌ فِي قَوْسِه: أَغْرَق في النَّزْع، أَوْ شَدَّد النَّزْعَ فِيهَا.

✣✣✣

* مُلِّئَ (بالبِناءِ لِلْمَجْهولِ) فُلانٌ رُعْبًا: بَلَغَ الخوْفُ والرُّعْبُ مِنْهُ مَبْلَغَه.

[م ل ح]

*مَلَحَ (بِفَتْحِ اللام) الماءُ، يَمْلُح (بِضَمِّ اللام) مَلْحًا: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وذَهَبَتْ عُذوبَتُهُ، وصارَ مالِحًا.

✣✣✣

* مَلُحَ (بِضَمِّ اللام) الماءُ، يَمْلُح (بِضَمِّ اللام) مُلُوحَةً، ومَلاحَةً: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ،

وذَهَبَتْ عُذوبَتُهُ، وصارُ مالحًا.

و ـــ فُلانٌ والشَّيْءُ مُلُوحةً ومَلاحةً ومِلْحًا: بَهُجَ وحَسُنَ مَنْظَرُه.

✣✣✣

* مُلِحَ (بالبِناءِ لِلْمَجْهولِ) فُلانٌ: سَمِنَ.

✣✣✣

* أَمْلَحَ الماءُ: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وذَهَبَتْ عُذوبَتُهُ، وصارَ مالحًا.

[م ل خ]

* امْتَلَخَ فُلانٌ الشيْءَ: انْتَزَعَه واجْتَذَبَهُ في اسْتِلالٍ وَسُرْعَةٍ.

و ـــ الْكَلْبُ عَضَلَتَهُ: قَبَضَ عَلَيْها عَضًّا وَجَذْبًا.

✣✣✣

* امْتُلِخَ (بالبِناءِ لِلْمَجْهولِ) عَقْلُهُ: ذَهَبَ وفُقِدَ واسْتُلِبَ.

يتضح من معالجة هذا النموذج أن:

1) المعاجم وعلى رأسها "التهذيب واللسان والتاج" ذكرت الفعل "مُلِحَ" بمعنى "سَمِنَ" مبنيًّا للمجهول، لذا أُثْبِتَ بعد نهاية الأفعال الثلاثية المتَّفِقة معه في الصيغة، وقبل تحرير مداخل غير الثلاثي.

2) المعاجم ذكرت الفعل "مُلِئَ / وَمُلِّئَ" مبنيَّين للمجهول، لذا أُثْبِتَ كل منهما بعد نهاية الأفعال المتَّفقة معهما في الصيغة، فـ"مُلِئَ" حُرِّرَ بعد "مَلَأَ، مَلِئَ، مَلُؤَ"، أما "مُلِّئَ" فحُرِّرَ بعد "مَلَّأَ"، مع النص على أنهما بالبناء للمجهول.

***

- الجمع بين الواوي واليائي في المعتل الناقص

نص المنهج على وجوب تخليص الواوي من اليائي، ونَبَّه إلى الجمع بينهما في

مادة واحدة حالة اتحاد المعاني الواردة في كُلٍّ منهما أو أغلبها، وذكرهما في ترتيب أقوى اللغتين.

وهاكَ توضيحًا لحالتي الجمع بينهما:

الحالة الأولى: الترتيب تحت الواوي إذا كان الواوي أشهر اللغتين.

ومن قبيل ذلك الجذران: (ن ض و)، و(ن ض ي)، إذ يتضح من رصدهما والمقارنة بينهما أن الواوي هو أقوى اللغتين؛ ومِنْ ثَمَّ يُراعى في تحريرهما ما يأتي:

1- أن يكون تحريرهما تحت الجذر الواوي (ن ض و)، ويكون توسيمهما هكذا: **(ن ض و- ي)**

2- أنْ تُرَتَّب الأفعال الثلاثية على وزن (فَعَلَ) وفق حركة المضارع (يَفْعُل- يَفْعِلُ- يَفْعَلُ).

3- أنْ تُرَتَّب الأفعال المزيدة وفق المنهج.

4- أنْ تُرَتَّب المداخل الاسمية ترتيبًا ألفبائيًّا وفق المنهج.

5- أنْ تُحَرَّر الدلالات الجديدة -لم تنص عليها المعاجم أو كتب اللغة- إذا وردت شواهدها في النصوص الحيَّة (الشواهد الاستعمالية)؛ ومن ثم يجب -هذه الحالة- تحرير تلك الدلالات تحت المدخل الفعلي الذي تتفق معه في البنية الصرفية للماضي أو حركة المضارع أو المصدر، فإن لم تتضح صيغة الماضي تُحَرَّر هذه الدلالة تحت مدخل أقوى اللغتين وفق ما حُدِّدَ في توسيم الجذرين.

وهاك نموذجًا مختصرًا لتحرير هذه الحالة:

[ن ض و- ي]

* نَضَا الفَرَسُ يَنْضو نُضُوًّا: أَدْلَى فأَخْرَجَ جُرْدانَه. (والجُرْدانُ: ذَكَرُ الفَرَسِ)

و ـــ السَّهْمُ نَضْوًا: مَضَى.

و ـــ الماءُ نُضُوًّا: نَشَفَ أو نَضَبَ.

و ـــ الخِضابُ وَنَحْوُه نَضْوًا ونُضُوًّا: ذَهَبَ لَوْنُه وَنَصَلَ، يكونُ ذلكَ فِي اليَدِ والرِّجْلِ والرَّأْسِ واللِّحْيَةِ، أَو يَخُصُّهما، أَي الرَّأْس واللِّحْيَة.

و ـــ الجُرْحُ: سَكَنَ وَرَمُه.

و ـــ فُلانٌ وَنَحْوُه الشَّيْءَ نَضْوًا: نَزَعَه، وَأَلْقاهُ عَنْهُ، وَجَرَّدَه، وَخَلَعَه.

و ـــ السَّيْفَ وَنَحْوَهُ: أَخْرَجَهُ وسَلَّهُ مِنْ غِمْدِه.

و ـــ الفَرَسُ الخَيْلَ نُضُوًّا ونُضِيًّا: تقدَّمَتْها، وسَبَقَتْها.

✣✣✣

* نَضى فُلانٌ الثَّوبَ وَغَيْرَه، يَنْضِي نَضْيًا: أَخْلَقَهُ وأَبْلاهُ وَمَزَّقَهُ.

و ـــ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ: أَخْرَجَهُ مِنْهُ.

✣✣✣

*أَنْضَى فلانٌ: صارَتْ دوابُّهُ أو إِبِلُهُ هزيلةً.

و ـــ وجْهُ فلانٍ على كَذَا وَكَذَا: أَخْلَقَ.

و ـــ فلانٌ الدّابَّةَ وغَيْرَها: أَهْزَلَها وَأَتْعَبَها.

و ـــ فُلانًا: أَعْطاهُ حَيَوانًا أو بَعِيرًا مَهْزولًا.

و ـــ الثَّوبَ وَغَيْرَهُ: أَخْلَقَه وأَبْلاهُ.

✣✣✣

*نَضَّى الشَّيْءَ عَنْهُ: نَزَعَهُ وأَلْقاهُ.

✣✣✣

*انْتَضَى فُلانٌ وَنَحْوُهُ: عَلَا وقَوِيَ وصارَ كالسَّيْفِ المُسْتَلّ.

و ـــ السَّيْفَ وَنَحْوَهُ: اسْتَلَّهُ أَوْ أَخْرَجَهُ من غِمْدِه.

و ـــ الثَّوبَ وَغَيْرَهُ: أَخْلَقَهُ وأَبْلاهُ.

✣✣✣

*تَنَضَّى فُلانٌ الدّابَّةَ: أَهْزَلَها وَأَتْعَبَها.

✣✣✣

*الأَناضِيُّ: ما بقيَ من النَّباتِ هَزيلًا.

✣✣✣

*المُنْتَضَى: الأَصْلُ والمَحْتِدُ.

✣✣✣

*النُّضَاوَةُ من الشَّيْءِ: مَا سقط مِنْهُ عِنْد انْتِزَاعه بِشِدَّةٍ.

✣✣✣

*النَّضْوُ مِنَ الدَّوابِّ: المَهْزُولُ. وهي بتاء. (ج) أَنْضاءٌ، وَنِضْوانٌ. (جج) للأَوَّلِ: أَناضِيُّ.

و — مِنَ السِّهامِ: الفاسِدُ مِن كَثْرَةِ مَا رُمِيَ بِهِ حَتَّى أَخْلَقَ، أَوْ مَا عَرِيَ مِنْ عُودِ السَّهْمِ.

و —: النَّصْلُ، أو ما جاوَزَ الرِّيشَ إِلَى النَّصْلِ.

و —: الثَّوبُ الخَلَقُ.

و —: حَدِيدَةُ اللِّجامِ بِلا سَيْرٍ.

و —: القِطْعَةُ مِنَ الحَلْيِ.

(ج) أَنْضاءٌ.

✣✣✣

*النَّضِيُّ مِنَ الدَّوابِّ: المَهْزُولُ.

و — مِنَ الرِّماحِ والسِّهامِ: ما خَلِقَ وَبَلِيَ وَعَرِيَ مِنْها.

و — مِنَ السِّهامِ: ما لا نَصْلَ له ولا رِيشَ.

وهكذا تحرر بقية المداخل الاسمية.

الحالة الثانية: الترتيب تحت اليائي إذا كان اليائي أشهر اللغتين:

ومن قبيل ذلك الجذران: (ن م و)، و(ن م ي): إذ يتضح من رصدهما والمقارنة بينهما ما يأتي:

1- أن الياء هي أقوى اللغتين؛ إذ وردت أغلب المعاني عليها، فضلا عن إشارة بعض المعاجم إلى ذلك، نحو ما ورد لدى الزَّبِيدِيِّ: "انْتَمَى إِلَيْهِ: انْتَسَبَ، هُوَ مُطاوِعُ نَماهُ نَمْيًا، والمَعْنى ارْتَفَعَ إِلَيْهِ فِي النَّسَبِ"، وأما المدخل الذي استقل به الواوي ولا توجد دلالته في اليائي فليس بأصيل في الواوي، وهو قولهم: "والنَّمُو، بِالْفَتْح: القَمْلُ الصِّغارُ، لُغَةٌ فِي النمء بالهَمْزِ".

2- أن المعاني المشتركة بينهما -وفق ما ورد في المعاجم- تتمثل في الفعل الثلاثي فقط غالبًا. وأما المزيد منهما فَتَحْتَ اليائي.

- ويُراعى في تحرير الجذور في هذه الحالة ما يأتي:

1- النص على الواوي في موضعه محالًا إلى اليائي، على هذا النحو:

[ن م و]

(انظر: ن م ي- و)

2- وَسْم الجذرين على هذا النحو: [ن م ي- و]، لأن اليائي هو الأقوى.

3- تُحَرَّرُ الأفعال الثلاثية وفق قواعد المنهج:

- فـ (نَما يَنْمُو) على وزن (فَعَلَ يَفْعُل).

- و(نما يَنْمِي) على وزن (فَعَلَ يَفْعِل).

- و(نَمَا يَنْمَى) على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ).

مع وضع الشواهد المُمَثِّلَة لكلٍّ منها، وتجنب الإحالة والدَّوْر في المعاني الواردة على غِرار هذا النموذج التطبيقي المكتفى فيه ببعض الدلالات.

[ن م ي- و]

* نَمَا المالُ وغيرُهُ يَنْمو نُمُوًّا: زادَ.

و ـــ فلانٌ وغَيْرُهُ: ارْتَفَعَ.

و ـــ الخِضابُ في اليَدِ والشَّعَرِ: ازْدادَ حُمْرَةً وسَوادًا.

و ـــ فُلانٌ إلى الحَسَبِ: ارْتَفَعَ فيه. (ز)

- وبعد الانتهاء من هذه المعاني الواردة تحت باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) ننتقل إلى باب (فَعَلَ يَفْعِل) ومعانيه، على النحو الآتي:

* نَمَى الشَّيْءُ يَنْمي نَمْيًا، ونُمِيًّا، ونَماءً، ونَمِيَّةً: زادَ وكَثُرَ.

و ـــ فُلانٌ إلى الحَسَبِ: ارْتَفَعَ فِيهِ.

- وبعد الانتهاء من هذه المعاني الواردة تحت باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) ننتقل إلى باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) ومعانيه، على النحو الآتي:

*نَمَى المالُ يَنْمَى نَماءً: زادَ.

تنبيه: إذا لم تكن عبارة المعاجم واضحة في الدلالة على عين المضارع أو المصدر بعد التحري والبحث الدقيق والشامل من المحرر ففي هذه الحالة توضع الدلالة تحت أقوى اللغات، ومن ذلك ما ورد لدى الزَّبيدي: "ونَمَتِ الإبِلُ: تباعَدَتْ تَطْلُبُ الكَلأَ في القَيْظ. وَقد أَنْماها الرَّاعي: إِذا باعَدَها. ونَمَتِ الإِبِلُ: سَمِنَتْ، وأَنْماها الكَلأُ، فَهِيَ نامِيَةٌ، من نُوقٍ نوامٍ" فهنا نجد أنه لم ينص على عين المضارع ولا المصدر في (نَمَتِ الإبل)، وفي تلك الحالة تُحَرَّر في مدخل (فَعَلَ يَفْعِلُ)؛ لأنه أقوى اللغات؛ إذ وردت أكثر الدلالات عليه، فضلا عن إشارة بعض المعاجم إلى ذلك.

أما إذا نُصَّ على عين المضارع أو المصدر الذي يُحَدِّدُ صيغة الماضي فعندئذ ينص على الفعل في ترتيبه وفق مقتضيات الضبط.

3- ترتب الأفعال المزيدة حسب الترتيب الوارد في المنهج (أفعل- فاعل- فَعَّل- افتعل- تفاعل- استفعل... وهكذا)، ويمكن توضيح ذلك -مكتفين ببعض الدلالات اختصارًا- على النحو الآتي:

*أَنْمَى الشَّيْءُ: زادَ وكَثُرَ.

و ـــ فُلانٌ الصَّيْدَ: رَماهُ فأَصابَهُ ثمَّ ذَهَبَ عَنهُ فماتَ.

و ـــ الحديثَ: أذاعَهُ على وَجْهِ النَّمِيمةِ.

❖❖❖

* نَمَّى الشَّيْءُ: زادَ وكَثُرَ.

و ـــ فُلانٌ النَّارَ: رَفَعَها وأَشْبَعَ وَقُودَها.

وهكذا تحرر بقية المداخل الفعلية المزيدة.

4- ترتب المداخل الاسمية للجذرين (ن م و، ن م ي) ترتيباً ألفبائيًّا وفق ما ورد في المنهج، وسنقتصر على بعض الأمثلة للتوضيح:

*الأُنْمِيُّ: حَشِيَّةٌ فِيهَا تِبْنٌ.

*النّامي: غير الصَّامِت من الْأَشْيَاء كالنبات وَالْحَيَوَان.

*النّامِيَةُ: الْخَلْقُ (خَلْقُ اللهِ تعالى).

و ـــ مِنَ الكَرْمِ: القَضِيبُ عَلَيْهِ العَناقِيدُ. (ج) نوامٍ.

*النَّمَاةُ: النَّمْلَةُ الصَّغِيرَةُ. (ج) نَمًى. (انظر: ن م أ)

*النَّمْوُ: القَمْلُ الصِّغارُ. (انظر: ن م أ)

*النَّمْوَةُ: الزِّيَادَةُ.

•••

ثانيا- المعالجة المعجمية التفصيلية للمصادر:

أولا: المصادر من حيث البنية الصرفية أسماء تشارك الفعل في الدلالة على الحدث، وقد تَتَجَرَّدُ عن الحَدَثِ وتَتَمَحَّضُ للاسمية.

ثانيًا: المصدر الجاري على فعله يلحق به، ويُستشهد به عليه، ولا يختص بمدخل اسمي حالة جريانه على الفعل، وعدم تجرده عن الحدث.

ومِنْ علامات جريانه على فعله مجيئُه عاملًا في معمولاته، ومن ذلك قولُ النابغةِ الذبيانيّ:

كَأَنَّ مَجَرَّ الرّامِساتِ ذُيولَها *** عَلَيْهِ حَصيرٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ

(ديوانه، تح: أبي الفضل، ص: 31)

فـ(مجرّ) مصدر ميمي، مضاف لفاعله، ناصب لمفعوله (ذيول)، فهو جارٍ على فعله.

ومن هذه العلامات: ألا يكون في حيز التجريد والإطلاق، وأن يكون بمعنى أنْ أو ما والفعل، أي أن يكون معنى الحدوث والمعالجة مرادًا مقصودًا، كوقوعه مفعولًا مطلقًا لتأكيد الفعل وغير ذلك، وفي هذه الحالة يُستشهد به على المداخل الفعلية ليس غير، نحو: (ضَرْبُكَ زَيْدًا مُؤْلِمٌ) فيُستشهد بأمثال ذلك من الشواهد على المداخل الفعلية.

ثالثًا: إذا تمحضت المصادر للاسمية فإنها تحرر في هذه الحالة ضمن المداخل الاسمية، ويُفرد لها مدخل مستقل.

- القرائن الدالة على تَمَحُّضِ المصدر وجريانه مجرى الأسماء الجامدة:

أهم هذه القرائن ما يأتي:

1- التجرد عن معنى الحدوث وعدم العمل:

إذا تجردت المصادر عن الحدث أي استعملت للدلالة على حقيقة مدلولاتها

ليس غير ففي هذه الحالة لا يكون المصدر عاملا، ولايصلح أن يحل محله أن أو ما والفعل؛ لأن معنى الحدوث والمعالجة الفعلية ليس مرادا ولا مقصودًا، ومن قبيل ذلك أسماء الأجناس المعنوية، كـ: (العِلْم، والفَضْل، والحياء، والنَّصْر، والفَهْم، والقيام، والقعود، والضَّوْء، والنُّور، والزَّمان، والضَّرْب، والأكل، والنوم، والحُمْرة، والصُّفْرة، والحُسْن، والقُبْح)؛ لأن أسماء الأجناس المعنوية تدل على المعنى الكلي المجرد، أي الصورة الذهنية العامة، فهي تشير إلى ما في عقول الناس وأفهامهم من معرفة الجنس، لا إلى الواحد من هذا الجنس، وفي هذه الحالة تكون دلالة المصادر اسمية قُصِدَ بها حقائق مدلولاتها لا حدوث الفعل، كما في قولنا: العِلْمُ نورٌ، ونحو ذلك من المصادر،وفي ذلك يقول أبو حيان.: "إذا لم يحل المصدر محل أن أو ما والفعل- أي لم يصلح للحلول محلهما أو لم يكن معنى الحدوث والمعالجة مرادا مقصودا- لم يعمل، وأن ذلك شرط في إعماله، نحو: يعجبني العَدْل وأكره الجَوْر، وله ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، فهذه مصادر قصد بها حقائق مدلولاتها من غير اعتبار علاج، فجرت مجرى الأسماء التي لا يصح لها عمل...".

(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 11/ 68).

ويُوضِّح المرادي ذلك قائلا: "وليس قولك: لَهُ ذَكَاءٌ، بمنزلة: هو يفعل، وإنما أخبرت بأنه ذو ذكاء، فتُنزل ذلك منزلةَ قولِك: له يدٌ يدُ أَسَدٍ.". (توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 2/ 653).

وعادة ما تشير المعاجم القديمة إلى المصادر الجارية مجرى الأسماء، بقولها: "تسمية بالمصدر، واستُعمل المصدر اسمًا، واستُعمل المصدر في الأعيان، وسُمِّي بالمصدر، ومصدر في الأصل إلخ".

ومن ذلك ما ورد في المصباح المنير: "خَدَشْتُهُ خَدْشًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ جَرَحْتُهُ فِي ظَاهِرِ الْجِلْدِ وَسَوَاءٌ دَمِيَ الْجِلْدُ أَوْ لَا ثُمَّ اُسْتُعْمِلَ الْمَصْدَرُ اسْمًا، وَجُمِعَ عَلَى خُدُوشٍ". وفي اللسان:: "يُقَالُ: صادَ يَصِيدُ صَيْدًا، فَهُوَ صائد ومَصيد. وَقَدْ يَقَعُ الصَّيْدُ عَلَى المَصِيد نَفْسِه تَسْمِيَةً بِالْمَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ

حُرُمٌ". وفي التاج: "ومِنَ المَجَازِ: السَّرْدُ: الحَلَقُ، تَسْمِيَةً بالمَصْدر".

٢- مجيء المصدر مثنى أو مجموعًا:

لاشك أن مجيء المصدر مثنًّى أو مجموعًا قرينة على تمحضه للاسمية؛ لأن الجمع من خصائص الأسماء، وجمع المصدر يجذبه إلى التمحض، ومن ثم يُحَرَّر هذا النمط من المصادر في المداخل الاسمية، ولا يُستشهد به على الفعل في هذه الحالة.

ومن ذلك: عَقْل وعُقول، وعِلْم وعُلُوم، وحِلْمٌ وحُلُوم وأحلام، واعتقادٌ واعتقاداتٌ، وتقريرٌ وتقريراتٌ، وتَنْبِيهٌ وتَنْبيهات، وتنزيلٌ وتنزيلاتٌ، وتأويلٌ وتأويلاتٌ، وتَفْريعٌ وتَفْريعات، واخْتِيارٌ واختياراتٌ، وإشكالٌ وإشكالاتٌ، واسْتِعْمالٌ واسْتِعْمالاتٌ، واخْتِراعٌ واخْتِراعاتٌ، واحتجاجٌ واحتجاجات إلخ. وكما في جمع (ظَنٌّ) على (ظُنُون) في قوله تعالى: "وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا". فكل ما جُمِعَ عَرِيَ من الحدث، وأصبح اسمًا مجردًا دالا على معنى الجِنْس.

3- وقوع المصدر موقع الأسماء الجامدة:

ومن قبيل ذلك المصادر الواقعة بعد "ذو" بمعنى: صاحب، لأنها لا تأتي على هذا النحو إلا إذا كانت مضافة لاسم ظاهر دال على الجنس؛ نحو "جاءَ رجلٌ ذُو علمٍ، وامرأةٌ ذاتُ فَضلٍ". وعندئذ تُحَرَّر هذه المصادر وأمثالها في المداخل الاسمية، ولا يستشهد به على الفعل في هذه الحالة.

ومن قبيل ذلك أيضًا ما أورده الصاغاني: "ويُقَال: أَصَبْنا مُلْحَةً وتَمْلِيحًا مِن الرَّبيع؛ أي: شَيْئًا يَسِيرًا مِنْهُ". (التكملة 2/ 110).

فالأصل في كلمة "التَّمْليح" أنها مصدر للفعل "مَلَّحَ"؛ إلا أنها تَمَحَّضَت هنا للاسمية واستعملت للدلالة على الشيء اليسير ذاته، وعندئذ يُحَرَّر هذا المصدر وأشباهه في المداخل الاسمية، ولا يُستشهد به على الفعل في هذه الحالة، **ويكون تحريره على النحو الآتي:**

***التَّمْليحُ: الشَّيْءُ اليَسِيرُ.**

4- اكتساب المصدر دلالات مصطلحية في علم من العلوم:

ومن ذلك:

* **الإِقْطاعُ** (في الفقْه): أَنْ يُعْطِيَ السُّلْطانُ أَرْضًا لِرَجُلٍ فَيَصيرَ لَهُ رَقَبَتُهَا، وَيُؤَدّي عُشْرَها، وَتكونُ لِوَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

يتضح من المثال السابق أن "الإقْطاع" -وهو في الأصل مصدر للفعل "أَقْطَعَ"- قد اكتسب هنا دلالة اسمية (مصطلحيَّة)، ولهذا ينبغي أن يُفرد له مدخل مستقل في المداخل الاسمية.

5- دلالة المصادر على أسماء الأصوات أو حكايتها:

فإذا قلنا (عَطْعَطَ القَوْمُ عَطْعَطَعَةً) فالمصدر هنا جارٍ على فعله، وفي حالة تجرده عن معنى الحدث وخلوصه للاسمية للدلالة على حقيقة مدلوله فإنه يعامل معاملة الأسماء الجامدة، ويُفرد له مدخل مستقل في المداخل الاسمية.

ومن ذلك ما ورد في العين: "العَطْعَطَةُ: تتابع الأصوات واختلاطها في الحرب. وهي أيضًا حِكايةُ أصواتِ الجِنّان إذا غَلَبوا فقالوا: عَيْطَ عَيْطَ".

ويُحَرَّر المدخل الاسمي على النحو الآتي:

*العَطْعَطَةُ: تَتابُعُ الأَصْواتِ واخْتِلاطُها في الحَرْبِ.

و ـــ: حِكايةُ أصواتِ المُجَّانِ إذا غَلَبوا فقالوا: عَيْطَ عَيْطَ.

ومن ذلك أيضًا ما ورد في التاج: "الطَّرْطَبَةُ: صَوْتُ الحَالِبِ للمَعِزِ يُسَكِّنُهَا بِشَفَتَيْهِ.. وَقِيلَ: دُعَاؤُهَا بِشَفَتَيْهِ. وَقد طَرْطَبَ بِهَا طَرْطَبَةً: إِذَا دَعَاهَا... وَقِيلَ: الطَّرْطَبَةُ بِالشَّفَتَيْنِ. وَعَن أَبي زيد: طَرْطَبَ بالنَّعْجَة طَرْطَبَةً: دَعَاهَا. وطَرْطَبَ الحَالِبُ بالمَعْزَى إِذَا دَعَاهَا.. وقال الأَزهريّ...: الطَّرْطَبَةُ: دُعاءُ الحُمُر. وقَالَ غيره: الطَّرْطَبَةُ: الصَّفِيرُ بالشَّفَتَيْنِ للضَّأْنِ...".

نلحظ في النموذج السابق أن المصدر "طَرْطَبَة" في "طَرْطَبَ بِها طَرْطَبَةً"، و"طَرْطَبَ بالنَّعْجَةِ طَرْطَبَةً" مفعول مطلق مُؤَكِّدٌ لفعله؛ وعندئذ يُستشهد به على

المداخل الفعلية.

وأما "الطَّرْطَبَةُ" المجُردة عن الحدث المتمحضة للدلالة على المعنى ليس غيرُ فهي جارية مجرى الأسماء الجامدة، وتُفرد بمدخل اسمي مستقل يُحرَّر على النحو الآتي:

*طَرْطَبَ الحالِبُ بالمِعْزَى وَنَحْوِها: دَعاها.

*الطَّرْطَبَةُ: صَوْتُ الحَالِبِ للمَعِزِ وَنَحْوِهِ يُسَكِّنُهَا بِشَفَتَيْه.

ومن قبيل ذلك: "الصهيل، والأطيط، والخُوارُ، والرُّغَاءُ، وَالثُّغَاءُ، وَالمُوَاءُ، وَالنُّبَاحُ إِلَخْ".

رابعًا: إذا كان المصدر مؤولًا بالمشتق أخذ حكمه وجرى مجراه وألحق به في المدخل الفعلي، وجاز الاستشهاد به على الفعل، كما في قولهم: "رجل ضَيْفٌ، وامرأة ضَيْفٌ، وقوم ضَيْفٌ، ورجل خَصْمٌ، وامرأة خَصْمٌ إلخ"، وفي ذلك يقول أبو حيان: "أسماء الأجناس جوامد، والجامد لا يوصف به إلا بعد أن تتكلف تضمينه معنى المشتق...". (التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان 9/ 232)

وبناءً على ذلك تجري عليه -في حالة تضمينه معنى المشتق- أحكام المشتقات من حيث جريانُه على دلالة فعله، أو إفرادُه في مدخل اسمي.

خامسًا: لا يُنَصُّ على المصادر القياسية، فإن ورد لها مصدر سماعي وجب ذكره. وعندئذ يُنَصّ على القياسي أيضًا؛ لئلا يوهم تركه إغناء القياسي عنه، ويُقَدَّم القياسي على السماعي.

ومن ذلك:

*تَمَلَّقَ فلانٌ فلانًا وله تَمَلُّقًا وتِمْلَاقًا: تَوَدَّدَ إِلَيْهِ، وَتَلَطَّفَ لَه.

ففي هذه الحالة يجب إثبات المصدر الخماسي؛ لورود صيغة "تِمْلَاق"، وقد نصت المعاجم عليها، فقد ورد في صحاح الجوهري وغيره في مادة (م ل ق): "ويقال تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقًا وتِمْلَاقًا، أي تودَّد إليه وتلطَّف له".

* قايَظَ فلانٌ فلانًا قِيَاظًا ومُقايَظَةً وقُيُوظًا: أقام الصَّيْفَ عِنْدَه.

فالمصدر (قُيُوظًا) نادرٌ غَرِيبٌ كما نصَّت المعاجم؛ لأنه لَيْسَ مِنْ مَصَادِرِ المُفَاعَلَةِ، فوجب إثباته وإثبات القياسي معه.

سادسًا: في حالة عدم نص المعاجم على مصدر الفعل الثلاثي ينبغي حملُه على مصدر أقرب معنى له.

ومن قبيل ذلك نَصُّ المعاجم على المصدر الثلاثي لـ (مالَ) في "مالتِ الشَّمْسُ مُيولًا"، ولكنَّها لم تنص عليه في "مال النَّهارُ أو اللَّيلُ"؛ فقد ورد في التاج مادة (م ي ل): "ومالَ النَّهارُ أَو اللَّيلُ: دَنا مِن المُضِيِّ" دون ذِكْرٍ للمصدر. ونظرًا لتقارب المعنيين بين "مالتِ الشَّمسُ" و"مالَ النَّهارُ أَو اللَّيلُ" فعلى المحرر أن يَحْمِل مصدر " مالَ النَّهارُ أو اللَّيلُ " على مصدر "مالتِ الشَّمْسُ".

ويُحَرَّر المدخل على النحو الآتي:

*مالَتِ الشَّمْسُ وَنَحْوُها تَمِيلُ مُيولًا: دَنَتْ لِلْغُروبِ، أَو زالَتْ عَن كَبِدِ السَّماءِ.

و ـــ النَّهارُ أَو اللَّيلُ: دَنَا مِنَ المُضِيِّ، وأَوْشَكَ أَنْ يَنْتَهِيَ.

و ـــ فُلانٌ والشَّيْءُ مَيْلًا، ومَيَلانًا، ومَمَالًا، ومَمِيلًا، ومَيْلولَةً (عَن الفرَّاءِ)، وتَمْيالًا (عَن ابْنِ الأَعْرابِيِّ): عَدَلَ وحادَ.

سابعًا: يجب نسبة الصيغ المصدرية النادرة أو الشاذة إلى رُواتها، كما في النموذج السابق؛ حيث نُصَّ على نسبة صيغة المصدر (مَيْلُولَة) إلى الفَرَّاء، وصيغة المصدر (تَمْيالًا) إلى ابن الأعرابي.

ومن قبيل ذلك أيضًا قول بعض المعاجم: "وَتَمَلُّكًا (عَن اللِّحْيانيِّ)"، بِنِسْبَتِها إلى اللحياني لنُدرتها ومخالفتها القياس؛ فقد ورد في اللسان: "مَلَكه يَمْلِكه مَلْكًا ومِلْكًا ومُلْكًا وتَمَلُّكًا؛ الأخيرة عَنِ اللِّحْيَانِي، لَمْ يَحْكِهَا غَيْرُه. ومَلَكَةً ومَمْلَكَةً ومُمْلُكَةً ومِمْلَكَةً كَذَلِكَ". وفي التاج: "وَمِمَّا يَسْتَدرك عَلَيْه: مَلَكَه يَمْلِكُه تَمَلُّكًا: اسْتَبَدَّ به، نَقله ابنُ سِيدَه عَن اللِّحْيَاني، قَالَ: ولم يَحْكِها غيرُه، وَقَالَ غيرُه: تَمَلَّكه تَمَلُّكًا: مَلَكه قَهْرًا".

•••

ثالثًا- المعالجة المعجمية التفصيلية للمشتقات:

الأصل أن المشتق جارٍ على فعله، ومن ثم يستشهد به على الفعل عند الحاجة إلى ذلك، فإذا تمحض للاسمية وتجرد عن معنى الحدوث، فإنه يعامل عندئذ معاملة الأسماء الجامدة، ويُفرد له مدخل اسمي خاص في المداخل الاسمية.

ويمكن تفصيل ذلك فيما يأتي:

المشتقات غير المتمحضة للاسمية والقرائن الدالة على عدم تمحضها:

تجري المشتقات غير المتمحضة للاسمية على أفعالها سواء أُذْكِرَ الموصوف قبلها أم حُذِفَ ودلت القرائن على حذفه؛ مما يؤكد حضوره وعدم تناسيه. فهو في هذه الحالة محمول على الفعل جارٍ على أصله، ولذا يستشهد به على الفعل وفق الضوابط المنصوص عليها.

- القرائن السياقية الدالة على عدم تمحض المشتق الذي حُذِفَ موصوفه:

أهم هذه القرائن الدلالية والتركيبية ما يأتي:

1- تَمَكُّن الصفة في بابها يُشعر بالموصوف المحذوف فكأنه موجود، ولذا قال ابن يعيش: "إذا كانت الصفةُ مفردةً متمكِّنة في بابها غيرَ مُلْبِسة، نحوَ قولك: "مررت بظريفٍ"، و"مررت بعاقلٍ"، وشِبْهِهما من الأسماء الجاريةِ على الفعل". (شرح المفصل لابن يعيش 2/ 253).

2- دلالة مذكور سابق أو لاحق، ومن قبيل ذلك: "ائتني بماءٍ ولو باردًا" أي ولو ماءً باردًا.

3- عمل المشتق فيما بعده، لأنه حالة العمل جارٍ على فعله ولذا عَمِلَ عَمَلَهُ، **ومن ذلك:**

- قولُ عَنْتَرَةَ بنِ شَدّاد:

فَإِذا شَرِبْتُ فَإِنَّني مُسْتَهْلِكٌ *** مالي وعِرْضي وافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ

(شرح ديوانه للتبريزي، ص: 169)

فاسم الفاعل (مُسْتَهْلِكٌ) جارٍ على فعله، يعمل عمله، ولذا انتصب به المفعول (مالي)

- وقولُ النّابِغَةِ الذُّبْيانِيّ:

أَتاكَ امْرُؤٌ مُسْتَبْطِنٌ لِيَ بِغْضَةً *** لَهُ مِنْ عَدُوٍّ مِثْلَ ذَلِكَ شافِعُ

(ديوانه، تح: أبي الفضل، ص: 35)

- وقول الأعشى:

كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيَفْلِقَها *** فَلَمْ يَضِرْها وأَوْهى قَرْنَهُ الوَعِلُ

(ديوان الأعشى، تح: محمد حسين، ص: 61)

فالمشتقات في هذه الأمثلة جارية على فعلها، عاملة في معمولاتها، لذا يُستشهد بها على المداخل الفعلية.

4- كون (أل) الداخلة على المشتق موصولة بمعنى (الذي) لا تعريفية:

ومن قبيل ذلك: (جاء الضارب زيدًا)، فـ(الضارب) في هذا السياق خالص الوصفية، لأن "أل" هنا موصولة، فهو في حكم الفعل، ولذا نصب ما بعده، وكأنه قال: جاء الذي يضرب زيدًا، ومن ذلك:

- قول امرئِ القَيْسِ:

واللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخي باطِلا
حَتّى أُبيرَ مالِكًا وكاهِلا
القاتِلينَ المَلِكَ الحُلاحِلا

(ديوانه، تح: أبي الفضل، ص: 134)

فـ(أل) في (القاتلين) موصولة بمعنى الذي.

- وقولُ لَبيد بن ربيعة:

المُطْعِمونَ الجَفْنَةَ المُدَعْدَعَهْ

والضّارِبونَ الهامَ تَحْتَ الخَيْضَعَهْ

(شرح ديوانه، تح: عباس، ص: 342)

فـ(أل) في (المطعمون) و(الضاربون) موصولة بمعنى الذي.

5-عطف الفعل على الوصف المشتق:

ومن قبيل ذلك قوله تعالى: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا} (سورة العاديات: 3، 4)، حيث عُطِفَ الفعل (أَثَرْنَ) على اسم الفاعل (المغيرات)، فدل ذلك على جريان اسم الفاعل على فعله. قال الأشموني: "والصفة الصريحة مع "أل" اسم لفظًا فِعْلٌ مَعْنًى، ومِنْ ثَمَّ حَسُنَ عطف الفعل عليها". (شرح الأشموني لألفية ابن مالك 1/ 150)

المشتقات المتمحضة للاسمية والقرائن الدالة على تمحضها:

يجري المشتق المتمحض للاسمية مجرى الأسماء الجامدة، ولذا يُفرد له مدخلٌ مستقل، ويُعالج في ترتيبه مع المداخل الاسمية.

وأهم هذه القرائن ما يأتي:

1- كون (أل) الداخلة على المشتق تعريفية لا موصولة: وفي هذه الحالة يصبح الموصوف المحذوف نِسْيًا منسيًا لحلول الوصف محله وارتدائه عباءته الاسمية، ولذا يُغنى عنه ويَحُلُّ محله ويأخذ حكمه، ويجري مجرى الأسماء الجامدة، ومن قبيل ذلك: (الأَجْرَعُ، والأَبْطَحُ، والفارسُ، والصاحبُ، والراكبُ)؛ فقد تنوسي ما في هذه الكلمات من معنى الوصفية بعد ارتدائها عباءة الاسمية، وحلول كل واحد منها محل الاسم الموصوف المحذوف، ولذا جرت مجرى الأسماء الجامدة، وصارت كأسماء الأجناس. يقول ابن يعيش: "وأمّا الأَبْطَحُ فالمكان المتّسع، ومثلُه البَطْحاءُ، وأصلُه أن يُقال مكانٌ أبطحُ، ثمّ غلبت الصفةُ، وصارت كاسم الجنس. ومثله الفارسُ، والصاحبُ، والراكبُ، أصلُ ذلك كلّه الصفةُ، وإنّما غلبتْ فصارت كاسم الجنس، ولذلك يُجمَع جَمْعَه، فيقال: "فارسٌ وفَوارِسُ،

وصاحبٌ وصَواحِبُ، وراكبٌ ورواكبُ"، كما يُقال: "كاهِلٌ، وكَواهِلُ"، فالفارسُ راكبُ الفرس خاصّةً، والراكبُ راكبُ الجَمل خاصّةً، لا يُقال لغيره، والصاحبُ معروفٌ. ومثلُ ذلك الأوْرَقُ، والأطلسُ، فالأورقُ: المُغْبَرُّ اللَّوْن، كلَوْنِ الرماد، والحَمامةُ وَرْقاءُ للونها، والأطلسُ: أن يَضْرِب إلى الغُبْرة، والذئبُ أطلسُ للَّونه، فأصلُهما الصفةُ. ثمّ ظهر أمرُهما، **فصار الموصوفُ نِسْيًا منسيًّا**، فصارا كالجنس". (شرح المفصل لابن يعيش، 2/ 256، 257)

وبناء على ذلك تعالج هذه الأوصاف المذكورة في نص ابن يعيش معالجة الأسماء الجامدة، وتُذْكر معها جموعها. وذلك على هذا النحو:

*الرّاكِبُ: راكِبُ الجَمَلِ أو البَعِيرِ. (ج) رُكّابٌ، ورُكْبانٌ، ورُكُوبٌ، ورَكَبَةٌ، ورِكَبَةٌ، ورَواكِبُ.

*الفارِسُ: راكِبُ الفَرَسِ، وصاحِبُهُ. (ج) فُرْسانٌ، وفَوارِسُ.

مع مراعاة التغيرات الدلالية التي قد تطرأ على دلالة بعض الكلمات في النصوص الحديثة، فعلى سبيل المثال كلمة (الراكب) اتسعت دلالتها وأصبحت تطلق على كل راكب سواء أَرَكِبَ دابةً أم قطارًا أم طائرةً إلخ، ومثل هذه الدلالات يَسْتنبطها المحرر من استقراء النصوص.

2- **دلالة الوصف على حِرْفَةٍ أو وظيفة**، مثل: "كاتب، وفقيه، وقاضٍ، وضابط، ومُدَرِّس إلخ".

3- **اكتساب المشتق دلالة مصطلحية جديدة**، وعندئذ يجري مجرى الأسماء الجامدة. نحو: *المُتَمَكِّنُ من الأسماء (في علم النحو): الاسمُ الَّذي يَقْبَلُ العَلامات الإعْرابِيَّةَ الثَّلاثَةَ "الرَّفْع وَالنَّصْب والجَرّ"، أي مَا لَيْسَ مَبْنِيًّا، وَهُوَ نَوْعَانِ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ وَهُوَ المصروفُ، ومُتَمَكِّنٌ غَيْرُ أَمْكَنَ وَهُوَ الْمَمْنُوع من الصَّرْفِ. وأَمّا غَيْرُ المُتَمَكِّنِ فَهُوَ الَّذي أَشْبَهَ الْحَرْفَ فكانَ مِثْلَه مَبْنِيًّا نَحْو: كَيفَ وَأَيْنَ.

وقد تشير المعاجم العربية القديمة للمشتقات المتمحضة بعبارات دالة، كما في

قولهم (صفة غالبة، أو من أسماء كذا، أو جرى مجرى الاسمية إلخ)، ومن أمثلة ذلك: "فأما العَوِيصُ فَصِفَةٌ غَالِبَةٌ تَجْرِي مَجْرى الاسْمِ"، ومنها: "المَلَأُ إِنَّمَا هم القَوْمِ ذَوُو الشَّارَةِ والتَّجَمُّعِ للإدارة، فَفَارَقَ بابَ رَهْط لذلك، والمَلَأُ على هذا صِفَةٌ غالِبَةٌ"، ومنها: "السَّبَّابَةُ: الإِصْبَعُ الَّتِي بَيْنَ الإِبهام والوُسْطى، صفةٌ غَالِبَةٌ". ومنها: "الأَرْقَط: النَّمِر للونه، صفة غالبة غَلَبَة الاسْم". ومنها: "الشَّجِيج والمُشَجَّج: الوَتِد لشعثه، صفة غالبة". ومنها: "الأُخْرَى، والآخِرة: دَار الْبَقَاء، صفة غالبة". ومنها: "رَمْلَةٌ مَرْادءُ: مُتَسَطِّحَةٌ لَا تُنْبِتُ، وَالْجَمْعُ مَرادٍ، غَلَبَتِ الصِّفَةُ غَلَبَةَ الأَسْماءِ". ومنها: "البارئُ: مِن أَسماءِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ". ومنها: "شَعُوبُ: مِنْ أَسماءِ المَنِيَّةِ".

تنبيه: قد يعتور المشتق وفق سياقاته التمحض وعدمه، ومن قبيل ذلك كلمة (حاجب) فقد ترد اسم فاعل جاريًا على فعله؛ ومن ثم يُستشهد به على الفعل، ومنه قولُ الطبري (ت: 310هـ= 922م): " الظُّلُمات حَاجِبَةٌ لِلْأَبْصارِ عَنْ إِدْراكِ الْأَشْياءِ وَإِثْباتِها، وَكَذَلِكَ الْكُفْرُ حاجِبٌ أَبْصارَ الْقُلوبِ عَنْ إِدْراكِ حَقائِقِ الإِيمانِ وَالْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ وَصِحَّةِ أَسْبَابِهِ". (تفسير الطبري، ج: 5، ص: 424)

فـ(حاجب) جارية على فعلها عاملة في معمولها، فهي قائمة مقام الفعل (يحجب)؛ ولذا يُستشهد بها على الفعل.

ومن ذلك أيضًا قولُ ابن مقبل (ت: 37هـ= 658م):

ومُستكبِرٍ مَنْ باتَ حاجبَ بابِهِ *** مِنَ الناسِ، إلاَّ ذَا المَهَابَةِ، يُحْجَبِ

(ديوانه/ 29)

فـ(حاجب) في البيت اسم فاعل جارٍ على فعله قائم مقام (يحجب)؛ ولذا يُستشهد به على الفعل.

وقد يتمحض اسم الفاعل (حاجب) للاسمية، وفي هذه الحالة يعالج معالجة الأسماء، ويُفرد له مدخل اسمي في ترتيبه، ومن قبيل ذلك قول امرئ القيس (ت: 80 ق هـ= 544م) يَصِف حمارًا وَحْشِيًّا:

بحاجِبِهِ كَدْحٌ من الضَّرْبِ جالِبٌ***وَحَارِكُهُ منَ الكِدَامِ حَصِيصُ

(ديوانه/ 616)

وقول عنترة (ت: 22 ق هـ= 601م) يَصِفُ غَزالًا شَبَّهَ مَحْبوبَتَهُ بِهِ:

لهُ حاجِبٌ كالنُّونِ فوْقَ جُفُونِهِ ** وَثَغْرٌ كزَهرِ الأُقْحُوَانِ مُفَلَّجُ

(ديوانه/ 87)

فـ(حاجب) في البيتين متمحضة للاسمية للدلالة على حاجِبِ العين؛ ولذا يفرد لها مدخل اسمي، ويُستشهد بهذين البيتين على دلالتها الاسمية الآتية:

* الحاجِبُ: العَظْمُ الذي فَوْقَ العَيْنِ بِلَحْمِهِ وشَعَرِهِ، أَوِ الشَّعْرُ النّابِتُ عَلى العَظْمِ المَذْكورِ.

وقد تتمحض كلمة (حاجب) لدلالات اسمية أخرى، فتأتي بمعنى البواب وبمعنى الوزير إلخ.

•••

رابعًا- ضوابط الجمع بين المداخل الاسمية:

يُجْمَعُ بين المداخل الاسمية المتفقة رسمًا ودلالة بصرف النظر عن اختلاف حركة ضبط البنية، مثل:

*المَلْثَة، والمَلَثَة، والمُلْثَة مِنَ اللَّيْلِ: أَوَّلُ سَوَادِه حينَ يُقْبِلُ الظَّلامُ.

مع ملاحظة تقديم السكون على الفتحة، والفتحة على الضمة.

- ولا يجوز الجمع بينها في حالتين:

أولاهما: إذا اختلف الرسم بصرف النظر عن اتفاق الدلالة أو اختلافها: نحو: (المِلْطَى والمِلْطاء والمِلْطَاة) إذ جاءت جميعها بمعنى (جِلْدَة أو قِشْرَةٌ رَقيقَةٌ فَوْقَ عَظْمِ الرَّأْس) فإنه لا يجوز الجمع بينها في مدخل واحد، نَظَرًا لاختلاف الرسم، ويجب إفراد كل واحد بمدخل مستقل. **وذلك على النحو الآتي:**

*المِلْطَى مِنَ الشِّجَاجِ: جِلْدَة أو قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ فَوْقَ عَظْم الرَّأْس.
*المِلْطَاءُ مِنَ الشِّجاجِ: جِلْدَة أو قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ فَوْقَ عَظْم الرَّأْس.
*المِلْطَاة مِنَ الشِّجاجِ: جِلْدَة أو قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ فَوْقَ عَظْم الرَّأْس.

و لا يجوز جمع هذه المداخل في مدخل واحد، لاختلاف رسمها.

ثانيتهما: إذا اختلفت الدلالة واتَّحد الرَّسْم وجب التنبه إلى هذا التفصيل:

أ- إذا اتحد الرسم واختلفت بعض الدلالات عندئذ يجمع بين المداخل التي اتفقت دلالاتها، ويفرد ما استقل منها بدلالة مختلفة في مدخل مستقل. ومن ذلك:

*النَّطْعُ، والنَّطَعُ، والنِّطْعُ، والنِّطَعُ: ما يُتَّخَذُ مِنَ الأَدَمِ، أَوْ بِساطٌ مِنَ الجِلْدِ، كَثيرًا ما كانَ يُقْتَلُ فَوْقَهُ المَحْكومُ عَلَيْهِ بالقَتْلِ. (ج) أَنْطاعٌ، وأَنْطُعٌ، ونُطُوعٌ، ونِطاعٌ.
*النَّطَعُ: أَثْقَالُ الدّابَّةِ وَحِمْلُها.
*النَّطَعُ، والنِّطْعُ، والنِّطَعُ: ما ظَهَرَ مِنْ الغارِ الأَعْلَى، وهو مَوْضِعُ اللِّسانِ مِنَ الحنك.

ب- إذا اتحد الرسم واختلفت الدلالة أُفْرِدَت كُلُّ صيغة في مدخل مستقل، نحو:

*المَلَّةُ: التُّراب الحَارُّ والرَّمادُ أو الجَمْرُ، يُخْبَزُ أو يطْبخُ عَلَيْهِ أو فِيهِ إلخ.
*المِلَّةُ: الخِياطَةُ الأُولَى قبلَ الكَفِّ إلخ.
*المِلَّةُ: السُّنَّةُ والطَّرِيقَةُ إلخ.

***

خامسًا- المعالجة المعجمية التفصيلية للتعريف وطرق صياغته:

نَصَّ المنهج على شروط التعريف وأنواعه وطرائق صياغته، ومن هذه الشروط:

1) الاختصار والإيجاز ما أمكن.

2) السهولة والوضوح وتجنُّب الإبهام أو اللَّبس والغموض الدلالي، وإذا وجد المحرر في تعريف المعاجم صعوبةً أو غموضًا أو إبهاما فعليه صياغة تعريف واضح لا لبس فيه ولا غموض.

فقد ورد مثلا في تاج العروس في مادة (ج ب ب): "واسْتَجَبَّ الحُبُّ إذا لم يَنْضَحْ وضَرِيَ". وهو تعريف غامض يحتاج إلى شرح وتفسير، ويمكن صياغته على هذا النحو:

* اسْتَجَبَّ الزيرُ أو الجَرَّةُ ونَحْوُهما من أَوْعِيَةِ الماءِ: سالَ ولم يَنْضَحْ.

3) تجنُّب الدور والإحالة إلى مجهول.

4) مراعاة نوع اللفظ (الاسم، الفعل إلخ).

5) التركيز في تعريف أسماء الآلات ونحوها على الشكل والوظيفة.

6) الضَّبط بالشكل.

7) استخدام الشائع المألوف من المعاني دون المهجور أو المبهَم الذي يحتاج إلى شرح.

- يراعى في تحرير تعريف المداخل ما يأتي:

1- وجود عدة طرق لشرح المعنى؛ وأهم هذه الطرق ما يأتي:

أ) التعريف اللغوي:

ومنه التَّعريف بالمرادف، وهو مايُعرَف بالتَّعريف اللفظي (أي بمكافئ لفظي وليس عبارة شارحة). ومنه: (الْحَوْلُ: السَّنَة).

ومنه التَّعريف بالمضادّ، وهو أيضًا تعريف لفظي مع استخدام كلمة (ضد، أو خِلاف، أو نقيض)، ومنه: (الْحَرَامُ: ضِدُّ الْحَلَالُ).

ب) التعريف المنطقي:

ويُعرف بالتعريف الأرسطي أو التعريف الحقيقي، وهو تعريف في صورة عبارة شارحة، يركز على ماهيَّة الأشياء وخصائصها دون أدنى التباس مع خصائص غيرها؛ إذ يراعي الجنس، والنوع، والفصل، والخواص المميزة للمدخل المعرَّف. ومنه:

* الأَرَضَةُ: دُوَيْدَةٌ بَيْضاءُ، سَوْداءُ الرَّأْسِ، لَيْسَ لَها أَجْنِحَةٌ، تَغُوصُ في الأَرْضِ، وتَبْني لها كِنًّا مِنَ الطِّينِ، وهي ضَرْبانِ: ضَرْبٌ صِغارٌ، مِثْل كِبارِ الذَّرِّ، وَهِيَ آفَةُ الخَشَبِ خاصَّةً، وَضَرْبٌ مِثْلُ كِبارِ النَّمْلِ ذَوات أَجْنِحَةٍ وقَوائِمَ، وهي آفَةُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ خَشَبٍ وَنَباتٍ.

ج) التعريف الاصطلاحي:

وهو تعريف خاص بأهل كل علم أو فن، ويكون بعبارة شارحة تقرب المفهوم العلمي للمدخل المصطلحي إلى المثقف العام، وليس للمحرر أن يتدخل في صياغته بما قد يُخِلُّ بالدلالة. ومن أمثلة التعريف الاصطلاحي:

* المَخْرَجُ (عِنْدَ القُرّاءِ والصَّرْفِيِّينَ): مَوْضِعُ خُروجِ الحَرْفِ وظُهورِهِ وتَمْييزِهِ مِنْ غَيْرِهِ بِواسِطَةِ الصَّوْتِ.

و—(في عِلْمِ الأَصْواتِ): نُقْطَةٌ في مَجْرَى الهَواءِ، يَلْتَقِي عِنْدَها عُضْوانِ مِنْ أَعْضاءِ النُّطْقِ الْتِقاءً مُحْكَمًا مَعَ بَعْضِ الأَصْواتِ، وغَيْرَ مُحْكَمٍ مَعَ أَصْواتٍ أُخْرَى.

4-مراعاة المناسَبةِ في صياغة التعريف: على النحو الآتي:

- يُستَهَلّ تعريف الفعل بفعل، مثل:

* أَبْلَعَ فُلانٌ فُلانًا رِيقَهُ: أَمْهَلَهُ مِقْدارَ ما يَتَجَرَّعُ فيه رِيقَهُ، أَيْ لَمْ يَتَعَجَّلْهُ.

- يُستَهَلّ تعريف الاسم باسم، مثل:

* المَأْبِضُ مِنَ الإِنْسانِ وَغَيْرِهِ: باطِنُ الرُّكْبَةِ.

- ويدخل في مراعاة المناسبة أيضًا مناسبة الفاعل للمدخل الفعلي؛ فقد يكون الفعل مما تختص به المرأة أو المؤنث بصفة عامة (مثل أرضع)، وهنا يجب إثبات فاعل مناسب مثل (أرضعت المرأةُ)، ولا يجوز الإطلاق فلا يقال (أرضع فلانٌ).

- وقد يكون الفعل مما يشترك فيه النوعان، فيكون الفاعل (فلانٌ) نحو: (أَقْبَلَ فلانٌ)، فإذا ما اختص الفعل بدلالة معينة تستلزم فاعلا بعينه أُثبت هذا

الفاعل دون إطلاق، نحو:

* أَقْبَلَ اللَّيلُ: دَخَلَ أو حَلَّ ظَلامُهُ.

وللمحرر أن يستخدم كلمة (وَنَحْوُهُ) أو (وَغَيْرُهُ) إذا كانت دلالة المدخل الفعلي مشتركةً بين فواعلَ مختلفة، مع مراعاة الدِّقَّةِ في التَّمْيِيزِ بَيْنَهُما.

5- من وظائف التعريف المعجمي في المعجم التاريخي بيان مستوى الاستعمال وبخاصة مع المداخل المعربة أو الدخيلة أو المحدثة أو المجمعيَّة، بالإشارة في آخر التعريف بالرمز الدال على المستوى اللغوي للمدخل، كما في:

* الْبُنْدُولُ: الرَّقَّاصُ، وَهُوَ ثِقْلٌ مَعْدَنِيٌّ مُعَلَّقٌ مِنْ نُقْطَةٍ ثَابِتَةٍ، يَتَأَرْجَحُ ذَهَابًا وَجِيئَةً بِتَأْثِيرِ الْجَاذِبِيَّةِ. (مج)

6- إذا اتحد رسم مدخلين أو أكثر واختلف الضبط جُمِعَ مَعًا في مدخل تعريفي واحد، بشرط اتحاد المعاني، مع مراعاة حركات الضبط في التقديم والتأخير، فإن اختلف الرسم أو اختلفت المعاني أفرد كل مدخل على حِدَةٍ. ومن ذلك:

* المَقْيَظُ، والمَقِيظُ: المَصيفُ، وهُوَ المَوْضِعُ الَّذي يُقامُ فيهِ وَقْتَ حَرارَةِ الصَّيْفِ.

7- قد يكون المدخل الاسمي من قبيل المثنى على التغليب، أو اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي، أو اسم الجنس الإفرادي؛ وفي هذه الحالة يُفرد بمدخل مستقل، نحو:

* الدَّائِبَانِ: الشَّمْسُ والقَمَرُ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال عَبْدُ اللهِ بنُ أبي عقبٍ (نحو: 38هـ= 658م) حينَ كانَ يُناظِرُ الخَوارِجَ، وكانَ مِنْ أَصْحابِ عَلِيِّ بنِ أبي طالبٍ:

"وأَمّا الجَديدانِ فاللَّيلُ والنَّهارُ، وأَمّا الدّائِبانِ فالشَّمْسُ والقَمَرُ".

ابن أعثم، الفتوح، تح: شيري، ج: 3، ص: 267.

8- إذا كان المدخل الاسمي ملازمًا لصيغة الجمع وليس له مفرد من لفظه مثل (نساء) فعلى المحرر أن يُفرِد له مدخلا مستقلا، نحو:

* الخَيْلُ: جَمَاعَةُ الْأَفْراسِ.

9- من وظائف المعجم التاريخي بيان النطق الدقيق للمداخل ودلالاتها، وتتحقَّق هذه الوظيفة في المعجم من خلال الضبط الكامل بالشَّكل للمدخل وتعريفه.

***

سادسًا- المعالجة المعجمية للشاهد والتأريخ له:

(1) شروط الشاهد:

(أ) أن يكون صحيحا بنية وتركيبا، منتميا للعربية الفصحى المشتركة بين جميع الأقطار، بعيدًا عن العاميات بمستوياتها المختلفة.

(ب) أن يكون أقدم شاهد على الدلالة في عصره.

(ج) أن يكون تامًّا، لا مبتورًا ولا زائدًا. نحو:

* نَظَرَ (بِفَتْحِ الظّاءِ) فُلانٌ إلى الشَّيْءِ وفيه يَنْظُر (بِضَمِّ الظّاءِ) نَظْرًا، ونَظَرًا، ونَظَرانًا، ومَنْظَرًا، ومَنْظَرةً، وتَنْظارًا: تَطَلَّع إِلَيْهِ وتَأَمَّلَهُ بِعَيْنِه.

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قالَتْ أُمامَةُ بِنْتُ الحارِثِ الشَّيْبانِيَّةُ (ت: 108ق هـ = 517م) لابْنَتِها حينَ جاءَتْها امْرَأَةٌ تَخْطُبُ ابْنَتَها لعَمْرِو بنِ حُجْرٍ:

"فلا تَسْتُرِي عَنّا شَيْئًا أَرادَتِ النَّظَرَ إِلَيْهِ، مِنْ وَجْهٍ وخلق".

ابن عبد ربه، العقد الفريد، تح: الترحيني، ج7، ص 119.

(د) أن يتَّضح من سياقه معنى اللفظ المستشهد به جليًّا، نحو:

* ضَرَبَ (بِفَتْحِ الراء) فُلانٌ فِي الأَرْضِ يَضْرِبُ (بِكَسْرِ الرّاءِ) ضَرْبًا، وَضَرَبانًا: ذَهَبَ وأَبْعَدَ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

في القُرآنِ الكَريمِ (11هـ= 632م) قالَ اللهُ ﷻ:

﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ (المزمل: 20)

(هـ) أن يكون مأخوذًا من مصدر أو مرجع موثوق به.

(و) أن يوضع مسبوقًا باسم قائله مضبوطًا بالشَّكل ضَبْطًا كاملا.

(2) التأريخ للشاهد:

(أ) يؤرخ للقرآن الكريم بـ (11هـ=632م) وهو تاريخ وفاة النبي ﷺ، دون النص على رمز الوفاة (ت:).

ويؤرخ كذلك للحديث النبوي بتاريخ (ت: 11 هـ= 632م) مع النص على الرمز (ت:).

(ب) يؤرخ للشاهد المعلوم قائله المجهول تاريخه بالاعتماد على القرائن الزمنية مثل مدحه أحد الملوك أو شهود بعض الوقائع، كعام الفيل أو حرب البسوس أو تجديد بناء البيت إلخ، فإذا انعدمت القرينة فيؤرخ بتأريخ أقدم عالم روى نصه، أو بتاريخ أقدم مصدر ورد فيه كلامه.

(جـ) يؤرخ للشاهد المجهول القائل بتاريخ أقدم عالم رواه، أو أقدم مصدر ورد فيه، مع النص على عبارة (مِنْ شَواهِدِ فلان) بعد تاريخ راوي الشاهد.

ومن ذلك:

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الشّاعِرُ (170هـ=786م، مِنْ شَواهِدِ الخَليلِ) يَصِفُ حَذَرَ فَتًى وحِرْصَهُ:

دَأَوْتَ لَهُ لِتَأْخُذَهُ***فَهَيْهاتَ الفَتى حَذِرا

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 8، ص: 94.

فقد أُرِّخَ له بتاريخ الخليل بن أحمد؛ لأنه أول من رواه.

ومن ذلك:

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الرّاجِزُ (216هـ=831م، مِنْ شَواهِدِ الأَصْمَعِيّ) يَصِفُ:

أَبْدى لَنا غُرَّةَ وَجْهٍ بادي

كَزُهْرَةِ النُّجومِ في الدَّآدِي*

الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد النبي، ج: 14، ص: 237.

فقد أُرِّخَ له بتاريخ الأصمعي؛ لأنه أول من رواه.

(د) أما شواهد الشعراء المخضرمين فإن وجدت قرينة تدل على تاريخ الشاهد سُجّل تاريخه وفقًا لها، وإلا فيُؤرخ للشّاهد بوفاة قائله؛ وعندئذ يكون ضمن العصر الإسلاميّ.

فقول حسان بن ثابت (5ق هـ) يذكر يوم بُعاث:

ما بالُ عَيْنِي دُمُوعُها تَكِفُ*** مِنْ ذِكْرِ خَوْدٍ شَطَّتْ بِها قَذَفُ

(ديوانه 1/ 387)

يُؤَرَّخُ لَهُ بتاريخه الدقيق في عصر ما قبل الإسلام (5ق هـ)؛ لأن يوم بُعاث آخر معركة من معارك الأوس والخزرج بيثرب، وقد وقعت قبل الهجرة بخمس سنوات.

وقول حسان بن ثابت (23هـ) يرثي عمر بن الخطاب:

فَجَعَنا فَيْروزُ لا دَرَّ دَرُّهُ*** بِأَبْيَضَ يَتْلُو المُحْكَماتِ مُنِيبِ

(ديوانه 1/ 273)

يُؤَرَّخُ له بتاريخه الدقيق في العصر الإسلامي بوفاة عمر بن الخطاب.

وقول حسان بن ثابت (ت: 54هـ):

لَكِ الْخَيْرُ غُضِّي اللَّوْمَ عَنِّي فَإِنَّنِي*** أُحِبُّ مِنَ الْأَخْلاقِ ما كانَ أَجْمَلا

(ديوانه 1/ 44)

يُؤَرَّخُ له في العصر الإسلامي بِتاريخ وَفاتِهِ؛ لأنه لم يُعْثَر له على تاريخ دقيق.

وهكذا يُتَتَبَّعُ الأمر تاريخيًّا مع قائل النص، وبخاصة المخضرمون كالأعشى الكبير والخنساء وأبي ذؤيب الهذلي إلخ، وينطبق ذلك على المخضرمين في كل عصرين متتالين، كمخضرمي العصر الإسلامي والعباسي؛ مثل البعيث المجاشعي ورؤبة بن العجاج، ومخضرمي العصرين العباسي والدول والإمارات مثل ابن الأبار والصاحب شرف الدين الأنصاري إلخ.

(هـ) يؤرخ للعبارة المعجمية المستشهد بها بتاريخ صاحب أقدم معجم ذكرها وتنسب إلى عصره، إلا إذا نص المعجم على قائل معين فتنسب إليه العبارة، وتؤرخ بزمنه. مثل قول الأزهري في التهذيب (14/ 151):

"أَبُو الْعَبَّاس عَن ابْن الْأَعرَابِي: الدِّعْثُ: الحِقْدُ الَّذِي لَا يَنْحَلُّ وَكَذَلِكَ الدِّعْثُ".

فالعبارة السابقة تنسب لابن الأعرابي، ويؤرخ لها بزمنه (231هـ=845م)، وتُخَرَّج من المصدر الذي وردت فيه. على النحو الآتي:

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ الأَعْرابِيّ (ت: 231هـ=845م):

"الدِّعْثُ: الحِقْدُ الّذي لا يَنْحَلُّ، وكَذَلِكَ الدِّعْثُ". (وهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في بَقِيَّةِ العُصورِ)

الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد النبي، ج: 14، ص: 151.

تنبيه: على المحرر التحقق من تاريخ المستعمل المثبت بالمدونة، ومراسلة التقنيين لإضافة التاريخ الأوثق إذا تبين له ذلك.

(3) مصادر الشواهد:

(أ) الأصل أن يؤتى بالشواهد من نصوص المصادر الأساسية، لا من المصادر الوسيطة، فيؤتى بالشعر من دواوين الشعراء والمجموعات الشعرية

كالمفلضيات والأصمعيات، وبالحديث النبوي من كتب متون الحديث وشروحه، وبالشواهد النثرية من مصادرها الأصلية، فإن لم يرد الشاهد في ديوان الشاعر أو إحدى المجموعات الشعرية أو لم يكن له ديوان مجموع جاز أخذ الشاهد من كتب الأدب واللغة أو من المعاجم، مع الاحتراز من نقل الشواهد من هوامش الكتب أو من مقدمات المحققين.

- فمثال ورود الشاهد في المعاجم مع عدم وروده في ديوان الشاعر، قَوْلُ كعب بن زهير:

ما فِيه قَوْلٌ ولا عَيْبٌ يُقالُ له *** عند الرِّهان سَليمٌ جنْبَ الرَّهَقا

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 3، ص: 367.

فقد أورده الخليل منسوبًا إلى كعب بن زهير، وليس في ديوانه، ومن ثَمَّ يُسْتَشْهَدُ به إنِ اقتضى الأمر ذلك، منسوبًا إلى صاحبه، ويُخَرَّج في هذه الحالة من كتاب العين للخليل.

- ومثال ورود الشاهد في كتب الأدب وعدم وروده في دواوين الشعراء، قولُ العَرَنْدَسِ العوذيّ:

لحا اللهُ قَوْمًا شَوَوْا جارَهم ***إِذِ الشَّاةُ بِالدِّرْهَمَيْنِ الشّصِبْ

الجاحظ، البيان والتبيين، تح: هارون، ج: 2، ص: 237.

فقد ورد هذا البيت لدى الجاحظ منسوبًا للعرندس العوذيّ، وليس له ديوان مجموع، ومن ثَمَّ يُسْتَشْهَدُ به إنِ اقتضى الأمر ذلك، منسوبًا إلى صاحبه، ويُخَرَّج في هذه الحالة من البيان والتبيين للجاحظ.

(ب) إذا كان للمصدر الواحد أكثر من طبعة أُخِذَ الشاهد من الطبعة المحققة، وأهملت غيرها من الطبعات الأخرى، وأما إذا كان للمصدر أكثر من تحقيق أُخِذ الشاهد من الطبعة الأدق التي اعتنى بها محققون مشهود لهم في هذا الفن.

(ج) ضرورة مراجعة الشاهد في مصادره الأصلية، وبذل الغاية والوسع في الاستعانة بالقرائن التاريخية المتناثرة في مصادر كل عصر، لتحديد الشاهد الأقدم، ويمكن الإشارة إلى أهم مصادر التتبع التاريخي للشواهد في العصور كافة على هذا النحو:

1- مصادر عصر ما قبل الإسلام:

يُنصح لتحري الشاهد الأقدم في هذا العصر بمراجعة:

- دواوين الشعر الجاهلي، وهي مرتبة زمنيًّا على المدونة أو الموسوعة الشعرية.

- كتب المجموعات الشعرية كالمفضليات والأصمعيات وجمهرة أشعار العرب وشرح أشعار الهذليين إلخ.

- كتب الأدب، نحو "البيان والتبيين" و"الحيوان" للجاحظ (ت: 255هـ)، و"المعاني الكبير في أبيات المعاني" لابن قتيبة (ت: 276هـ)، و"العِقد الفريد" لابن عبدِ رَبِّه (ت: 328هـ)، و"الأغاني" لأبي الفرج الأصفهاني (ت: 356هـ)، و"المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء" للآمدي (ت: 370هـ)، و"المذاكرة في ألقاب الشعراء" لمجد الدين النَّشابيّ (ت: 657هـ)، و"نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب" لابن سعيد المغربي (ت: 685هـ= 1286م) إلخ؛ إذ تورد هذه الكتب وما جرى مجراها كثيرًا من مرويات عصر ما قبل الإسلام الضاربة في عمق التاريخ العربي القديم، فَلْيُنتبهْ إلى ما ذُكِرَ.

2- مصادر العصر الإسلامي:

يُنصح لتحري الشاهد الأقدم في هذا العصر بمراجعة:

- كتب السنة المعتمدة، كصحيح البخاري ومسلم إلخ.

- المصنفات كمصنف عبد الرزاق الصنعاني، ومصنف ابن أبي شيبة إلخ، وهذا النوع من الكتب فيه ثروة لغوية هائلة منسوبة للصحابة والتابعين.

- كتب غريب الحديث بداية من غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: 224هـ)، وغريب الحديث لابن قتيبة (ت: 276هـ)، وغريب الحديث لإبراهيم الحربي (ت: 285هـ)، والدلائل في غريب الحديث لأبي محمد السرقسطي (ت: 302هـ)، وغريب الحديث للخطابي (ت: 388هـ)، والغريبين للهروي (ت: 401هـ)، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني (ت: 581هـ)، وصولا إلى الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت: 538هـ)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (ت: 606هـ) إلخ.

- **وينبغي التنبه كذلك للروايات غير المنسوبة في كتب المفسرين**؛ إذ قد يتضح بالبحث والتحري ـ في كثير من الحالات ـ أنَّ عددًا من هذه الروايات قد ورد مرفوعًا لأحد الصحابة كابن عباس، أو أحد التابعين كمجاهد بن جبر.

- **وينبغي كذلك مراجعة كتب السِّيَرِ والتاريخ لهذا العصر؛ لأنها قد تُسْعِفُنا بكثير من القرائن التاريخية لشواهده؛ لذا ينصح بمراجعة أُمّات هذه الكتب، مثل:** سيرة ابن إسحاق، وسيرة ابن هشام، والجزء الأول من طبقات ابن سعد، ومغازي الواقدي، وأنساب الأشراف للبلاذري إلخ.

3- مصادر العصر العباسي:

يُنصح لتحري الشاهد الأقدم في هذا العصر بمراجعة:

- **شعر البعيث المجاشعي (ت: 134هـ)**، مع التنبه إلى بعض قصائده التي قالها في العصر الإسلامي.

- **المغازي لموسى بن عقبة (ت: 141هـ)**، وينصح بتتبع مروياته وأخباره؛ إذ قد يتضح بالبحث والتحري ـ في كثير من الحالات ـ أنَّ عددًا من هذه المرويّات والأخبار قد ورد مرفوعًا لأحد الصحابة أو التابعين.

- **كتب ابن المقفع (ت: 142هـ) وآثاره**، كالأدب الصغير والأدب الكبير، وكليلة ودمنة إلخ، مع التنبه إلى أن التعريفات الواردة للحيوانات في كليلة ودمنة

كتعريف الثور والأسد ونحو ذلك ليست من كلام ابن المقفع، وإنما هي إضافات أدخلها المحققون على النص توضيحًا له وتفسيرًا؛ لذا ينبغي عدم الخلط بينهما.

- **شعر رؤبة بن العجاج (ت: 145هـ)**، وينبغي عدم الخلط بين قصائده التي قالها في نهايات العصر الإسلامي -كقصائده في مسلمة بن عبد الملك، والمهاجر الكلابي، ومرْوان بن محمد- وقصائدِه التي قالها في العصر العباسي، كقصائده في مدح أبي العباس السفاح؛ ولذا ينبغي الاعتماد على القرائن التاريخية في تحديد العصر الصحيح لكل قصيدة من قصائد المخضرمين.

- **تفسير مقاتل بن سليمان (ت: 150هـ)**، وينصح بتتبع مروياته وأخباره؛ إذ قد يتضح بالبحث والتحري أنَّ بعض مروياته وأخباره قد ورد مرفوعًا لأحد الصحابة أو التابعين.

- **ديوان بشار بن برد (ت: 167هـ)**، وينبغي عدم الخلط بين بعضِ قصائده التي قالها في العصر الإسلامي وقصائده التي قالها في العصر العباسي، ويُستعان في تحديد ذلك بالقرائن التاريخية المحددة لعصر القصيدة؛ ومن أمثلة ذلك قصيدته في مَرْوان بن محمد، وهي -بلا شك- تنتمي إلى العصر الإسلامي؛ لأن مَرْوان بن محمد توفي عام (132 هـ)، ويُنصح بالرجوع إلى تحقيق الطاهر بن عاشور؛ لاهتمامه بتحديد تواريخ القصائد في هوامشه.

- **أمثال العرب للمفضل الضبي (ت: 168هـ)** وهو كثير النقل والعزو.

- **كتاب العين للخليل بن أحمد (ت: 170هـ)**، ويمكن الاعتماد على نصوصه الحية الاستعمالية إلى جانب نصوصه المعجمية.

- ديوان السيد الحميري (ت: 173هـ).

- ديوان إبراهيم بن هَرْمة (ت: 176هـ)، وبعض قصائده مؤرخ بقرينة تاريخية.

- **المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس (ت: 179هـ)**، برواية سحنون (ت: 240هـ) عن ابن القاسم (ت: 191هـ)، وينبغي عدم الخلط بين ما ينسب

لمالك بن أنس من الفتاوى والأقوال في هذه المدونة، وما ينسب إلى غيره من الأئمة، كالمرويات المنسوبة لربيعة الرأي (ت: 136هـ) وابن وهب (ت: 197هـ)، وأشهب بن عبد العزيز (ت: 204هـ)، وغيرهم.

- **كتب أبي يوسف (ت: 182هـ)**، مثل "الخراج"، وبعض مروياته -عند تتبعها- منسوبٌ لأبي حنيفة.

- **ديوان مَرْوان بن أبي حفصة (ت: 182هـ)**، وبعض قصائده مؤرخ بقرينة تاريخية.

- **شعر أبي حية النميري (ت: 183هـ)**، وبعض قصائده مؤرخ بقرينة تاريخية.

- **كتب محمد بن الحسن الشيباني (ت: 189هـ)** كالحجة على أهل المدينة، والكسب.

- ديوان محمد بن حازم الباهلي (ت: 195هـ).

- شعر أبي الشيص الخزاعي (ت: 196هـ)

- ديوان أبي نواس (ت: 198هـ)

- تفسير يحيى بن سلام (ت: 200هـ).

- **كتب ابن السائب الكلبي (ت: 204هـ)**، كأنساب الخيل، والأصنام، وهو كثير النقل والعزو إلى والده خاصَّةً.

- **كتب الإمام الشافعي(ت: 204هـ)**، مثل: "الرسالة" و"الأم" و"أحكام القرآن".

- **كتاب "الجيم" لأبي عمرو الشيباني (ت: 206هـ)**، وهو من أهم الكتب في تتبع الدلالات المعجمية من حيث عزوُها لأقدم قائل إلخ.

- **ويضاف إلى ذلك:**

- المصادر الأدبية والتاريخية ككتاب المعارف لابن قتيبة (ت: 276هـ)، وتاريخ الطبري (ت: 310هـ)، والعقد الفريد لابن عبد ربه (ت: 328هـ)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت: 356هـ)؛ لأن هذه المصادر التاريخية

والأدبية ذكرت نصوصًا كثيرة جدًّا جرت أحداثها في بدايات قيام الدولة العباسية، فَلْيُنتبهْ إلى ما ذُكِرَ.

4- مصادر عصر الدول والإمارات:

يُنصح لتحري الشاهد الأقدم في هذا العصر بمراجعة:

- **"المذاكرة في ألقاب الشعراء" لمجد الدين النَّشّابي (ت: 657هـ)**، وهو كثير النقل عن غيره، ولذا يُنصح بتتبع نصوصه؛ إذ قد يتضح بالبحث والتحري -في كثير من الحالات- أنَّ عددًا من هذه النصوص قد ورد في كتب العصر العباسي.

- **كتب ابن الأبار (ت: 658هـ)**، مثل: "إعتاب الكُتّاب"، و"التكملة لكتاب الصلة"، و"الحلة السيراء"، و"تحفة القادم"، و"معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي"، ويُنصح بتتبع نصوصه؛ لأن بعضها منقول عن كتب التراجم الأندلسية -في العصر العباسي- كتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ت: 403هـ).

- **كتب ابن العديم (ت: 660هـ)**، مثل: "بغية الطلب في تاريخ حلب"، و"زُبْدَةُ الحلَب من تاريخ حلب"، و"تذكرة الآباء وتسلية الأبناء"، وهو كثير النقل عن غيره.

- **كتب العز بن عبد السلام (ت: 660هـ)**، مثل: "أحكام الجهاد وفضائله"، و"الإمام في بيان أدلة الأحكام"، و"قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، وهو -في بعضها- كثير النقل عن غيره؛ كما في كتاب "مقاصد الرعاية لحقوق الله"، وهو مختصر لكتاب الرعاية لحقوق الله للمحاسبي (ت: 243هـ)، وكذلك تفسير العز بن عبد السلام، وهو اختصار لتفسير الماوردي (ت: 450هـ)، وفي كثير من الأحيان ينقل عن الزمخشري (ت: 538هـ)، وغيره من المفسرين.

- **كتب أبي شامة (ت: 665هـ)**، مثل"إبراز المعاني من حرز الأماني"، و"الباعث على إنكار البدع والحوادث"، و"الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية"، وهو -في كتابه الأخير- كثير النقل عن العماد الأصفهاني (ت: 597هـ)، وبخاصة كتابه "البرق الشامي".

- **كتب أبي بكر الرازي (ت: 666هـ)**، مثل" أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل"، وهو كثير النقل عن بعض كتب التفسير في العصر العباسي كتفسير الزمخشري. ولا يلجأ إلى كتابه "مختار الصحاح"؛ لأنه مأخوذ من الصِحاح للجوهري (ت: 393هـ).

- **كتاب ابن أبي أصيبعة (ت: 668هـ)** المُسَمّى "عيون الأنباء في طبقات الأطباء"، وكثيرًا ما ينقل عن بعض أطباء العصر العباسي.

- **كتب ابن عصفور (ت: 669هـ)**، مثل: "الممتع الكبير في التصريف"، وهو ينقل كثيرًا عن سيبويه وغيره من علماء العصر العباسي.

- **كتب القرطبي المفسر (ت: 671هـ)**، مثل: "التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة"، و"الإعلام بما في دين النصارى"، وتفسيره "الجامع لأحكام القرآن"، وهو كثير النقل عن كتب التفسير في العصر العباسي، كالمحرر الوجيز لابن عطية (ت: 542هـ) وغيره.

- **كتب النووي (ت: 676هـ)**، مثل: "المجموع"، و"روضة الطالبين"، و"الإيضاح في مناسك الحج والعمرة"، وهو كثير النقل عن كتب الفقه الشافعي في العصر العباسي، وبخاصة من الشرح الكبير للرافعي (ت: 623هـ)، وهو شرح لكتاب الوجيز للغزالي (ت: 505هـ)، وكذا ينقل من كتاب "التهذيب في فقه الشافعي" للبغوي (ت: 516)، وينبغي عدم الخلط -أيضًا- بين نصوص النووي في المجموع، ونصوص السبكي في تكملته، والمطيعي في تحقيقه.

- **كتاب ابن خَلِّكان (ت: 681هـ)** المسمى: "وَفَيات الأعيان"، وهو كثير النقل عن كتب التراجم والطبقات في العصر العباسي.

- **كتاب القزويني (ت: 682هـ)** المسمى: "آثار البلاد وأخبار العباد"، وهو كثير النقل عن كتب البلدان، وبخاصة معجم البلدان لياقوت الحموي (ت: 626هـ).

- **كتب القرافي** (ت: 684هـ)، مثل: "الذخيرة"، و"الفروق"، و"تنقيح الأصول"،

وينبغي عدم الخلط بين نص القرافي في كتابه "الفروق" ونص المُحَشّي عليه وهو ابن الشاط (ت: 723هـ) في حاشيته المسماة "إدرار الشروق على أنوار الفروق"، وكذلك نص صاحب مختصر الفروق وهو محمد بن علي بن حسين (ت: 1367هـ).

- **كتاب حازم القرطاجني (ت: 684هـ)** المسمى "منهاج البلغاء"، وكذلك ديوان شعره.

- **كتاب ابن العبري (ت: 685هـ)** المسمى "تاريخ مختصر الدول"، وهو كثير النقل عن كتب التاريخ التي سبقته.

- **كتب البيضاوي (ت: 685هـ)**، مثل تفسيره المسمى "أنوار التنزيل".

- **كتب بهاء الدين الإربلي (ت: 692هـ)**، وبخاصة "رسالة الطيف".

- **مقامات ابن الصَّيْقَل الجَزَري (ت: 701هـ)** المسماة "المقامات الزينية"، وهي من أهم النصوص التي يمكن الاعتماد عليها في عصر الدول والإمارات؛ لخصوصية كل ما فيها بمؤلفه.

- **كتاب محمد بن عبد الملك الأنصاري (ت: 703هـ)** المُسَمّى "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، وهو من أهم الكتب التي يمكن الاستشهاد بها في عصر الدول والإمارات، وفيه تراجم لكثير من المؤلفين ممن كانت وفَياتُهم على رأس هذا العصر.

- **كتاب "نهاية الأرب" للنويري (ت: 733هـ)**، وهو كثير النقل عن بعض كتب العصر العباسي، وكذلك عن كتاب "مباهج الفكر ومناهج العبر" للوطواط (ت: 718).

- **كتب ابن فضل الله العمري (ت: 749هـ)**، وبخاصة "مسالك الأبصار"، وهو -أيضًا- من أهم الكتب التي يمكن الاستشهاد بها في عصر الدول والإمارات، وفيه تراجم لكثير من المؤلفين ممن كانت وفَياتُهم على رأس هذا العصر.

- **كتب لسان الدين ابن الخطيب (ت: 676هـ)**، مثل: "الإحاطة في أخبار غرناطة"، و"ريحانة الكتّاب"، وفيهما بعض المراسلات المؤرخة بقرائنها التاريخية.

- وللقرائن التاريخية دور مهم في تحديد التاريخ الصحيح لكثير من القصائد في دواوين هذا العصر، إذ بعضها ينتمي إلى أواخر العصر العباسي، ولذا يُنصح بمراجعة القرائن التاريخية للقصائد الواردة في بعض دواوين هذا العصر؛ مثل: ديوان ابن الأبار (ت: 658هـ)، وديوان الصاحب شرف الدين الأنصاري (ت: 662هـ)، وديوان التِّلَعْفَرِيّ (ت: 675هـ)، وديوان الشاب الظريف (ت: 688هـ)، وديوان ابن هُتَيْمل (ت: 696هـ)، فَلْيُنتبهْ إلى ما ذُكِرَ.

5- مصادر العصر الحديث:

يُنصح لتحري الشاهد الأقدم في هذا العصر بمراجعة:

- "تحفة الحبيب على شرح الخطيب" للبُجَيْرمي (ت: 1221هـ): ينبغي عدم الخلط بين مؤلفات البجيرمي في عصر الدول والإمارات، ومؤلفاته في العصر الحديث، ومن ثَمَّ فحاشيته المسماة "تحفة الحبيب على شرح الخطيب" -التي جمع فيها بعض أقوال الفقهاء إلى جانب أقواله- يُستشهد بنصوصها في عصر الدول والإمارات، ولا يجوز الاستشهاد بها في العصر الحديث؛ فقد جُمِعَتْ هذه الحاشيةُ وَفق ما نص عليه في الصفحة الأخيرة من الحاشية عام 1208هـ، وتمَّ تبييضُها عام 1211هـ.

- كتب ابن عجيبة (ت: 1224هـ)، مثل "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد"، و"إيقاظ الهم في شرح متن الحكم"، وهو كثير النقل في تفسيره عن كتب التفسير السابقة، كتفسير الزمخشري والبيضاوي والنَّسَفي وأبي السعود إلخ، دون تعديل في الصياغة أو الإشارة إليهم، اللهم إلا في نصوصه الخاصة التي تسبق عادة بكلمة (الإشارات).

- كتاب "العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين" لحسين بن غنام (ت: 1225هـ).

- "مجموع الرسائل والمسائل" لحمد بن ناصر (ت: 1225هـ)، وهو كثير النقل عن كتب ابن تيمية (ت: 728هـ) خاصة.

- كتاب "التفسير المظهري" لمحمد ثناء الله المظهري (ت: 1226هـ).

- رسالة "المفاخرة بين الماء والهواء" لأحمد البربير (ت: 1226هـ) ضمن كتاب (المفاخرات والمناظرات).

- كتاب "نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار" لمحمود مقديش (ت: 1228هـ)، وهو كثير النقل عن كتب التاريخ المتقدمة، كتاريخ ابن خلدون.

- حاشية ابن عرفة الدسوقي (ت: 1230هـ) على الشرح الكبير للدردير، ويرجى عدم الخلط بين متن الدردير وحاشية الدسوقي.

- كتب سليمان بن عبد الله (ت: 1233هـ)، مثل: "التوضيح عن توحيد الخلاق"، و"تيسير العزيز الحميد"، وهو كثير النقل عن كتب ابن تيمية (ت: 728هـ)، وابن القيم (ت: 751هـ) وغيرهما.

- كتاب "عجائب الآثار" للجبرتي (ت: 1237هـ)، وهو من أهم مصادر الاستشهاد في العصر الحديث.

- كتاب "مطالب أولي النّهى في شرح غاية المنتهى" لمصطفى السّيوطيّ، وأغلب نصوصه مأخوذ من "دقائق أولي النهى لشرح المنتهى" المعروف بـ"شرح منتهى الإرادات" لمنصور البهوتى الحنبلى (ت: 1051هـ).

- **كتب الشوكاني** (ت: 1250هـ)، مع مراعاة أنه كثير النقل في كتابه "إرشاد الفحول" عن الأصوليين في العصرين: العباسي، والدول والإمارات، وينقل كثيرًا في كتابه "نيل الأوطار" -أيضًا- عن مفسري العصرين المشار إليهما.

- وكذلك ينبغي تتبع ما جَدَّ من الدلالات الجديدة في العصر الحديث في كتب رواد النهضة الحديثة، ككتب رفاعة الطهطاوي، وأحمد فارس الشدياق، وغير ذلك من المجلات الحديثة المعتمدة مثل مجلتي المنار، والرسالة، دون الرجوع إلى المعاجم الحديثة، وينبغي الرجوع إلى "**أرشيف الشارخ للمجلات الأدبية والثقافية العربية**"؛ للتأكد من صحة التوثيق.

والإشارة إلى المصادر السابقة لا يعني إهمال ما عداها؛ إذ الأصل تتبع الشواهد وتحريها في مصادر كل عصر دون تفرقة أو تمييز بين المصادر، وستجد فيما لم يُشَرْ إليه من المؤلفات -دون شك- ثروة لغوية هائلة لا ينبغي إهمالها، ومؤلفات الجاحظ، وابن قتيبة، وابن عبد رَبِّه، والرازي الطبيب، وابن سينا، وأشعار ابن الرومي، ومهيار الديلمي؛ شاهِدَةٌ على ذلك، بل لقد ورد في بعض مؤلفات القرن الرابع والخامس الهجري وما لَحِقَهُما كثير من الشواهد الاستعمالية لمبانٍ ودلالات جديدة لم تَرِد من قبل؛ ومن أهم هذه المؤلفات: يتيمة الدهر للثعالبي (ت: 430هـ)، وقلائد العقيان للفتح بن خاقان (ت: 528هـ)، ونفحة الريحانة للمُحِبّي (ت: 111هـ)، فَلْيُنتبهْ إلى ما ذُكِرَ.

د- **المصادر والكتب المجموعة تضم نصوصًا لمؤلفين مختلفين**؛ ومن ثَمَّ ينبغي عدم الخلط في نسبة شواهد هذه المصادر لغير قائليها، ومن قبيل ذلك:

- **كتاب "المفاخرات والمناظرات"**: جمع فيه محمد حسان الطَيّان عددًا من المفاخرات والمناظرات لعدد من الكُتّابِ، ومن ثَمَّ لا يصح نسبة كل ما فيه إلى قائل أول مناظرة وهو أحمد البربير (ت: 1226هـ)، بل ينبغي نسبة نصوص كل مفاخرة أو مناظرة إلى مؤلفها وتحديد تاريخها الدقيق، ويمكن الاستعانة في ذلك بالهوامش المذكورة مع بداية كل مناظرة.

- **كتاب "المعتمد في الأدوية المفردة"**، وقد جمعه التركماني (ت: 695هـ) من نصوص عدد من مؤلفي العصر العباسي، وقد رَمَز إلى كل واحد منهم برمز ما، وأشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب، ولا فضل للتركماني فيه سوى الجمع، ونسبة أي نص من هذا الكتاب إليه نسبة خاطئة غير صحيحة، بل تجب نسبة كل نص لصاحبه الحقيقي ولعصره الصحيح.

(4) **حجم الشاهد:**

(أ) **يتحدد حجم الشاهد وفقَ ما يتم به المعنى من السياق، قليلا كان أم**

كثيرا، وإذا احتاج بيان المعنى في الشعر إلى ذكر بيت سابق أو لاحق وجب ذكره، مثل قول شبيب بن البرصاء (ت: 100هـ=719م):

إِذَا احْتَلَّتِ الرَّنقَاءَ هِندٌ مُقِيمَةٌ***وَقَدْ حَانَ مِنِّي مِن دِمَشْقَ بُرُوجُ

فَلا وَصْلَ إِلّا أَن تُقَرِّبَ بَينَنَا *** قَلائِصُ يَجذِبْنَ المَثَانِيَ عُوجُ

المفضليات، جمع: المفضل الضبي، تح: أحمد شاكر وآخر، ص: 170.

(ب) يمكن أن يُخْتَصَرَ الشاهدُ ما لم يؤدِّ إلى لبس أو خلل في البنية أو المعنى. ويراعى في الاختصار ما يأتي :

✓ عدم إثبات سلسلة الرواة في الحديث النبوي، وغيره من الأخبار التاريخية أو الأدبية المُعْنعَنَة.

✓ حذف بعض أجزاء النص النثري الطويل، ووضع علامة النقط الدالة على الإسقاط ... بين أجزاء النص المستشهد به للدلالة على الجزء المحذوف بين الجمل، باستثناء النص القرآني. مثل:

قال النَّبِيُّ ﷺ (ت: 11هـ=632م): «مَثَلُ البَخِيلِ وَالمُنْفِقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ ... وأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ يُنْفِقُ إِلَّا لَزِمَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا، فَهُوَ يُوسِعُهَا ولَا تَتَّسِعُ».

صحيح البخاري، تح: العطار، ص: 1362.

وكذلك حذف بعض أبيات النص الشعري الواقعة بين البيت محل الشاهد والبيت الذي يكتمل به المعنى، إذا كان أكثر من بيت، ووضع علامة (.....*** .....) دلالة عليها. ومن ذلك:

قال المُرقِّش الأَصغَر (ت: 54 ق هـ = 570م) يتغزَّل:

وما قَهْوَةٌ صَهباءُ كالمِسْكِ رِيحُها *** تُعَلَّى على النَّاجُودِ طَوْرًا وَتُقْدَحُ

..... ***.....

بِأَطْيَبَ مِنْ فيها إِذَا جئت طارقًا *** منَ اللَّيْلِ بَلْ فُوها أَلَذُّ وَأَنْصَحُ

المفضليات، جمع المفضل الضبي، تح: أحمد شاكر وآخر، ص 242.

✓ أو بوضع ... قبل النص أو بعده إشارة إلى أن هناك تكملة له في مصدره الأصلي.

✓ اختيار النص الأوجز إذا تساوى النَّصان تاريخيًّا، وكذا اختيار النص الأوجز للمستعمل الواحد إذا كان له أكثر من استعمال على الدلالة نفسها.

(5) التقديم للشاهد:

- يُقَدَّم للشاهد بعبارة توضح سياق اللفظ المستشهد به إذا اقتضى الأمر ذلك، بتصدير الشاهد بنحو: قال يذكر كذا، أو قال يصف كذا، أو قال: يمدح، أو يهجو، أو يتغزل... ونحو ذلك؛ مما يعين على إيضاح المعنى، ورفع أي التباس أو وهم، نحو:

قال طرَفة بن العبد (ت: 60ق هـ =563م) يَصِفُ نَاقَتَهُ:

أُمونٍ كَأَلْوَاحِ الإِرانِ، نَسَأْتُها***عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ

ديوان طرفة، تح: درية الخطيب وآخر، ص: 28.

أما إذا اتضح الشاهد واكتمل معناه دون الحاجة إلى تقدمةٍ كما في كثير من شواهد الحكمة والوعظ ونحو ذلك؛ فلا حاجة في هذه الحالة إلى وضع مقدمة له. ومن قبيل ذلك قول دُرَيْدِ بن الصِّمَّة (ت: 8هـ=629م):

وَكُلَّ تَبَارِيحِ الْمُحِبِّ لَقِيتُهُ***سِوَى أَنَّنِي لَمْ أَلْقَ حَتْفِي بِمَرْصَدِ

ديوان دريد بن الصِّمة، تح: عبد الرسول، ص: 58.

- ويراعى الالتزام بالعبارات الآتية عند التقديم للشاهد، على النحو الآتي:

1- عند الاستشهاد بالنص القرآني يُمَهَّدُ له على هذا النحو:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

في القرآن الكريم (11هـ=632م) قالَ اللهُ ﷻ:

وإذا كان الاستشهاد بغير قراءة حفص لزِم تحديد صاحب القراءة، على النحو الآتي:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

في القرآن الكريم (11هـ=632م) على قِراءَةِ أبي عَمْرٍو قالَ اللهُ ﷻ:

- ويُقدَّم للآية بتقديم مناسب إنْ لزِم ذلك، مثل:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

في القرآن الكريم (11هـ=632م) قالَ اللهُ ﷻ حِكايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ:

﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ (الشعراء: 18)

2- عند الاستشهاد بالحديث المرفوع إلى النَّبِيِّ ﷺ يُمهَّدُ له على هذا النحو:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قالَ النَّبِيُّ ﷺ (ت: 11هـ=632م) يُخاطِبُ رَجُلًا:

تنبيه: الاقتصار في الصحابة والتابعين على أسمائهم فقط دون هذه العبارات: رضي الله عنه، وغفر الله له، ورحمه الله. فنقول مثلا:

قالَ عُمَرُ بْنُ الخَطّابِ (ت: 23هـ= 644م) يَدْعو:

3- عند التأريخ التقريبي للشاهد اعتمادًا على القرينة يسبق التاريخ بكلمة (نحو: ...).

4- النص على الواحد من اسم الجنس بعبارة (واحِدَتُهُ بِتاءٍ)، على النحو الآتي:

* الآءُ: ثَمَرُ شَجَرِ السَّرْجِ، يَأْكُلُهُ النَّعامُ، وَقَدْ يُطْلَقُ على الشَّجَرِ نَفْسِهِ. واحِدَتُهُ بِتاءٍ.

5- إذا كانت هناك ضرورة تاريخية لتَكرار الشاهد نفسه والنص عليه بأكثر من رواية، أو في أكثر من دلالة، ففي ذلك تفصيل على هذا النحو:

أ- إذا استُشهد به مرة أخرى برواية أخرى داخل الجذر ذاته مرة في المجرد ومرة في المزيد مثلا فإنَّهُ يُحرَّرُ في الموضعين هكذا:

الموضع الأول:

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قال النّابِغَةُ الذُّبْيانِيُّ (ت: 18 ق هـ= 605م):

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائِلُها*** عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْع مِنْ أَحَدِ

الموضع الآخر:

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

وبه رُوِيَ قَوْلُ النّابِغَةِ الذُّبْيانِيِّ (ت: 18 ق هـ= 605م):

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائِلُها*** أَعْيَتْ جَوابًا وما بالرَّبْع من أَحَدِ

مع توثيق كل رواية من مصدرها الذي نَصَّ عليها.

ب- إذا استُشهد به مرة أخرى على دلالة أخرى في المَدْخَلِ ذاتِهِ لأنه فُسِّر بها فإنَّهُ يُحَرَّر في الموضعين هكذا:

الموضع الأول:

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قال مالِكُ بنُ خالِدٍ الهُذَلِيُّ (ت: 86ق هـ= 538م):

يامَيَّ لَنْ يُعْجِزَ الأَيّامَ ذو خَدَمٍ***بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ

الموضع الآخر:

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

وبه فُسِّرَ قَوْلُ مالِكِ بْنِ خالِدٍ الهُذَلِيِّ (ت: 86ق هـ= 538م):

يامَيَّ لَنْ يُعْجِزَ الأَيّامَ ذو خَدَمٍ***بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ

(6) عدد الشواهد في كل عصر:

يُكتفى بشاهد واحد لكل متغير في المبنى أو المعنى في كل عصر، على أن يكون هو الأقدم تاريخيًّا. ويستثنى من ذلك العصر الإسلامي فيستشهد على كل دلالة فيه

بثلاثة شواهد ما أمكن ذلك يمثل أحدها لغة القرآن والثاني لغة الحديث والثالث لغة العرب نثرا أوشعرا، على أن تُرَتَّبَ هذه الشواهد تَرتيباً تاريخيًّا، ومن ذلك:

* دَأَبَ (بِفَتْحِ الهَمْزَةِ) فُلانٌ وغَيْرُهُ يَدْأَبُ (بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ) دَأْبًا، ودَأَبًا، وَدُؤُوبًا: جَدَّ في العَمَلِ، وداوم عَلَيْهِ، وتابَعَهُ، فهُوَ دائِبٌ، ودَئِبٌ، ودَؤوب، ودَئيب.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال رُواسُ بنُ تَميمٍ (ت: 10هـ=631م) يَفْخَرُ:

وَكَمْ كَانَ فِينَا مِنْ رَئِيسٍ مُعَمَّمٍ***دَؤُوبٍ لِصَدْعِ الْخُطَّةِ الْمُتَفَاقِمِ

منتهى الطَّلب، جمع: محمّد بن المبارك، تح: طريفي، ج: 1، ص: 75.

وفي القُرآنِ الكَريمِ (11هـ= 632م) قالَ اللهُ ﷻ:

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾. (يوسف:47)

وقال النَّبيُّ ﷺ (ت: 11هـ=632م) يَصِفُ حالَ بَعْضِ النَّاسِ في الْعِبَادَةِ:

«إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَعْبُدُونَ وَيَدْأَبُونَ حَتَّى يُعجِبُوا النَّاسَ وَتُعْجِبَهُمْ أَنْفُسُهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

عبد الله بن أحمد بن حنبل، كتاب السنة، تح: القحطاني، ص: 645.

- وكذلك يجمع بين الشاهد المعجمي والشاهد الحي في العصر العباسي إذا كان المعجمي هو الأقدم، نحو:

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الخَليلُ بنُ أَحْمَدَ (ت: 170هـ= 787م):

"والدُّؤْلولُ: الدّاهِيَةُ مِنْ دَواهي الدَّهْرِ الشَّديدَة، والجَمْعُ الدَّآليل".

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 8، ص: 70.

وقال أبو تمّام (ت: 231هـ=845م) يَمْدَحُ بَني سَعْدٍ وَيَهْجو بَني مالِكٍ:

مَهْلًا بَني مالِكٍ لا تَجْلُبُنَّ إِلى***حَيِّ الأَراقِمِ دُؤْلولَ ابْنَةِ الرَّقِمِ

التبريزي، شرح ديوان أبي تمّام، تح: الأسمر، ج: 2، ص: 92.

(7) الاستشهاد على الفعل والاسم المفرد والجمع:

- يُستشهد على الفعل أولا بالفعل إذا كان هو الأقدم.

- ويُسْتَشْهد على الفعل بالمصدر الجاري على فعله (غير المتمحض للاسمية)؛ وذلك إذا عُثِرَ على شاهد بصيغة المصدر ممثلا لدلالة الفعل، وكان أقدم زمنيًّا من الشواهد التي تتضمن الصيغة الصريحة للفعل. ومثال ذلك:

* لَقَّمَ فُلانٌ لِفُلانٍ القَوْلَ: أَغْلَظَهُ.

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قال أبو دؤاد الإياديُّ (ت: 79 ق هـ = 545م):

وأَتَانِي تَهْجِيمُ كَعْبٍ لِيَ المَنـ *** ـطِقَ إنَّ النَّكِيثَةَ الإِلْقَامُ

الأصمعيات، تح: أحمد شاكر وآخر، ص 186.

- ويُستشهد على الفعل بالمشتق غير المتمحض للاسمية، وذلك إذا عُثِرَ على شاهد يتضمن أحد مشتقات الفعل، وكان أقدم زمنيًّا من الشواهد التي تتضمن الصيغة الصريحة للفعل. ومثال ذلك:

* لَزِمَ (بكَسْرِ الزّايِ) الشَّيءُ يَلْزَمُ (بِفَتْحِ الزّايِ) لَزْمًا، ولُزومًا، ولِزامًا، وَلَزِامَةً، ولُزَمانًا، ولُزْمةً، (والثَّلاثَةُ الأَخيرةُ عَنِ الفَرّاءِ): وَجَبَ.

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قال رَبْخَةُ بنُ حارِثٍ الأَسَدِيُّ (ت: 86ق هـ= 540م) يَفْخَرُ:

نُمِتُّ بأَرحامٍ لنا قَدْ تواشَجَت***وَحقٍّ عَظيمٍ لازمٍ وَذِمام

شعراء عمان في الجاهلية وصدر الإسلام، تح: أحمد عبيد، ص: 46.

- ويُستشهد على المفرد بالجمع، وذلك إذا عُثِرَ على شاهد وردت فيه صيغة الجمع، وكان أقدم زمنيًّا من شاهد المفرد. ومثال ذلك:

* المِقْحَامُ: القَوِيُّ ذو البَأسِ والشَّكِيمَةِ. (ج) مَقاحِيمُ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال الفرزدق (ت: 110هـ= 728م) يَفْخَرُ:

مَقَاحِيمُ في غَمْرِ الكَرِيهَةِ لا تُرَى *** لَهُم نَبْوَةٌ عِندَ الخُطُوبِ الجَلَائِلِ

ديوان الفرزدق، تح: الحاوي، ج: 2، ص: 281.

(8) الاختيار بين الشواهد عند تساويها تاريخيًّا:

(أ) يُقَدَّمُ الشاهد النثريّ على الشَّعريّ عند تساويها زمنيًّا.

(ب) يُقَدَّمُ الشاهد المنسوب على غير المنسوب إذا تساويا زمنيًّا، ولا يستبعد الشاهد المجهول إذا كان هو الأقدم، وعلى المحرر أن يجتهد في معرفة التاريخ، وإلا فيؤرخ له بتاريخ أول مصدر أورده.

(9) تحرير الشاهد المجهول القائل:

(أ) يُنْسَبُ كل شاهد إلى قائل بعينه، وإن كان اسم المستعمل غير موجود بمدونة المعجم طلب المحرر إضافته مصحوبًا بتاريخ وفاته، فإن تَعَذَّر الوقوف على اسم المستعمل اختار من قائمة المستعمل الأول (القائل مجهول): ويكتب في خانة الشاهد قال الشاعر، أو قال الراجز إن كان الشاهد رجزا. أو قال أحدهم وذكر كذا، أو قال بعض بني كذا إلخ.

(ب) إذا تعذر تحديد تاريخ المستعمل استُعين بالقرائن- مثل دخول الشاعر على أحد الخلفاء أو شهوده يومًا معينًا من أيام العرب- لتحديد العصر، ويمكن في هذه الحالة استعمال عبارات مثل: حوالي... تقريبًا إلخ. فمثلا: يؤرخ للشاعر عبد الله بن عبد الأعلى الشيبانيّ الذي لم يرد له تاريخ بنحو (101هـ = 720م) تقريبا؛ لأن المصادر نصت على أنه دخل على الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز.

(ج) الشواهد المنسوبة إلى أشخاص غير معروفي التاريخ، كالشواهد الواردة المنسوبة إلى آدم أو قابيل أو هابيل أو هود أو لقمان أو غيرهم، تعد من الشواهد المجهولة القائل وتأخذ حكمها المذكور، أي يؤرخ لها بتاريخ أقدم راوٍ أوردها، وإلا

فأقدم مصدر وردت فيه. ويأخذ الحكمَ نفسَه النصوصُ التي وردت على لسان الجن والحيوانات.

(د) على المحرر أن يبذل الوسع في تقصي نتائج البحث كافةً داخل المدونة؛ لنسبة الشاهد إلى قائل بعينه، وعدم التسليم بمجهوليّة القائل. وعليه أن يَتَنَبَّه لعدة أمور، منها:

الأول: قد يرد الشاهد مجهولَ القائل في بعض المصادر، على حين يأتي منسوبًا إلى قائل بعينه في مصادر أخرى، ومن ثَمَّ فعليه مراجعة نتائج البحث كافة التي تقدمها المدونة، وألا يكتفي بما يعثر عليه من النتائج الأولى. ومن ذلك هذا البيت:

بِسِلْعٍ صَفا لم يَبْدُ للشَّمْسِ بَدْوَةً *** إذا مَا رآهُ رَاكبُ اليَمِّ أُرْعِدَا

فقد ورد في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (جذر: س ل ع) شاهدًا على دلالة (السِّلْعُ: شَقٌّ فِي الْجَبَل كَهَيْئَةِ الصَّدْعِ) مسبوقًا بقوله: "وَأَنْشد ابْن الْأَعرَابِي"، في حين أن الجاحظ نسبه في كتاب الحيوان إلى عنترة بن شداد (ت: 22 ق هـ= 601م) وليس في ديوان عنترة، وفي هذه الحالة يُنْسَبُ إلى عنترة، ويُخَرَّج من كتاب الحيوان للجاحظ.

الثاني: قد يرد الشاهد النثريّ أو الشعريّ داخل المعجم الواحد مجهول القائل في موضع - قد يكون في أثناء الجذر المُحرَّر له -، ومنسوبًا إلى قائله في موضع آخر من المعجم نفسه، ومن ذلك قول الشاعر:

ولم يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عليهِمْ *** وتَحْتَ الرَّغْوَةِ اللَّبَنُ الصَّريحُ

فقد ورد في لسان العرب مجهول القائل في جذر (ص و ل) على دلالة: (صَالَ عَلَى قِرْنِه صَوْلًا، وصِيالًا، وصُؤُولًا، وصَوَلانًا، وَصَالًا، ومَصالةً: سَطا)، ومنسوبًا إلى نَضْلَة السُّلَمِيّ في جذر (ف ص ح) في لسان العرب نفسه باختلاف في الكلمة الأخيرة من البيت.

الثالث: قد يرد الشاهد في المعجم الأقدم مجهول القائل، لكنه يرد منسوبًا في بعض المصادر أو في بعض المعاجم المتأخرة، ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرُكْ بِجَنْبِكَ بَعْضَ مَا *** يُرِيبُ مِنَ الأَدْنَى رَمَاكَ الأَبَاعِدُ

فقد ورد في مقاييس اللغة لابن فارس (ت: 395هـ) مجهول القائل، على حين أورده ابن سيده (ت: 458هـ) في المحكم والمحيط الأعظم (جذر: ع ر ك) منسوبًا إلى الحطيئة (ت: 45هـ= 665م) وليس في ديوانه، وفي هذه الحالة ينسب البيت إلى الحطيئة ويُخَرَّجُ من المحكم لابن سيده.

(10) الاستشهاد بالمثل:

يراعى عند تحرير المثل ما يأتي:

أ- إذا كان المثل منسوبًا إلى قائل بعينه يُؤَرَّخ له بتاريخ أول مستعمل له وفق ضوابط المنهج.

ومن ذلك ما ورد في كتب الأمثال واللغة والمعاجم والنحو منسوبًا إلى الزّباء بِنْتِ عَمْرٍو حين قَالت لقومها عند رجوع قَصير من العراقَ ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا".

ويُحَرَّر الشاهد على النحو الآتي:

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قَالَتِ الزَّبَّاءُ بِنْتُ عَمْرٍو (ت: 358 ق هـ = 285م) تَتَوَقَّعُ شَرًّا:

"عَسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا".

الميداني، مجمع الأمثال، تح: محيي الدين عبدالحميد، 2/ 17.

ب- إذا كان المثل غير منسوب إلى قائل بعينه، ويُعبِّرون عنه بعبارات نحو: (وفي المثل: .....) أو (من أمثالهم) أو (قالت العرب)، أو (قالت بعض العرب)، أو (قولهم)؛ فعندئذ يُعامل في التحرير معاملة الشاهد المجهول قائله مُصَدَّرًا بعبارة: (قالت العرب:).

ومن ذلك ما رواهُ الأصمعيُّ: "وَمَثَلٌ مِنَ الأَمْثالِ يُضْرَبُ للرَّجُلِ يُخْطِئُ فَيُكْثِرُ: ثُخْبٌ في الإناءِ وَثُخْبٌ في الأَرْضِ".

وقد تواتر هذا المثل في كتب الأمثال واللغة والمعاجم.

ويُحَرَّر الشاهد على النحو الآتي:

(ع) (133 هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قالَتِ العَرَبُ (216هـ=831م، مِنْ شَواهِدِ الأَصْمَعِيِّ) لَمَنْ قَلَّتْ خِبْرَتُهُ وَكَثُرَ خَطَؤُهُ:

"ثُخْبٌ في الإناءِ وَثُخْبٌ في الأَرْضِ ".

الأصمعي، الإبل، تح: حاتم الضامن، ص: 79.

(11) نسبة الشاهد إلى أكثر من مستعمل:

إن تعددت النسبة فعلى المحرر ما يأتي:

أولا: البحث عن قرينة ؛ ترجح نسبته لأحدهم، ومن ذلك قول الشاعر يذكر نِسوةً سَلَوْنَ عَنهُ لمّا كبر :

فأَصبَحْنَ قَدْ أَقْهَيْنَ عَنِّي، كَمَا أَبَتْ *** حِياضَ الإِمدَّانِ الهِجانُ القَوامِحُ

وأَصْبَحْنَ لا يَسْقِينَنِي مِنْ مَوَدَّةٍ *** بَلالًا ولَوْ سَالَتْ لَهُنَّ الأَبَاطِحُ

فقد نُسِبَ هذان البيتان لزيد الخيل (ت: 9هـ = 630م)، ولأبي الطمحان القينيّ (ت: 30هـ = 650م)، وباستقراء دلالة البيتين يتضح أن الشاعر يشكو إعراض النساء عنه وزهدهن فيه؛ والسبب في ذلك إما لأنه لم يكن له حظٌّ من الفتوة والوسامة، أو لأنه قد هرم وأسن وذهبت قوته - وهذا هو الأرجح -؛ ومن ثَمَّ يصبح الشاهد أقرب لأبي الطمحان القينيّ؛ لأنه كان من المُعَمّرين الذين عاشوا دهراً مديدا، أما زيد الخيل فقد مات قبل أن يهرم، فضلا عن أنه كان له من الفتوة والوسامة حظٌّ مذكور. وفي هذه الحالة ينسب لأبي الطّمحان القينيّ،

ويُشار إلى نسبته إلى غيره بعبارة: "ونُسِبَ لِغَيْرِهِ". على هذا النحو:

قال أبو الطمحان القينيّ (30 هـ = 650م) -ونُسِبَ لغيره-:

ثانيًا: إن عزَّت القرينةُ أو أُبْهِمَت بحيث يتعذر على المحرر ترجيح نسبة الشاهد لأحد المستعملين؛ نُسِبَ الشاهد إلى الأقدم منهم.

ثالثًا: تقديم الشاعر الذي عُزِي إليه الشاهد عن طريق أكثر من عالم أو راوية على الشاعر الذي لم يَعْزُ إليه إلا عالم واحد.

ومن ذلك قول الشاعر:

وَغَارَةٍ، بَيْنَ اليَوْم واللَّيلِ، فَلْتَةً*** تَدارَكْتُها رَكْضًا بِسِيدٍ عَمَرَّدِ

نسبه أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم لعامر بن الطُّفيل (ت: 11هـ=632م)، على حين نسبه الأصمعي وابن حبيب واليزيدي وغيرهم لدريد بن الصِّمَّة (ت: 8هـ = 629م). ومن ثم يُنسَبُ البيت لدُرَيْد بْنِ الصِّمَّةِ.

رابعًا: ترجيح نِسبة الشاهد إلى الشاعر الذي ورد عنده البيت في سياق قصيدة على الشاعر الذي ورد عنده البيت مفردًا.

ومن ذلك البيت المستشهد به على دلالة (الأَحْوَر: العَقْل):

وَمَا أَنْسَ مِ الأَشْياءِ لَا أَنْسَ قَوْلَها*** لجارَتِها: مَا إن يَعِيشُ بأَحْوَرَا

فقد نسبه الأزهري لهُدْبَة بن الخَشْرم (ت: 50ق هـ=574م)، ونسبه أبو عمرو الشيباني والزمخشري لعروة بن الورد (ت: 30ق هـ=593م)، ونسبه ابن سيده وابن منظور لعمرو بن أحمر الباهلي (ت: 75هـ=694م)، وبالتحقق من دواوين الشعراء المنسوب إليهم هذا البيت تبين أن الشاهد ورد مفردا في ملحق ديوان هدبة بن الخشرم (تح: يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، ط2، 1986م، ص 151)، وجاء مفردا كذلك في ملحق ديوان عمرو بن أحمر (تح: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 180)، في حين جاء

في سياق قصيدة على وزن البيت ورويّه (مكونة من 14 بيتًا) لعُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ (30ق هـ=593م)، وعلى هذا يُرَجَّح نِسبَة البيت لعُرْوَةَ، ويؤرخ بتاريخه.

(12) الاستشهاد بعبارات المعاجم:

ضابط عام: إذا كان الشاهد الحي "الاستعمالي" أَقْدم تاريخيًّا فِي عَصره من الشاهد المعجمي، فعندئذ يُكْتَفى بالشَّاهد الحي "الاستعمالي".

أما إذا خَلَت اللغة الحية في العصر من أي شاهد على الدلالة - ولا يكون ذلك إلا بعد تثبت وتحرٍّ وبذل الوسع في تتبع الشواهد النثرية والشعرية؛ لأن وجود المعنى في المعجم قرينة على وجوده في الاستعمال اللغوي -، أو كان النص المعجمي على دلالة ما أقدم من النصوص الشعرية والنثرية الموجودة، استُشهد عليها بعبارات المعاجم **وفقًا للضوابط الآتية:**

أولًا: إذا لم يُعْثَر على الدلالة في أي شاهد حيّ "استعمالي" داخل العصر، استُشْهِد بعبارات المعجميين **(عبارة أَقْدم معجم سَجَّل الدلالة، ويفضَّل الاستشهاد بالعبارات الاستعماليَّة التي أوردتها المعاجم إن وجدت، نحو: يقال: كذا، أو من أقوالهم: كذا)**، على أنْ يُتَتَبَّع ورود هذه الدلالة في معاجم بقية العصور، فإن عُثِر عليها ففي هذه الحالة يُكتفى بعمل بطاقة واحدة لعصر المعجم الأقدم ويُدَوَّن تحت الشاهد المعجميّ عبارة: **(وهذه الدلالة سجَّلتها المعاجم في بقية العصور)**، ولا حاجة عندئذ إلى عمل بطاقات مماثلة لبقية العصور ؛ لأن البطاقة المعجمية الأقدم تغني عن أخواتها. ومثال ذلك:

*ابْخَنْدَت الجَارِيَةُ : تَمَّ قَصَبُها، أي عِظَامُ أَطْرَافِها.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الأَزْهَرِيّ (ت: 370هـ=980م):

"والفعْل: اخْبَنْدَى، وابْخَنْدَى إِذا تَمَّ قَصَبُه. واخْبَنْدَتِ الجارِيةُ، وابخَنْدَتْ". (وَهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في بَقِيَّةِ العُصورِ)

الأزهري، تهذيب اللغة، تح: سرحان، ج7، ص: 684.

ثانيًا: إذا توافر في العصر العباسي شاهدان على دلالة واحدة، الأول: معجمي هو الأقدم، والثاني: حي "استعمالي" متأخر عنه، فعندئذ يُسْتَشْهَدُ بهما، ويُقَدَّم الشاهد المعجمي، ويذكر بعده الشاهد الحي "الاستعمالي".

ومتى كان الشاهد الاستعمالي هو الأقدم في العصر العباسي وما بعده من العصور وجب في هذه الحالة الاستشهاد به، وطرح الشواهد المعجمية في كل العصور؛ إذ يُبْطل الشاهد الاستعمالي الاستشهاد بها، ويُغْني عنها، ولا يُلجأ إلى معاجم الدول والإمارات ومعاجم العصر الحديث إلا إذا انفردت بمبنى أو معنى لم يرد في معاجم العصر العباسي.

مثال: دلالة (أَبَّرَ فُلانٌ النَّخْلَ: أَلْقَحَه وأَصْلَحَه) **وردت عند الخليل (ت: 170هـ)، ثم عُثِر عليها عند مالك بن أنس (ت: 179هـ)، فيكون الاستشهادُ على هذا النحو:**

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الخليلُ بنُ أحمد (ت: 170هـ =787م):

"والأَبْرُ: تَلْقيحُ النَّخل، ومثله: التَّأْبير، يأْبُرُها ويُؤْبِرُها".

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 8، ص: 290.

وقال مالكُ بنُ أَنَسٍ (ت: 179هـ =795م):

"وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُ النَّخْلَ وَفِيهَا ثَمَرٌ قَدْ أُبِّرَ فَبَلَغَ عِنْدِي حَتَّى صَارَ ثَمَرًا وَجَدَدْتُهُ".

مالك بن أنس، المدونة، ج: 3، ص: 361.

وهذه هي الحالة الوحيدة التي تجتمع فيها عبارة المعجمين مع الشاهد الحي.

ثالثًا: إذا توفرت الدلالة المعجمية في عصر واحد أو عصرين أو أكثر، وعُثِر على شواهد حية "استعمالية" للدلالة نفسها في بقية العصور، فعندئذ تصنع بطاقة واحدة للشواهد المعجمية في عصر المعجم الأقدم، مع التنصيص في نهاية هذه البطاقة على اسم العصر -أو العصرين -الذي سُجِّلَت هذه الدلالة المعجمية فيه،

وخلا عصرها من الشواهد السياقية.

وأما العصور الأخرى التي ورت فيها شواهد سياقية فيصنع لكل عصر منها بطاقته دون حاجة إلى الرجوع للمعاجم.

ومن قبيل ذلك: دلالة (*أَوَى فُلانٌ لِفُلانٍ) فقد وردت لهذه الدلالة شواهد سياقية في عصور: ما قبل الإسلام، والإسلامي، والحديث، على حين لم نعثر لها في العصرين العباسي والدول والإمارات إلا على شواهد من عبارات المعاجم، فتصنع بطاقة الاستشهاد في العصر العباسي على هذا النحو:

*أَوَى فُلانٌ لِفُلانٍ يَأْوِي أَوْيَةً، وَأَيَّةً، وَمَأْوِيَةً، ومَأْوَاةً: رَقَّ وَرَثَى لَهُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الخليلُ بنُ أحمد (ت: 170هـ=787م):

"وَتَقُولُ: أَوَيْتُ لِفُلانٍ آوِي أَوِيَّةً، وَأَيَّةً، ومَأْوِيَةً، وَمَأْوَاةً إِذَا رَحِمْتَهُ وَرَثِيتَ لَهُ". **(وَهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في عَصْرِ الدُّوَلِ والإماراتِ)**

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 8، ص: 438.

ومن ثم تغني الإشارة في هذه البطاقة عن إنشاء بطاقة أخرى في عصر الدول والإمارات تشتمل على عبارة معجمية مماثلة.

(13) توثيق النصوص (المعلومات الببليوجرافية):

تُسَجَّل بيانات الشاهد الببليوجرافية على هذا النحو:

1- اسم مؤلف الكتاب مختصرًا. 2- عنوان الكتاب مختصرًا. 3- اسم المحقق مختصرًا مسبوقًا برمز (تح:). 4- رقم الجزء مسبوقا برمز (ج:) . 5- رقم الصفحة مسبوقًا برمز (ص:)

ويُراعى عند التوثيق ما يأتي:

1- الاقتصار على:

- الاسم الأشهر للمؤلف، مثل (سيبويه، الجاحظ، السيرافي) دون ذكر تاريخ وفاته.
- الاسم الأشهر للكتاب، مثل (الكشاف، التذييل والتكميل، فتح الباري).

- الاسم الأشهر للمحقق (إن وُجد)، مثل (هارون، الجواري، عُضَيمة، المخزومي) فإن أدى الاختصار إلى تَوَهُّم لَبْسٍ بين محقق وآخر ففي هذه الحالة يُذكر الاسم الأول والأخير لرفع اللَّبْس المُتوهَّم، نحو: أحمد شاكر، ومحمود شاكر. وإن رأى المراجع أن المحقق ليس مشهورًا والأولى ذكر الاسم الأول والأخير (اسم العائلة) فلا بأس.

مع التأكد من رقم الجزء والصفحة، والتوثيق من داخل الكتاب نفسه من pdf وليس من الشريط الخارجي للكتاب الظاهر على المدونة.

2- **التوثيق من كتب السنة:** على النحو الآتي:

موطأ مالك، تح: الأعظمي، ج: 2، ص: 120.
صحيح البخاري، تح: العطار، ج: 1، ص: 91.
مصنف ابن أبي شيبة، تح: الحوت، ج: 3، ص: 25.
السنن الكبرى للبيهقي، تح: محمد عطا، ج: 7، ص: 439.
المستدرك للحاكم، تح: مصطفى عبدالقادر، ج: 2، ص: 260.

3- **التوثيق من الدواوين الشعرية:** على النحو الآتي:

ديوان ابن الأبار، تح: الهراس، ص: 51.
ديوان بشار، تح: إحسان عباس، ص: 264.

4- إذا كان الكتاب مكونًا من جزء واحد فلا يقال (ج: 1) كما ورد في النسخة التجريبية، وإنما يُكتب رقم الصفحة مباشرة غير مسبوق برمز ج: الدال على الجزء.

5- حذف الألقاب العلمية من أسماء المؤلفين المعاصرين والمحققين نحو (د، أ.د).

6- اختصار الاسم في كلمة واحدة أو كلمتين على الأكثر إلا إذا كانت هناك ضرورة مُلِحَّة تستوجب غير ذلك، مع حذف كلمة (ابن) من الأعلام المعاصرة المتوسطة بين علمين.

7- ضرورة الاعتماد والتوثيق من أفضل نسخة محققة من الكتاب إن وُجد له أكثر من تحقيق، وعلى سبيل المثال: (كتاب العين) للخليل بن أحمد يُكتفى فيه بتحقيق المخزومي والسامرائي. إلا إذا كانت هناك ضرورة علمية للرجوع إلى النسخة الأخرى.

8- التفريق بين كلمتي (آخر، وآخرين) في العمل المؤلف أو المحقَّق أو المترجم، فمثلا إذا كان القائم بالعمل أكثر من شخص فينص على الأول في ترتيبهم على غلاف الكتاب على هذا النحو:

ناظر الجيش، تمهيد القواعد، تح: فاخر وآخرين، ج 7، ص: 3330.

وإن قام به شخصان فنقول:

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 5، ص: 331.

مع ملاحظة أن المصادر أو المراجع المتعددة الأجزاء قد يكون لكل جزء منها مُحقِّق مختلف، فلْيُراعَ ذلك، ومن ذلك تاج العروس للزبيدي مثلا، فقد قام بتحقيق كل جزء محقق مختلف.

9- مجيء التوثيق الببليوجرافي على يسار الصفحة، على النحو الآتي:

(د م) قال ابْنُ الأَبّار (ت: 658هـ=1260م):

أَبى لِيَ الشِّعْرُ إِلّا ما أُمَنِّقُهُ***فَهاكَ في آبَ مِنْها زَهْرَ نِيسانا

ديوان ابن الأبّار، تح: الهراس، ص: 326.

10- الكتب المجموعة تُوَثَّق على النحو الآتي:

المفاخرات والمناظرات، جمع: الطيان، ص: 28.

لأن الطيان ليس مؤلفًا وإنما جامع لهذه النصوص.

11- إن كان المؤلف شخصية اعتبارية مثل: "مجمع اللغة العربية بالقاهرة" فيُحرر على هذا النحو:

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال مجمع القاهرة (1390هـ=1970م، تاريخُ الطَّبْع):

مع التنبه إلى أن القرارات المجمعية لابد أن يُؤرخ لها بتاريخ إصدارها في مجلس المجمع، ويُعرف ذلك من خلال قرارات المجمع المنشورة في مجلته وفي بعض المؤلفات التي جمعت هذه القرارات، ويوضع في نهاية تعريفها الرمز (مج).

(14) كتابة الشاهد:

(أ) تكتب الآية القرآنيَّة بين قوسين عزيزين ﴿..﴾، مسبوقة بعبارة (وفي القرآن الكريم)، وبعدها تخريج الآية بين هلاليين فنكتب (اسم السورة، ثم نقطتين رأسيتين، متبوعين برقم الآية بدون ذكر كلمة سورة).

ومن ذلك:

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

في القرآن الكريم (11هـ=632م) قالَ اللهُ ﷻ:

﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾. (إبراهيم:33)

(ب) يكتب الحديث النبوي بين هذين القوسين «» مسبوقا بعبارة: قال النَّبيُّ ﷺ.

ومن ذلك:

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال النَّبيُّ ﷺ (ت: 11هـ=632م) يَدْعو في الغَزْوِ أو السَّفَرِ إذا أدْرَكَهُ اللَّيْل:

«يا أَرْضُ رَبِّي ورَبُّكِ اللهُ، أَعوذُ باللهِ مِنْ شَرِّكِ، وشَرِّ ما فيكِ، وشَرِّ ما خُلِقَ فيكِ، وشَرِّ ما دَبَّ عَلَيْكِ».

مسند أحمد، تح: الأرناؤوط وآخرين، ج: 10، ص: 301.

(جـ) يكتب الشاهد النثري محصورًا بين علامتي تنصيص هكذا "...".

ومن ذلك:

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال أبو شامَةَ المَقْدِسِيُّ (ت: 665هـ= 1267م) يَتَحَدَّثُ عَنْ حالِ مُتَأَخِّري المَذاهِبِ الفِقْهِيَّةِ:

"وكَثُرَ التَّعَصُّبُ لِلْمَذاهِب، وقَلَّتِ النَّصَفَةُ، وبانَتِ المَثالِب، ودَبَّتْ بَيْنَهُمُ العَقارِب".

أبو شامة المقدسي، خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول، تح: جمال عزون، ص: 100.

(د) يكتب بيت الشعر التام في سطر واحد بين شطريه ثلاث نجوم (***).

ومن ذلك:

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال أبو تمّام (ت: 231هـ=846م) يَصِفُ الأَرضَ في فَصْلِ الرَّبيع:

حَتّى غَدَت وَهَداتُها وَنِجادُها***فِئَتَينِ في خِلَعِ الرَّبيعِ تَبَخْتَرُ

ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تح: عزام، ج: 2، ص: 195.

(هـ) لا يكتفى بشطر واحد من الشعر -باستثناء الرجز- إلا إذا عُدِم الآخر، وفي هذه الحالة يكتب الشطر الموجود وسط السطر محدودًا بثلاث نقاط هرمية من الجانبين، هكذا:

∴ ..... ∴

ومن ذلك:

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال نُصَيْبُ بنُ رباح (ت: 108هـ = 726م):

∴ إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدّوا الْبَيْنَ فاحْتَمَلُوا∴

شعر نصيب بن رباح، تح: سلوم، ص: 117.

(و) يكتب مشطور الرجز كل بيت بين نجمتين في وسط السطر.

ومن ذلك:

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال أبو وَجْزَةَ السَّعْدِيُّ (ت: 130هـ =747م) يصف جَمَلًا:

عَلَى قَعُودٍ قَدْ وَنَى وَقَدْ لَغِبْ

بِهِ مَسِيحٌ وبَرِيحٌ وَصَخَبْ

ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: هارون، ج: 1، ص: 240.

(ز) البيت المُدَوَّر الذي ترد به كلمة منقسمة بين شطريه، فإما أن تقسم كتابة

الكلمة المشتركة موزعة على الشطرين، أو تكتب كاملة في الشطر الأول، ثم يوضع حرف ميم بين هلالين (م) بعدها؛ ليدل على هذا التدوير. مثل قول عامر بن جوين الطائي (ت: 74 ق هـ= 550م) ونسب لغيره:

وَجَارِيَة من بنَات المُلُوْ***كِ قَعْقَعْتُ بِالرُّمْحِ خَلْخَالَهَا

البغدادي، خزانة الأدب، تح: هارون، ج1، ص: 51.

أو يكتب بالطريقة الآتية:

وَجَارِيَة من بنَات المُلُوْكِ (م) *** قَعْقَعْتُ بِالرُّمْحِ خَلْخَالَهَا

(ح) يكتب الشعر الحر القائم على التفعيلة عند الاستشهاد به في أسطر متتالية، على أن يكتب في منتصف الصفحة.

ومن ذلك قول السَّيّاب:

عيناكِ غابتا نخيلٍ ساعةَ السحَرْ
أو شُرفتان راحَ ينأى عنهما القمرْ
عيناكِ حين تَبسمانِ تورقُ الكروم
وترقص الأضواء كالأقمار في نهَرْ
يرجّه المجذاف وهنًا ساعة السَّحَرْ

❀ ❀

ثالثا. مدونة المعجم التاريخي

تتسم المدونة التاريخية للمعجم التاريخي للغة العربية بأنها:

1) مدونة ممثِّلة، أي تمثل العصور التاريخية المختلفة في عمر اللغة العربية.

2) مدونة متوازنة، من حيث احتواؤها على مصادر أساسية وأخرى ثانوية من مختلِف الفنون والعلوم والمعارف.

3) مدونة محدَّثة، بمعنى أنه يتم تزويدها بالمصادر أولا بأول وفق اقتراحات المحررين والخبراء وحاجة العمل؛ ولذلك فهي متنامية الحجم بشكل كبير، وتضاف إليها النصوص الجديدة في كل عصر من عصور الاستشهاد اللغوي.

وتحتوي مدونة المعجم التاريخي على:

1) مصادر أساسية في التحرير المعجمي، ومنها: النقوش، والشعر، وكلام العرب، والقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكتب الأدب، والتاريخ، والفقه، والفلسفة، والعلوم، والتراجم، والأمثال، والصحافة، والرواية، والكتب التعليمية إلخ.

2) **مصادر ثانوية**، ومنها: المعاجم القديمة والحديثة، ومعاجم المصطلحات العلمية إلخ.

❁ ﴿٣﴾ ❁

رابعا: النماذج التطبيقية

1-نموذج تطبيقي لتحرير النقوش[4]

[س ع د]

النُّقوشُ العَرَبِيَّةُ:

ورد الجذر س ع د 𐩪𐩲𐩵 في عدد من النقوش العربية الجنوبية، من بينها نقش سبئي يعود تاريخه إلى الفترة ما بين القرنين الثاني والثالث الميلاديين (Höfner AF 1/4)، ورد فيه الفعل 𐩪𐩲𐩵 s'd أي يُسعِد، يُنعم، يمنح، يهب، يُظهر عليه النعمة، فجاء في النقش:

أي "ليظهر له النعمة والرضا على كل الخدمات والهبات التي رزقها/ وهبها له".

(Beeston and Others, 1982: 121; Höfner, 1994: 102-104)

كما ورد في عدد من النقوش العربية الشمالية، من بينها نقش صفائي غير مؤرَّخ، ورد فيه الفعل s'd أي يساعد، فجاء في النقش:

"، أي "فيا (أيتها المعبودة) اللات ساعدي مَنْ يقرأ هذا النقش بصوتٍ عالٍ".

(Al-Jallad and Jaworska, 2019: 119)

(4) أعدَّ هذا النموذج لجنة النقوش العربية بالمعجم.

2-نموذج تطبيقي لتحرير الساميات(5)

[أ ب و]

احتفظت الساميات بهذا الجذر من العربية الأم؛ فقد ورد الجذر (أ ب و):

في الأكّدية؛ ومنه الاسم: (أبُ) abu بمعنى "والد"، وهو يتفق مع الاسم العربي (أب) مبنى ومعنى، ومن مجيئه بمعنى "أب": " 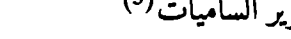 "؛ أي "كانت أمّي كاهنةً، [أمّا] أبي فلا أعرف"

(AHw, p. 7)

وفي الأوجاريتية؛ ومنه الاسم: ab (أب) 'ab بمعنى "والد"، وهو يتفق مع الاسم العربي (أب) لفظًا ومبنى ومعنى، ومن مجيئه بمعنى "أب": "tbkyk.ab.[r.b'l"؛ أي "يُبكيك، أيها الأب، جبلُ المعبود بعل".

(DULAT, p. 4)

وفي الفينيقية؛ ومنه الاسم: BA (أب) b' بمعنى "والد"، وهو يتفق مع الاسم العربي (أب) مبنى ومعنى. ومن مجيئه بمعنى "أب" ما ورد في نقش زنجيرلي:"MRDA . MKLM . xKxMB . yba . xb . NK"؛ أي "كان بيت أبي في وسط ملوك أقوياء".

(DNWSI: p1)

وفي الآرامية؛ ومنه الاسم: אָב (آف) 'āḇ بمعنى (والد)، وهو يتفق مع الاسم العربي (أب) مبنى ومعنى، ومن مجيئه بمعنى "أب" ما ورد في سفر دانيال: "הַנְּפַק נְבוּכַדְנֶצַּר אֲבוּהִי"؛ أي "أخرجها نبوخذ نصر أبوه".

(דנ' ה،ב)

(5) أعدَّ هذا النموذج لجنة الساميات بالمعجم.

وفي العبرية، ومنه الاسم: אָב (آف) ʾāb بمعنى "وَالِد" و"جد"، وهو يوافق الاسم العربي (أَب) مبنى ومعنى، ومن مجيئه بمعنى "أَب" ما ورد في سفر التكوين: "יֵשׁ לָנוּ אָב זָקֵן"؛ أي "لَنَا أَبٌ شَيْخٌ كبير".

(בר', 44: 19، 20)

وفي السريانية، ومنه الاسم: ܐܒ (أَف) ʾab بمعنى "وَالِد"، وهو يتفق مع الاسم العربي (أَب) مبنى ومعنى، ومن مجيئه بمعنى "أَب" ما ورد في إنجيل متى: "ܢܣܒ ܗܘ̈ܦܐ ܕܐܒܗ"؛ أي "عِوَضًا عَنْ هِيرُودُسَ أَبِيهِ".

(ܡܬ-ב: 22)

وفي الجعزية، ومنه الاسم: አብ (أَب) ʾab بمعنى "والد"، وهو يتفق مع الاسم العربي (أب) لفظًا ومبنى ومعنى، ومن مجيئه بمعنى "أب" ما ورد في سفر التكوين: ወትከውን አበ ብዙኀ አሕዛብ። أي: "وتكون أبًا لشعوب كثيرة"

(ኦሪት ዘፍጥረት 17:4)

3-نموذج تطبيقي لتحرير المعرب والدخيل[6]

* الْأَبْزَن، والأُبْزَنُ، والإِبْزَنُ: حَوْضٌ مِنْ نُحاسٍ أَوْ صُفْرٍ، يُغْتَسَلُ فِيهِ، لَهُ جَوْفٌ. (ج) أَبْزَناتٌ، وأَبازِنُ، وَأَبازينُ. (مع) وَهِيَ مِنْ أَصْلٍ فارِسِيٍّ هُوَ آبْزن: b ā' zan -، الَّتِي تَتَكَوَّنُ مِنْ آب b ā'، بمعنى الماء، و زن - zan بِمَعْنى الضَّرْب، أي الضَّرْب بالماءِ. قالَ كريم كشاورزي: "وچون اندر گرمابه رفتى وبادر آبزن شدى، اين انگشترى بوشيدى". أَيْ وإذا دَخَلت الحَمّام أَوْ نَزَلت حَوْضَ الاسْتِحْمام لَبِست هذا الخاتَم.

(هزار سال نثر پارسى - كريم كشاورز -جلد اول - ص 238- تهران 1371هـ)

* الْإِبْرِيقُ: إِناءٌ لِلسَّوائِلِ لَهُ عُرْوَةٌ وَقَناةٌ. (ج) أَبارِيقُ، وأَبارِقَةٌ. (مع) وَهِيَ مِنْ أَصْلٍ فارسِيٍّ هو "آب: ماء +ريز: ساكب" بمعنى: إِناء مِنْ خَزَفٍ أَوْ مَعْدِنٍ، لَهُ عُرْوَةٌ وَفَمٌ وبُلْبُلَةٌ (سِدادٌ)، وَيُطْلَقُ كَذلِكَ عَلى الدَّلْوِ والسَّطْلِ. قالَ الخيّام:

ابريق مى مرا شكستى ربى بر من در عيش من ببستى ربى

أَيْ إلهي، لَقَدْ حَطَّمْتُ إِبْرِيقَ خَمْرِي، فَأوصدت باب السَّعادَةِ أَمامي.

(لغت نامهٔ دهخدا - جلد اول - تأليف على اكبر دهخدا - ص 290 - 1377هـ)

* آب: الماءُ. (مع) وَهِيَ مِنْ أَصْلٍ فارِسِيٍّ هُوَ آب b ā'، بِمَعْنى: الماءِ. قال العنصريُّ:

زآب خيزد در وزخاك زايد زر

أَيْ يَطْلُعُ الدُّرُّ مِنَ الماءِ، وَيَتَوَلَّدُ الذَّهَبُ مِنَ التُّرابِ.

(لباب الألباب - المجلد الثاني - محمد عوفي - ص30 - ليدن - 1321هـ/1903م)

---

(6) أعدَّ هذا النموذج لجنة الدخيل (الفارسي) بالمعجم.

4- نموذج تطبيقي لتحرير مادة " ل ز م "

[ل ز م]

المعاني الكلية:

1. الدَّوامُ والثَّباتُ. 2. الوُجوبُ. 3. المُصاحَبَةُ. 4- الغَلَبَةُ والقَهْرُ.

عدد المداخل: 36

فعل

1-1: * لَزِمَ (بكَسْرِ الزّايِ) الشَّيءُ يَلْزَمُ (بِفَتْحِ الزّايِ) لُزُومًا، ولَـزامًا، ولِزامًا، ولَزامَةً، ولِزامَةً، ولَزْمًا، ولَزْمانًا، ولُزْمةً: وجب.

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قال رَبْخَةُ بنُ حارِثٍ الأَسَدِيُّ (ت: 86ق هـ= 540م) يَفْخَرُ:

نَمَتْ بأَرْحامٍ لنا قَدْ تواشَجَت***وَحقٍّ عَظيمٍ لازِمٍ وَذِمام

شعراء عمان في الجاهلية وصدر الإسلام، تح: أحمد عبيد، ص: 46.

*****

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال حَسّانُ بنُ ثابِتٍ (9 هـ= 630م) حينَ تَخَلَّف الجدُّ بنُ قَيسٍ أَحَدُ بَني سَلَمَة عَنْ غَزْوَةِ تَبوك:

وَسالَ رَسولُ اللهِ وَالحَقُّ لازِمٌ*** لِمَن سالَ مِنّا مَن تُسَمّونَ سَيِّدا

فَقُلنا لَهُ جِدُّ ابْنُ قَيسٍ عَلى الّذي***نُحِبُّ لَهُ فينا وَإِنْ نالَ سُؤْدَدا

ديوان حسان، ص: 460.

وقال النَّبيُّ ﷺ (ت: 11هـ=632م):

«الضِّيافَةُ ثَلاثَةُ أَيّامٍ حَقٌّ لازِمٌ، فما كانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَصَدَقَةٌ».

الطبراني، المعجم الكبير، تح: السَّلفي، ج: 2، ص: 63.

*****

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قالَ الخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ (ت: 170هـ= 787م):

"وَلَيْسَ فِي كَلامِ الْعَرَبِ كَلِمَةٌ تَدْخُلُ الْعَيْنُ والْهَمْزَةُ فِي أَصْلِ بِنائِها.. وَإِنْ جاءَ مِنْهُ شَيْءٌ فَلا يَجُوزُ إِلّا بِفَصْلٍ لازِمٍ بَيْنَ الْعَيْنِ والْهَمْزَةِ".

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 2، ص: 215.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابْنُ عُصْفورٍ (ت: 669هـ= 1271م):

"أَلا تَرى أَنَّ الْأَصْلَ فِي "تَابَعَ": "تابَعَ"، وفِي "تَذَكَّرَ": "ذَكَّرَ"؟ فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ صارَ اجْتِماعُ الْمِثْلَيْنِ غَيْرَ لازِمٍ، وَما لا يَلْزَمُ، وَإِنْ كانَ ثَقِيلًا، قَدْ يُحْتَمَلُ لِعَدَمِ لُزُومِهِ".

ابن عصفور، الممتع الكبير، تح: قباوة، ص: 407.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال الشَّوْكانِيُّ (ت: 1250هـ= 1834م) يُفَسِّرُ قَوْلَ اللهِ ﷻ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 96):

"والمعنى: أَنَّ كَوْنَ الصَّدَقاتِ مَقْصورَةً على هَذِهِ الأَصْنافِ هُوَ حُكْمٌ لازِمٌ فَرَضَهُ اللهُ على عِبادِهِ ونَهاهُمْ عَنْ مُجاوَزَتِهِ".

الشوكاني، فتح القدير، تح: العُوش، ص580.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة الانتباه إلى المسكوكات والمتلازمات تحت هذه الصيغة، وتحرير مدخل فرعيٍّ لها، ومما ورد من ذلك:

0 لزِمَ غَرْزَهُ: اتَّبعَهُ، وأَطاعَ أَمْرَهُ ونَهْيَهُ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال أبو بَكْرٍ الصِّدّيقُ (6هـ= 627م) يُخاطِبُ عُمَرَ بْنَ الخَطّابِ في صُلْحِ الحُدَيْبِيَّةِ:
"ياعُمَرُ، الْزَمْ غَرْزَهُ، فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ".

مرويات الإمام الزهري، تح: العواجي، ص: 584.

*****

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ سَعْدٍ (ت: 230هـ= 845م) يَتَحَدَّثُ عَنْ زِيادِ بنِ الحارِثِ الصُّدائِيِّ:
"وَهُوَ الَّذِي كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَسَارَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَزِمَ غَرْزَهُ".

ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح:علي عمر، ج: 9، ص: 508.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال أحمد محرم (ت: 1364هـ= 1945م) يَذْكُرُ الحِوارَ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدّيقِ وعُمَرَ بنِ الخَطّابِ:

مَهْلًا هَداكَ اللهُ والْزَمْ غَرْزَهُ***إِنْ كُنْتَ تَطْلُبُ خَيْرَ غَرْزٍ يُلْزَمِ

ديوان مجد الإسلام، ص: 208.

✣✣✣

2: ألزم — فعل

2-1: * أَلْزَمَ الحُكْمُ وَنَحْوُهُ: وَجَبَ تَنْفِيذُهُ. (ز) (وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ هذا الفِعْلُ بهذا المعنى مِنْ قَبْلُ، واسْتُعْمِلَ المُشْتَقُّ مِنْهُ).

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قالَ السَّرَخْسِيُّ (ت: 483هـ= 1090م):

"فإذا كانَ هَذا مَذْهَبَهُمْ فيما يَثْبُتُ مَعَ الشُّبُهاتِ كالمِيراثِ وفِي الاسْتِئْذانِ الذي لا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ مُلْزِمٌ فَكَيْفَ يَعْتَمِدُ على حَدِيثٍ شاذٍّ في إقامَةِ حَدٍّ عَظِيمٍ؟".

السرخسي، شرح السّير الكبير، تح: الشّافعيّ، ج: 4، ص: 60، 61.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابنُ القَيِّم (ت: 751هـ= 1350م):

"لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ حُكْمٌ مُلْزِمٌ، وَكَذَلِكَ فَتْواهُ حُكْمٌ عامٌّ لِلْأُمَّةِ".

ابن القيم، زاد المعاد، تح: شعيب الأرنؤوط وآخر، ج: 5، ص: 366.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال ابنُ عَجيبَةَ (ت: 1224هـ= 1809م) على لِسانِ الدَّهْرِ:

"فَيا أَيُّها الغافلونَ، أَنْتُمْ بِمَنْ مَضى لاحِقونَ، وَيا أَيُّها الباقونَ أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ تُساقونَ، قَضاءٌ مُبْرَمٌ، وحُكْمٌ مُلْزِمٌ، لَيْسَ عَنْهُ مَحيدٌ لِأَحَدٍ مِنَ العَبيدِ".

ابن عجيبة، البحر المديد، تح: القرشي، ج: 2، ص: 243.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

✣✣✣

3: لازم فعل

3-1: * لازَمَ فُلانٌ وَغَيْرُهُ بَيْنَ النّاسِ: فَصَلَ بَيْنَهُمْ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

وَبِهِ فُسِّرَ ما وَرَدَ في القُرآنِ الكَريمِ (11هـ= 632م) في قول اللهِ ﷻ:

﴿قُلْ ما يَعْبَأُ بِكُمْ رَبّي لَوْلَا دُعاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزامًا﴾. (الفرقان: 77).

وقال مُجاهِدُ بنُ جَبْرٍ (ت: 104هـ= 723م) يُفَسِّرُ الآيَةَ السّابِقَةَ:

"هُوَ القَتْلُ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَنَّهُ لُزِمَ بَيْنَ القَتْلَى".

تفسير أبي السعود، ج: 6، ص: 232.

*****

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ سِيدَهْ (ت: 458هـ= 1066م):

"لُوزِمَ بَينَ القتْلَى لِزَامًا، أي فُصِلَ". (وهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في عصر الدول والإمارات)

ابن سيده، المحكم، تح: هنداوي، ج: 9، ص: 58.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

❖❖❖

4: التزم — فعل

4-1: * التَزَمَ النَّسَبانِ: اقْتَرَنا. (وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ هذا الفِعْلُ بهذا المعنى مِنْ قَبْلُ، واسْتُعْمِلَ المُشْتَقُّ مِنْهُ).

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال عُرْوَةُ بنُ حِزامٍ (ت: 30هـ= 651م):

بَيْنا الفَتَى في الشّامِ يَكْدَحُ لِلْغِنَى*** كانَتْ حَبِيبَتُه تُزَفُّ لِثَانِ

فَتَنَتْ مَحاسِنُها أُثالَةَ وَهْوَ مِنْ*** هُصَرٍ لَهُ نَسَبانِ مُلْتَزِمانِ

ديوان عروة بن حزام، تح: الفوال، ص: 95.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

❖❖❖

5: تلازم — فعل

5-1: * تَلازَمَ القومُ: تَعانَقوا.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ (ت: 73هـ= 692م) يَصِفُ هُدوءَ خِلافٍ حَدَثَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ في عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ:

"فَقَامَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَتَلَازَمُوا وَتَصَالَحُوا، وَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمِنْبَرِ".

الطبراني، المعجم الكبير، تح: السلفي، ج: 23، ص: 125.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

✣✣✣

6: استلزم — فعل

6-1: * اسْتَلْزَمَ فُلانٌ الشَّيْءَ: صَحِبَهُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِالمَلِكِ (نحو: 230هـ= 844م، أُرِّخَ بِوَفاةِ عَبْدِاللهِ بْنِ طاهِرٍ، وَقَدْ هَجاهُ ابْنُ يَزِيدَ):

وما ذُو اقْتِضابٍ لِجَهْوَلِها*** كَمَنْ يَنْتَمِيها وَيَسْتَلْزِمُ

المسعودي، مروج الذهب، تح: مرعي، ج: 4، ص: 279.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

✣✣✣

7: استلزام — اسم

7-1: * الاسْتِلْزامُ: الاقْتِضاءُ والاسْتِدْعاءُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الفَخْرُ الرّازِيُّ (ت: 606هـ= 1210م) يُفَسِّرُ قَوْلَ اللهِ ﷻ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَخاسِرُونَ﴾ (يوسف: 14):

"كَلِمَةَ إِنْ تُفِيدُ كَوْنَ الشَّرْطِ مُسْتَلْزِمًا لِلْجَزاءِ، أَيْ إِنْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ فَنَحْنُ خَاسِرُونَ، فَهَذِهِ اللَّامُ دَخَلَتْ لِتَأْكِيدِ هَذَا الاسْتِلْزَامِ".

تفسير الرازي، ج: 18، ص: 100.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابنُ مالك (ت: 672هـ= 1273م):

"وَإذا بَطَلَ جَزْمُ الجَوابِ بما سِوى فِعْلِ الشَّرْطِ تَعَيَّنَ كَوْنُهُ مجْزومًا بِفِعْلِهِ؛ لاقْتِضائِهِ إيّاهُ بِما أَحْدَثَتْ فيهِ الأَداةُ مِنَ المَعْنى والاسْتِلْزامِ".

ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد وآخر، ج: 4، ص: 80.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال الشَّوْكانِيُّ (ت: 1250هـ= 1834م) يَشْرَحُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «لا بأْسَ إذا كانَ الدِّرْعُ سابِغًا»:

"لأَنَّ تَقْيِيدَ نَفْيِ الْبَأْسِ بِتَغْطِيَةِ الْقَدَمَيْنِ مُشْعِرٌ أَنَّ الْبَأْسَ فِيمَا عَدَاهُ، وَلَيْسَ إِلَّا فَسَادُ الصَّلَاةِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا الْإِشْعَارَ لَوْ سَلِمَ لَمْ يَسْتَلْزِمْ حَصْرَ الْبَأْسِ فِي الْإِفْسَادِ؛ لِأَنَّ نُقْصَانَ الْأَجْرِ الْمُوجِبِ لِنَقْصِ الصَّلَاةِ وَعَدَمِ كَمَالِهَا مَعَ صِحَّتِهَا بَأْسٌ، وَلَوْ سَلِمَ ذَلِكَ الاسْتِلْزَامُ فَغَايَتُهُ أَنْ يُفِيدَ الشَّرْطِيَّةَ فِي النِّسَاءِ".

الشوكاني، نيل الأوطار، تح: حلاق، ج: 3، ص: 307.

- **وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة العناية بالمصطلحات، ورصد تطور دلالاتها، ومما ورد من ذلك:**

7-2: و ــ (عِنْدَ المَناطِقَة والأُصولِيّينَ): دِلالَةُ الشَّيْءِ على خارِجٍ مَعْناهُ، مِثْلُ دِلالَةِ التَّوْبَةِ عَلى التّائِبِ، والوالِدِ عَلى الوَلَدِ. (انظر: د ل ل)

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الفَخْرُ الرّازِيُّ (ت: 606هـ= 1210م):

"وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ كَثْرَةَ الْعِيَالِ كِنَايَةً عَنِ الْمَيْلِ وَالْجَوْرِ، لما أَنَّ كَثْرَةَ الْعِيَالِ لَا تَنْفَكُّ عَنِ الْمَيْلِ وَالْجَوْرِ، فَجَعَلَ هَذَا تَفْسِيرًا لَهُ لا عَلَى سَبِيلِ الْمُطَابَقَةِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ وَالِاسْتِلْزَامِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ".

تفسير الرازي، ج: 9، ص: 185.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابنُ تَيْمِيَّةَ (ت: 728هـ= 1327م):

"وَلا لَنا حاجَةٌ بالمُنازَعَةِ في دِلالَةِ الحَديثِ عَلى ذَلِكَ، إِمّا بِطَريقِ التَّضَمُّنِ وَإِمّا بِطَريقِ الاسْتِلْزامِ".

ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية، تح: عبد الرحمن اليحيى، ج: 6، ص: 579.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال ابنُ بدران (ت: 1346هـ= 1927م):

"الأَمْرُ بالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ أَضْدادِهِ، والنَّهْيُ عَنْهُ أَمْرٌ بِأَحَدِ أَضْدادِهِ مِنْ حَيْثُ المَعْنى لا الصِّيغَةُ، أَيْ بِطَرِيقِ الاسْتِلْزامِ، فالأَمْرُ بالإيمانِ مَثَلًا نَهْيٌ عَنِ الكُفْرِ، والأَمْرُ بالقِيامِ نَهْيٌ عَنْ جَميعِ أَضْدادِهِ، كالقُعودِ والاضْطِجاعِ والسُّجودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ".

ابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تح: التركي، ص: 227.

۞۞۞

3-7: و ــ (في التَّداوُلِيَّةِ): المَعْنى التّابِعُ للدِّلالَةِ الأَصْلِيَّةِ لِلْعِبارَةِ، وَيُعْرَفُ بالاسْتِلْزامِ التَّخاطُبِيِّ، أو الاسْتِلْزام الحِوارِيِّ.

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال أحمد المتوكل (1401هـ= 1981م، تاريخُ الطَّبْع):

"وَيَقْتَرِحُ جرايس أَنْ تُوصَفَ ظاهِرَةُ الاسْتِلْزامِ التَّخاطُبِيِّ انْطِلاقًا مِنْ مَبْدَأِ التَّعاوُنِ والقَواعِدِ المُتَفَرِّعَةِ عَنْهُ، باعْتِبارِ أَنَّ مَصْدَرَ الاسْتِلْزامِ هُوَ الخَرْقُ المَقْصودُ لإِحْدى القَواعِدِ الأَرْبَعِ مَعَ احْتِرامِ المَبْدَأِ العامِّ: مَبْدَأِ التَّعاوُنِ".

المتوكل، اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، كلية الآداب، الرباط، ص: 20.

✣✣✣

8: استلزامية اسم

* الاسْتِلْزامِيَّةُ: الاقْتِضاءُ والاسْتِدْعاءُ.

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابنُ عَرَفَةَ الوَرْغَمِيُّ (ت: 803هـ= 1400م) يَتَحَدَّثُ عَنْ مَسْأَلَةٍ مَنْطِقِيَّةٍ:

"لأَنَّ اسْتِلْزامِيَّةَ الأَوْسَطِ لِلأَكْبَرِ إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرورِيَّةً جازَ انْتِفاءُ الأَكْبَرِ وإِنْ ثَبَتَ لَهُ الأَوْسَطُ بالضَّرورَةِ".

ابن عرفة، المختصر في المنطق، ص: 20.

9: التزام اسم

9-1: * الالْتِزامُ: المُعانَقَةُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال مُقاتِلُ بنُ سُلَيْمانَ (ت: 150هـ= 767م):

"فَلَمّا سَمِعَ القَوْمُ القُرْآنَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَحاجَزوا، ثُمَّ عانَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَتَناوَلَ بِخُدودِ بَعْضٍ بالتَّقْبيلِ والالْتِزامِ".

تفسير مقاتل، تح: شحاتة، ج: 1، ص: 293.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة العناية برصد المصطلحات في المجالات المختلفة، مع ضرورة التفريق بين الدلالة اللغوية للمداخل الفرعية والدلالة الاصطلاحية لها، ومما ورد من ذلك:

0 الْتِزامُ ما لا أَوْ لَمْ يَلْزَم: إيجابُ ما لا يَجِبُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الماوَرْدِيُّ (ت: 450هـ= 1058م):

"وَالثَّانِي: أَنَّ ضَرَرَ الْإِيلَاءِ الْتِزامُ ما لا يَلْزَمُ، وَهَذَا لَيْسَ يَلْزَمُهُ بِالْوَطْءِ الْأَوَّلِ شَيْءٌ".

الماوردي، الحاوي الكبير، تح: معوض وآخر، ج: 10، ص: 366.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال القَرافِيُّ (ت: 684هـ= 1285م):

"فَالْتِزَامُ التَّشْرِيكِ فِي الْجَمِيعِ الْتِزَامُ ما لَمْ يَلْزَمْ".

القرافي، الفروق، ج: 1، ص: 85.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال ابنُ عَرَفَةَ الدُّسوقِيُّ (ت: 1230هـ= 1815م) يُعَلِّلُ قَوْلَ الدَّرْدير: "وَلَا عِبْرَةَ بِمَا شُرِطَ أَوْ كُتِبَ عَلَى الْخُفَرَاءِ فِي الْخَارَاتِ وَالْأَسْوَاقِ مِنْ الضَّمَانِ":

"أَيْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْتِزَامِ مَا لا يَلْزَمُ".

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج: 4، ص: 26.

۞۞۞

0 الْتِزامُ ما لَمْ يَلْزَم (في القافِيَةِ): تَكرارُ ما لا يَجِبُ تَكْرارُهُ مِنْ أَحْرُفِ القافِيَةِ أَوْ حَرَكاتِها.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ضِياءُ الدِّينِ ابنُ الأثيرِ (ت: 637هـ= 1239م) يَتَحَدَّثُ عَنِ الرِّدْفِ في القَوافي:

"وَهَذا يُقالُ لَهُ الرِّدْفُ في الشِّعْرِ، وَهُوَ الياءُ والواوُ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ، وَإذا جِيءَ بِذَلِكَ فِي الشِّعْرِ وفي الكَلامِ المَنْثورِ لا يُقالُ إِنَّه الْتِزامُ ما لا يَلْزَم؛ لِأَنَّ المُلْتَزِمَ ما لا يَلْزَم لَهُ مَنْدوحَةٌ في العُدولِ إلى غَيْرِه، وَهَهُنا لا مَنْدوحَةَ".

ابن الأثير، المثل السائر، تح: محي الدين عبد الحميد، ج: 1، ص: 268.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال اليافعيُّ (ت: 768هـ= 1367م):

"وَكِلا النَّظْمَيْنِ في قَوافيهما الْتِزامُ ما لا يَلْزَمُ".

اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تح: المنصور، ج: 3، ص: 53.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال جمالُ الدينِ القاسِميُّ (ت: 1332هـ= 1914م):

"فَإِنِ الْتَزَمَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مُوافَقَةَ الرَّوِيِّ كانَ مِنْ قَبِيلِ الْتِزامِ ما لا يَلْزَمُ".

القاسمي، محاسن التأويل، تح: عيون السود، ج: 1، ص: 174.

- وكذلك ضرورة مراعاة الإحالات، وتحريرها وفق ضوابط المنهج، ومما ورد من ذلك:

0 أَلْفاظُ الالْتِزامِ: (انظر: ل ف ظ).

۞۞۞

0 صِيَغُ الالْتِزامِ: (انظر: ص و غ).

✣✣✣

10: الْتِزام — اسم

* الأَلْزامُ مِنَ النّاسِ: أَقارِبُ الرَّجُلِ وخاصَّتُهُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال هارون الرشيد (نحو: 180هـ= 796م) حينَ سَأَلَهُ ابنُ السَّمّاكُ: هلْ قَدَرَ أَميرُ المُؤْمِنينَ عَلى مَعْصِيَةٍ فَتَرَكَها خَوْفًا مِنَ اللهِ تَعالى؟:

"نَعَمْ، كانَ لِبَعْضِ أَلْزامي جارِيَةٌ فَهَوِيتُها وَأَنا إِذْ ذاكَ شابٌّ، ثُمَّ إِنِّي ظَفِرْتُ بِها مَرَّةً، وَعَزَمْتُ عَلى ارْتِكابِ الفاحِشَةِ مَعَها، ثُمَّ إِنِّي فَكَّرْتُ فِي النّارِ وَهَوْلِها، وَأَنَّ الزِّنا مِنَ الكَبائِرِ، فَأَشْفَقْتُ مِنْ ذَلِكَ، وَكَفَفْتُ عَنِ الجارِيَةِ مَخافَةً مِنَ اللهِ تَعالى".

ابن خَلِّكان، وفيات الأعيان، تح: عباس، ج: 4، ص: 302.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال أبو شامَةَ (ت: 665هـ= 1267م):

"أَرْسَلَ نور الدِّينِ كِتابًا إِلى العاضِدِ صاحِبِ الْقَصْرِ يُهَنِّيهِ بِرَحيلِ الفِرِنْجِ عَنْ

ثَغْرِ دُمْياطَ، وكانَ قَدْ وَرَدَ عَلَيْهِ كِتابُ العاضِدِ بالاسْتِقالَةِ مِنَ الأَتْراكِ في مِصْرَ خَوفًا مِنْهُم، والاقْتِصارِ على صَلاحِ الدِّينِ وَأَلْزامِهِ وخَواصِّهِ".

أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين، تح: الزيبق، ج: 2، ص: 144.

✣✣✣

11: إلزام اسم

11-1: * الإِلْزامُ: الفَرْضُ والإيجابُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الشّافِعِيُّ (ت: 204هـ= 819م):

"إِنْ كانَ عَلِيٌّ أَمَرَ النّاسَ بِالصَّوْمِ فَعَلَى مَعْنَى الْمَشُورَةِ لا عَلى مَعْنَى الْإِلْزامِ".

الشافعي، الأم، تح: النجار، ج: 7، ص: 51.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال العِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلام (ت: 660هـ= 1262م) يَذْكُرُ بَعْضَ الأَمْثِلَةِ التي اخْتَلَفَ فيها المُسْلِمونَ في وَصْفِ اللهِ ﷻ:

"إِيجابُ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى اللَّهِ رِعايَةَ الصَّلاحِ لِعِبادِهِ لِمَا فِي تَرْكِهِ مِنْ النُّقْصانِ، وَقَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِلْزامَ نُقْصانٌ وَكَمالُ الْإِلَهِ أَنْ يَكُونَ فِي قَيْدِ الْمُتَأَلِّهِينَ".

العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، تح: سعد، ج: 1، ص: 205.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال الشَّوْكانِيُّ (ت: 1250هـ= 1834م) يُعْنْوِنُ لِأَحَدِ أَبْوابِهِ في كِتابِهِ:

"بابٌ في أَنَّ الْأَصْلَ في الْأَعْيانِ وَالْأَشْياءِ الْإِباحَةُ إِلَى أَنْ يَرِدَ مَنْعٌ أَوْ إِلْزامٌ".

الشوكاني، نيل الأوطار، تح: حلاق، ج: 15، ص: 11.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة العناية برصد المداخل الفرعية.

✣✣✣

12: إلزامي اسم

12-1: * **الإِلْزامِيّ**: الأَمْرُ المفروضُ، لا مَفَرَّ مِنْهُ.

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال محمد رشيد رضا (1318هـ= 1900، تاريخُ الطَّبْعِ):

"وكانوا يُجْبِرونَهُ عَلى تَعَلُّمِ الدِّيانَةِ النَّصْرانِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَعْليمَها إِلْزامِيٌّ".

مجلة المنار، ج: 3، ص: 378.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة العناية بالإحالات، ومن ذلك:

12-2: 0 التَّجْنيدُ الإِلْزامِيُّ: (انظر: ج ن د).

✣✣✣

13: إلزامية اسم

* **الإِلْزامِيّةُ** (عِنْدَ المَناطِقَةِ): الحُجَّةُ المُرَكَّبَةُ مِنَ المُقَدِّماتِ المُسَلَّمَةِ عِنْدَ الخَصْمِ، لِحَمْلِهِ على قَبولِها وإِفْحامِهِ وإِسْكاتِهِ.

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال السيوطي (ت: 911هـ= 1505م):

"وَالْحَاصِلُ أَنَّ السَّائِلَ أَوْرَدَ قِسْمَيْنِ وَطَلَبَ تَعْيِينَ أَحَدِهِمَا - وَهُمَا - هَلْ هُوَ لِلْعَامِّ أَوِ الْخَاصِّ؟ فَعَيَّنَّا الْأَوَّلَ، ثُمَّ أَوْرَدَ عَلَى الْقِسْمَيْنِ ثَلَاثَةَ إِلْزَامَاتٍ، عَلَى الْأَوَّلِ اثْنَانِ وَعَلَى الثَّانِي وَاحِدٌ، فَأَجَبْنَا عَنْ أَوَّلِ إِلْزَامِيَّةٍ بِمَنْعِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالْإِطْلَاقِ".

السيوطي، الحاوي للفتاوي، تح: عبد اللطيف عبد الرحمن، ج: 2، ص: 319.

✣✣✣

14: تلازم اسم

14-1: * **التَّلازُمُ**: الاقْتِرانُ والتَّصاحُبُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ عَطِيَّةَ الأَنْدَلُسِيُّ (ت: 542هـ= 1147م) يُفَسِّرُ:

"وَهَذِهِ الصِّفاتُ كَثيرةُ التَّلازُمِ".

ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد الشافي، ج: 5، ص: 347.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

✣✣✣

15: لازم اسم

15-1: * اللّازِمُ مِنَ الأَفعالِ (عِنْدَ النُّحاةِ): ما يَكْتَفي بِفاعِلِه ولا يَحْتاجُ إلى مَفْعولٍ بِهِ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الخَليلُ بْنُ أَحْمَدَ (ت: 170هـ= 787م):

"رَجَعْتُ رُجُوعًا ورَجَعْتُهُ، يَسْتَوي فيه اللّازِمُ والمُجاوِزُ".

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 1، ص: 225.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابنُ مالِك (ت: 672هـ= 1273م):

"ولا يَتَمَيَّزُ المُتَعَدِّي مِنَ اللّازِمِ بالمَعْنَى والتَّعَلُّقِ".

ابن مالك، شرح التّسهيل، تح: عطا وآخرين، ج: 2، ص: 80.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال الآلوسِيُّ (ت: 1270هـ= 1854م) يُوَضِّحُ قَوْلَ اللهِ ﷻ: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (الزخرف: 51):

"عَلى تَقْديرِ المَفْعول، أَيْ أَفَلا تُبْصِرونَ ذَلكَ، أَيْ ما ذُكِرَ، وَيَجوزُ أَنْ يُنَزَّلَ مَنْزِلَةَ اللازِمِ، والمَعْنى: أَلَيْسَ لَكُمْ بَصَرٌ أَوْ بَصيرَةٌ".

الآلوسي، روح المعاني، تح: عطية، ج: 13، ص: 89.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة العناية برصد المسكوكات، وتحريرها في المداخل الفرعية، ومما ورد من ذلك:

0 اللَّازِمُ والـمَلْزومُ (عِنْدَ المَناطِقَةِ والأُصوليّينَ): المَدْلولُ والدّالُّ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال أبو حامِدٍ الغَزالِيُّ (ت: 505هـ= 1111م) يُوَضِّحُ ميزانَ التَّلازُمِ:

"أَحَدُ طَرَفَيْهِ أَطْوَلُ مِنَ الآخَرِ كَثيرًا، فَإِنَّكَ تَقولُ لَوْ كانَ بَيْعُ الغائِبِ صَحيحًا لَلَزِمَ بِصَريحِ الإِلْزامِ، وَهَذا أَصْلٌ طَويلٌ مُشْتَمِلٌ عَلى جُزْءَيْنِ: لازِمٌ ومَلْزومٌ".

مجموعة رسائل الإمام الغزالي، ج: 1، ص: 194.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابنُ تَيْمِيَّةَ (ت: 728هـ= 1327م):

"فَمَنَ المُمْتَنِعِ تَناقُضُ اللازِمِ والمَلْزومِ، فَضْلًا عَنْ تَعارُضِ المُتَلازِمَيْنِ".

ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تح: سالم، ج: 5، ص: 271.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال أَحَدُ مُتَرْجِمي جَريدَةِ ثَمَراتِ الفُنونِ (1310هـ= 1892م) يُتَرْجِمُ مُحاوَرَةً لفاطمة علية مَعَ سَيِّدَةٍ إِفْرِنْجِيَّةٍ:

"إِنَّ العُلومَ والمَعارِفَ والصَّنائِعَ إِنَّما هِيَ مَعَ المَدَنِيَّةِ نَظيرُ اللّازِمِ والمَلْزُومِ تَتَرَقَّى بِنِسْبَةِ تَرَقِّي المَدَنِيَّةِ".

زينب العاملي، الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، ص: 406.

✣✣✣

16: لازمة اسم

16-1: * اللّازِمَةُ: عادَةٌ فِعْلِيَّةٌ أَوْ قَوْلِيَّةٌ تَصْحَبُ المَرْءَ، فَيَأْتِيها دونَ إِرادَةٍ مِنْهُ، ولا شُعورٍ. (ج) لوازِمُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ مِسْكَوَيْهِ (ت: 421هـ= 1030م):

"وَهَذِه حالٌ لازِمَةٌ لِلْإِنْسَان مُنْذُ الطفولة".

ابن مسكويه، الهوامل والشوامل، ص: 349.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال عَبْدُ اللهِ النَّدِيمُ (1310هـ= 1892م، تاريخُ الطَّبْعِ):

"وَلَيْسَ هَذا مِنْ خَواصِّ الشَّرْقِ أَوِ الغَرْبِ، بَلْ هُوَ مِنْ لَوازِمِ الأُمَمِ البَعيدَةِ عَنِ الاخْتِلاطِ الإِنْسانِيِّ".

مجلة الأستاذ، ص: 11.

- مع ضرورة العناية بالإحالات، ومما ورد من ذلك:

16-2: 0 سنونَ لَوازِمُ : (انظر: س ن هـ).

✣✣✣

17: لازمية اسم

17-1: * اللّازِمِيَّةُ (عِنْدَ المَناطِقَةِ والأُصولِيِّينَ): دِلالَةُ الشَّيْءِ على خارِجٍ مَعْناهُ، مِثْلُ دِلالَةِ التَّوْبَةِ عَلَى التّائِبِ، والوالِدِ عَلَى الوَلَدِ.

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال القَرافِيُّ (ت: 684هـ= 1285م):

"أَوَّلُ مَنْ ذَكَرَ فِي الدِّلالَةِ هَذِهِ الحَيْثِيَّةَ [مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ] الإِمامُ فَخْرُ الدِّين، وَتابَعَهُ عَلَيْها أَصْحابُهُ مِنْ بَعْدِه، والمُتَقَدِّمونَ اكْتَفَوْا بِقَرِينَةِ قَوْلِهِم: مُسَمّى اللَّفْظِ وَجُزْؤُهُ ولازِمُه؛ فَإِنَّ قَرِينَةَ الجُزْئِيَّةِ واللّازِمِيَّةِ مُشْعِرَةٌ بِأَنَّهُ لَيْس كَمالَ

المُسَمّى، وَلا هُوَ المُسَمّى فاكْتَفَوْا بِذَلِكَ".

القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، تح: عبد الموجود وآخر، ج: 2، ص: 557.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

✣✣✣

18: لزام اسم

* لَزَام (كقَطام): الأمرُ يَلْتَصِقُ بالمَرْءِ، يُذْكَرُ بِهِ ولا فِكاكَ لَهُ مِنْهُ.

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

قال حَجْلَةَ بْنِ نَضْلَةَ الباهِلِيّ (نحو: 40 ق هـ= 583م، كانَ معاصرًا لِعَمْرو بنِ كُلْثوم):

لا زِلْتَ مُحْتَمِلًا عَلَيَّ ضَغِينَةً*** حَتّى المَماتِ تَكُونُ مِنْكَ لَزَامِ

الفراء، معاني القرآن، تح: نجاتي وآخرين، ج: 2، ص: 270.

*****

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الكِسائِيُّ (ت: 189هـ= 805م):

"تَقُولُ سَبَبْتُه سَبًّا يَكُونُ لَزَامِ". **(وهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في بَقِيَّةِ العُصورِ)**

الجوهري، الصحاح، تح: عطار، ج: 5، ص: 2029.

✣✣✣

19: لزام اسم

19-1: * اللِّزام: الفَيْصَلُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ.

(ق س) (... ق هـ/... م) إلى (1ق هـ/621م)

وَبِهِ رُوِيَ وفُسِّرَ قَوْلُ حَجْلَةَ بْنِ نَضْلَةَ الباهِلِيّ (نحو: 40 ق هـ= 583م، كانَ معاصرًا لِعَمْرو بنِ كُلْثوم):

لا زِلْتَ مُحْتَمِلًا عَلَيَّ ضَغِينَةً*** حَتّى المَماتِ تَكُونُ مِنْكَ لِزَاما

ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: بعلبكي، ج: 2، ص: 826.

*****

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

في القُرآنِ الكَرِيمِ (11هـ= 632م) قالَ اللهُ ﷻ:

﴿قُلْ ما يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزامًا﴾. (الفرقان:77).

وقال عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعودٍ (ت: 32هـ= 653م):

"خَمْسٌ قَدْ مَضَيْنَ: الدُّخانُ واللِّزامُ والبَطْشَةُ والرُّومُ والقَمَرُ".

التفسير من سنن سعيد بن منصور، تح: آل حميد، ج: 6، ص: 286، 287.

*****

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قالَ أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنّى (ت: 209هـ= 825م) يُفَسِّرُ الآيَةَ السّابِقَةَ:

"﴿لِزامًا﴾: أَيْ جَزاءً، وَهُوَ الْفَيْصَلُ".

أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: سزگين، ج: 2، ص: 82.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

✣✣✣

20: لزم اسم

* اللَّزَمُ: فَصْلُ الشَّيءِ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ الأعرابيّ (ت: 231هـ= 845م):

"اللَّزَمُ: فَصْلُ الشَّيْءِ". (وهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في بَقِيَّةِ العُصورِ)

الصغاني، التكملة والذيل والصلة، تح: أبي الفضل، ج: 6، ص: 145.

✣✣✣

21: لزمة اسم

O لُزَمَةٌ لُذَمَةٌ: مَنْ يُداوِمُ على الشَّيْءِ لا يُفارقُه.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ دُرَيْد (ت: 321هـ= 933م):

"يُقالُ: رَجُلٌ لُزَمَةٌ لُذَمَةٌ: إذا لَزِمَ الشَّيْءَ وَلَمْ يُفارِقْهُ". (وهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في بَقِيَّةِ العُصورِ)

ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: بعلبكي، ج: 2، ص: 826.

22: لزوم اسم

22-1: * اللُّزومُ: تَعَلُّقُ الغَريمِ بِغَريمِهِ، ومُطالَبَتُهُ بالسَّدادِ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الشَّيْبانِيُّ (ت: 189هـ 805م) يَشْرَحُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «لِصَاحِبِ الْحَقِّ الْيَدُ وَاللِّسَانُ»:

"في الْيَدِ اللُّزُومُ، وَفِي اللِّسَانِ الِاقْتِضَاءُ".

الجصاص، أحكام القرآن، تح: القمحاوي، ج: 2، ص: 202.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة العناية برصد المداخل الفرعية، وترتيبها ترتيباً ألفبائيًّا، ومما ورد من ذلك:

O اللُّزُومُ الخارِجِيُّ (عِنْدَ المَناطِقَةِ): كَوْنُ الشَّيْءِ مُقْتَضِيًا لِلْآخَرِ في الخارِجِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ وُجودِهِ وُجودُه.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الفَخْرُ الرّازِيُّ (ت: 606هـ= 1210م):

"دِلالَةُ الالْتِزامِ لا يُعْتَبَرُ فيها اللُّزومُ الخارِجِيُّ؛ لِأَنَّ الجَوْهَرَ والعَرَضَ

مُتلازِمانِ، وَلا يُسْتَعْمَلُ اللَّفْظُ الدّالُّ عَلى أَحَدِهما في الآخَرِ".

الرازي، المحصول، ج: 1، ص: 220.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال الشَّريفُ الجُرْجانِيُّ (ت: 816هـ= 1413م):

"اللُّزومُ الخارِجِيُّ: كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ تَحْقيقِ المُسَمّى في الخارِجِ تَحْقيقُهُ فيهِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ انْتِقالُ الذِّهْنِ، كَوُجودِ النَّهارِ لِطُلوعِ الشَّمْسِ".

الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 191.

۞۞۞

○ اللُّزُومُ الذِّهْنِيُّ (عِنْدَ المَناطِقَةِ): كَوْنُ الشَّيْءِ مُقْتَضِيًا للآخَرِ في الذِّهْنِ، أَيْ مَتى ثَبَتَ تَصَوُّرُ المَلْزومِ في الذِّهْنِ ثَبَتَ تَصَوُّرُ اللّازِمِ فيهِ، كَلُزومِ البَصَرِ لِلْعَمى، فَإِنَّهُ كُلَّما ثَبَتَ تَصَوُّرُ العمى في الذِّهْنِ ثَبَتَ تَصَوُّرُ البَصَرِ فيهِ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الفَخْرُ الرّازِيُّ (ت: 606هـ= 1210م):

"وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ اللَّفْظُ الدّالُّ عَلى أَحَدِهما في الآخَرِ، كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾:، بَلِ المُعْتَبَرُ اللُّزومُ الذِّهْنِيُّ ظاهِرًا".

الرازي، المحصول، ج: 1، ص: 220.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال صَفِيُّ الدّينِ الهِنْدِيُّ (ت: 715هـ= 1316م):

"المُعْتَبَرُ في دِلالَةِ الالْتِزامِ اللُّزومُ الذِّهْنِيُّ ظاهِرًا دونَ الخارِجِيِّ".

صفي الدين الهندي، نهاية الوصول في دراية الأصول، تح: صالح اليوسف وآخر، ج: 1، ص: 125.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال عبد الرحمن حَبَنَّكَة (1418هـ= 1997م تاريخُ الطَّبْع):

"مَعَ أَنَّ إِحْدى الجُمْلَتَيْنِ تُغْني عَنِ الأُخْرى عَنْ طَرِيقِ اللُّزومِ الذِّهْنِيِّ".

عبد الرحمن حَبَنَّكَة، معارج التفكر ودقائق التدبر، ج: 9، ص: 411.

✣✣✣

اسم

* اللُّزومِيَّةُ (عِنْدَ المَناطِقَةِ والأُصولِيِّينَ): ما حُكِمَ فيها بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ على تَقْديرِ أُخْرى؛ لِعَلاقَةٍ بَيْنَهُما موجِبَةً لِذَلِكَ.

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال نَصيرُ الدِّينِ الطّوسِيُّ (ت: 672هـ= 1273م) يَتَحَدَّثُ عَنْ نَقائِضِ الشَّرْطِيّاتِ:

"وَأَمّا فِي الشَّرْطِيّاتِ فَيُعْتَبَرُ بَعْدَ الاخْتِلافِ كَيْفًا وكَمًّا أَنْ تَكونَ السّالِبَةُ في اللُّزومِيَّةِ سالِبَةَ اللُّزومِ، وَفِي الاتِّفاقِيَّةِ سالِبَةَ الاتِّفاقِ".

الطوسي، تجريد المنطق، ص: 25، 26.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال الآلوسِيُّ (ت: 1270هـ= 1854م):

"وَقَوْلُهُ سُبْحانَهُ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ على هَذا التَّكْذيبِ المَفْهومِ مِنْهُ راجِعٌ إلى اسْتِنْتاجِ المَقْصودِ مِنْ هَذِهِ اللُّزومِيَّةِ".

الآلوسي، روح المعاني، تح: عطية، ج: 13، ص: 74.

✣✣✣

24: متلازم اسم

* المُتَلازِمُ: المُسْتَحْكِمُ النَّسْجُ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال نافِعُ بنُ الأسود (ت: 37هـ =657م) يَذْكُرُ قومًا:

عَلَيهِم مِنَ الماذِيِّ زَعفٌ مُضاعَفٌ***لَهُ حُبُكٌ مِن شَكَّةِ المُتَلازِمِ

ابن عساكر، تاريخ دمشق، تح: العمروي، ج: 61، ص: 395.

25: متلازمان اسم

25-1: * المُتلازِمانِ: المُخْتَصِمانِ لَدى القاضي.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الجُوَيْنِيُّ (ت: 478هـ= 1085م):

"والقِيامُ بالقَضاءِ بَيْنَ المُسْلِمينَ، والانْتِصافُ لِلْمَظْلومينَ مِنَ الظّالِمينَ، وَقَطْعِ الخُصومَةِ النّاشِبَةِ بَيْنَ المُتلازِمَيْنِ مِنْ أَركانِ الدّينِ، والقيامُ بِهِ مِنْ أَهَمِّ الفُروضِ المَنعوتَةِ بالكِفايَةِ".

الجويني، نهاية الطلب، تح: الديب، ج: 18، ص: 458.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

26: متلازمة اسم

26-1: * المُتَلازِمَةُ (عِنْدَ المَناطِقَةِ والأُصولِيّينَ): اقْتِضاءُ فِكْرَةٍ أَوْ قَضِيَّةٍ لِفِكْرَةٍ أَوْ قَضِيَّةٍ أُخْرى وُجودًا وَعَدَمًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُما مُفارَقَةٌ وانْفِكاكٌ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الفارابيُّ (ت: 339هـ= 950م):

"القَوْلُ في المُتَلازِمَةِ: والمُتَلازِمانِ هُما الشَّيْئانِ اللَّذانِ إذا وُجِدَ أَحَدُهُما وُجِدَ الآخَرُ بِوُجودِهِ".

الفارابي، كتاب إيساغوجي، تح: العجم، ج: 1، ص: 127.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال ابنُ تَيْمِيَّةَ (ت: 728هـ= 1327م):

"وَكَذَلِكَ أَحَدُ المَعْلولَيْنِ يُلازِمُ المَعْلولَ الآخَرَ، كالأُبُوَّةِ والبُنُوَّةِ هُما مُتَلازِمانِ، وَلَيْسَ وُجودُ أَحَدِهما عِلَّةً لِلآخَرِ، بَلْ كِلاهُما مَعْلولُ عِلَّةٍ أُخْرى، وَكَذَلِكَ جَميعُ المُتَلازِماتِ كالنّاطِقِيَّةِ والضّاحِكِيَّةِ لِلْإِنْسانِ مُتَلازِمانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُما عِلَّةً لِلآخَرِ".

ابن تيمية، الرد على المنطقيين، تح: الكبتي، ص: 448.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال عطية محمد سالم (1415هـ= 1995م، تاريخ الطَّبع):

"لا خِلافَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوالِ الثَّلاثَةِ، وَأَنَّها مِنَ الاخْتِلافِ التَّنَوُّعِيِّ أَوْ هِيَ مِنَ الْمُتَلازِماتِ فَلا مانِعَ مِنْ إِدارَةِ الْجَميعِ؛ لِأَنَّ فَضْلَ اللَّهِ تَعالَى قَدْ شَمِلَ الْجَميعَ".

عطية سالم، تتمة أضواء البيان مطبوع ضمن أضواء البيان، ج: 8، ص: 117.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع العناية بالمصطلحات العلمية، ومما ورد من ذلك:

26-2: 0 مُتَلازِمَةُ داوْن (في الطِّبِّ): اضْطِرابٌ وِراثِيٌّ يُسَبِّبُهُ الانْقِسامُ غَيْرُ الطَّبيعِيِّ في الخَلايا، وَهِيَ تَنْتُجُ عَنْ تَغَيُّرٍ في الكروموسوماتِ، وَتُؤَدِّي إلى وُجودِ خَلَلٍ في المُخِّ والجِهازِ العَصَبِيِّ، وإعاقاتٍ ذِهْنِيَّةٍ واضْطِرابات في مَهاراتِ الجِسْمِ الإِدْراكِيَّةِ والحَرَكِيَّةِ، وَكَذَلِكَ ظُهور بَعْضِ العُيوبِ الخَلْقِيَّةِ في أَعْضاءِ الجِسْمِ

وَوَظائفه. سُمِّيَتْ بهذا الاسْمِ نِسْبَةً إلى الطَّبيبِ البريطانيِّ جون لانغدون داوْن الذي كانَ أَوَّلَ مَنْ وَصَفَ هذِهِ المُتَلازِمَةَ عام 1862م.

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال مصطفى فهمي (1408هـ= 1988م، تاريخُ الطِّبْع) يُتَرجم، ويَصِفُ عِيادَةً طِبِّيَّةً:

"فَهَذِهِ العِيادَةُ بالذّاتِ تَتَخَصَّصُ في إِجْراءاتِ اخْتِباراتِ فَرْزٍ لِلْحَوامِلِ قَبْلَ الوِلادَةِ، فَيَجْري اخْتِبارُ السّائِلِ المُحيطِ بالجَنينِ الذي لَمْ يولَدْ بَعْدُ؛ بَحْثًا عَنْ أَيِّ مُؤَشِّراتٍ لِأَمْراضِ الشُّذوذِ الوِراثِيِّ مِثْلِ مُتَلازِمَةِ داون".

زولت هار وريتشارد هتون، التنبؤ الوراثي، ترجمة: مصطفى فهمي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 130، ص: 11.

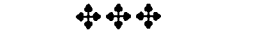

27: ملازم اسم

* المُلازِمُ: رُتْبَة في الْجَيْشِ والشُّرْطَةِ.

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال محمد رشيد رضا (1317هـ= 1899م، تاريخُ الطَّبْع):

"ثُمَّ يُرَقَّوْنَ إلى وَظيفَةِ مُلازِمٍ ثانٍ، وَبَعْدَ أَنْ يَقْضوا سَنَةً في إِتْمامِ دُروسِهِمْ يَخْرُجونَ مِنَ المَدْرَسَةِ بِرُتْبَةِ مُلازِمٍ أَوَّلَ".

مجلة المنار، ج: 2، ص: 447.

28: ملازمة اسم

28-1: * المُلازَمَةُ: المُماسَّةُ والمُلاصَقَةُ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ (37هـ= 657م) يَوْمَ صِفّينَ:

"عِبادَ اللهِ: اتَّقُوا اللهَ وَغُضّوا الأَبْصارَ. وَوَطِّنوا أَنْفُسَكُمْ على المُنازَلَةِ والمُجاوَلَةِ

والمُبارَزَةِ والمُناضَلَةِ والمُجالَدَةِ والمُعانَقَةِ والمُكادَمَةِ والمُلازَمَةِ".

الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تح: أبي الفضل، ج: 5، ص: 11.

*****

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ (ت: 170هـ= 787م):

"المُواتَنَةُ: المُلازَمَةُ والمُقارَبَةُ، وفي قِلَّةِ التَّفَرُّقِ".

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 8، ص: 242.

وقال الجاحظ (ت: 255هـ= 869م):

"وَلَيْسَ فِي الأَرْضِ شَيْئانِ يَتَشابَكانِ مِنْ فَرْطِ إرادةِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما لِطِباعِ صاحِبِهِ.. حَتَّى يَصيرَ الْتِحامُهُما الْتِحامَ الخِلقةِ والبِنْيةِ لا كالْتِحامِ المُلامَسَةِ والمُلازَمَةِ إِلّا كَما يوجَدُ مِنِ الْتِحامِ قَضيبِ الكَلْبِ بِفَرْجِ الكَلْبَةِ".

الجاحظ، الحيوان، تح: هارون، ج: 2، ص: 57.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة تحرير المسكوكات وتحريرها في مداخلها الفرعية.

✣✣✣

29- ملتزم اسم

29-1: * المُلْتَزَمُ: ما بَيْنَ بابِ الكَعْبَةِ والحَجَرِ الأَسْوَدِ؛ لأَنَّ النَّاسَ يَعْتَنِقُونَهُ، أَيْ: يَضُمُّونَهُ إِلَى صُدُورِهِمْ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال النَّبِيُّ ﷺ (ت: 11هـ= 632م):

«بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقامِ مُلْتَزَمٌ ما يَدْعُو بِهِ صاحِبُ عاهَةٍ إِلّا بَرَأَ».

المعجم الكبير للطبراني، تح: السلفي، ج: 11، ص: 321.

وقال العَبَّاسُ بْنُ عَبْدِالمُطَّلِبِ (ت: 32هـ= 652م):

"ثُمَّ قامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَخَذَ أَيْدِيَهُما [أَيْ عُتْبَةَ ومُعَتِّب ابْنَيْ أَبِي لَهَبٍ] وانْطَلَقَ بِهِما يَمْشِي بَيْنَهُما حَتَّى أَتَى بِهِما المُلْتَزَمَ... فَدَعا ساعَةً، ثُمَّ انْصَرَفَ والسُّرُورُ يُرَى في وَجْهِهِ".

ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح: علي عمر، ج: 4، ص: 56.

*****

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال أبو الماهر (نحو: 150هـ= 767م):

"قَدِمَ المَنْصُورُ لِلْحَجِّ...فَسَمِعَ رَجُلًا في المُلْتَزَمِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ ظُهُورَ البَغْيِ والفَسادِ في الأَرْضِ، وما يَحُولُ بَيْنَ الحَقِّ وَأَهْلِهِ مِنَ الطَّمَعِ".

الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، تح: العاني، ج: 1، ص: 325، 326.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال النَّوَوِيُّ (ت: 676هـ= 1277م):

"وإذا أرادَ الخُروجَ مِنْ مَكَّةَ إلى وَطَنِهِ طافَ للوَدَاعِ، ثُمَّ أَتَى المُلْتَزَمَ فالْتَزَمَهُ".

النووي، الأذكار، تح: بسام عبد الوهاب، ص: 348، 349.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

✣✣✣

30: ملتزم اسم

* المُلْتَزِمُ: الشَّخْصُ الَّذي كانَ يَتَعَهَّدُ بِدَفْعِ الضَّرائِبِ إِلَى الدَّوْلَةِ في مُقابِلِ أَنْ يَجْمَعَها مِنَ الفَلاحِينَ، وَيَجْمَعُ لِنَفْسِهِ فَوْقَها زِيادَةً تَحْتَ اسْمِ الفائِدَةِ.

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

ورد في وثائق المحاكم الشرعية (نحو: 920هـ= 1514م):

"هَذا ما يُفَسِّرُهُ الادِّعاءُ المَرْفوعُ مِنَ الشّمسيّ شَمْسِ الدين السَّعْدي إبْراهيم (حوالي 920هـ) ناظِرِ الذَّخيرَةِ الشَّريفَةِ على السَّيفيّ قَنْصُوَةَ الذِّمِّيّ مُلْتَزِم ناحِيَةِ منية البُرْجِ بالقليوبية بِما عَلَيْهِ مِنَ المالِ الميريّ".

أيمن أحمد محمد، العثمانيون ونظاما الالتزام والأمانات في مصر في القرن السادس عشر، ص: 20.

*****

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال الجَبَرْتِيُّ (ت: 1237هـ= 1822م):

"وَحَضَرَتْ جَماعَةٌ مِنَ المُلْتَزِمينَ والفَلّاحِينَ يَشْكُونَ وَيَتَظَلَّمُونَ مِنَ المَذْكُورِينَ".

الجبرتي، عجائب الآثار، ج: 1، ص: 152.

✣✣✣

31: [illegible] اسم

* المَلْزَمُ: المَلْجَأُ والمَوْضِعُ. (ج) مَلازِمُ.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال الطِّرِمّاحُ بنُ حَكيمٍ (ت: 125هـ= 742م):

وَشِعْبٍ تُكَفِّئُ فِيهِ السَّماءُ*** أَفاوِيقَ غابِقَةً صابِحَهْ

شَدِيدِ مَلازِمِ غِزْلانِهِ*** غَزِيرِ المُرُوَّجِ والسّارِحَهْ

ديوان الطِّرماح، تح: عزّة حسن، ص: 87.

✣✣✣

32: ملزم اسم

32-1: * المِلْزَمُ: خَشَبَتانِ مَشْدودةٌ أَوْساطُهما بِحَديدَةٍ، تَكونُ مَعَ الصَّياقِلَةِ والأَبّارينَ. (ج) مَلازِمُ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال أبو علْقَمَةَ (170هـ= 787م، مِنْ شَواهِدِ الخَليلِ بنِ أَحْمَدَ) يُخاطِبُ الحَجّامَ:

"انظُرْ ما آمُرُكَ به فاصْنَعْه لا كَمَن أُمِرَ فضيّعَه: ائتِ غَسْلَ المحاجِمَ، واشْدُدْ قَصَبَ المَلازِم".

الخليل، العين، تح: المخزومي وآخر، ج: 4، ص: 237.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

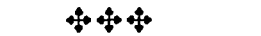

33: ملزمة اسم

* المِلْزَمَة: كُرّاس مِنْ ثَماني صَفَحاتٍ أَوْ سِتَّ عَشْرَةَ صَفْحَةً أَوِ اثْنَتَيْنِ وثَلاثينَ صَفْحَةً، عَلى حَسَبِ تَقْسيمِ اللَّوْحِ مِنَ الوَرَقِ.

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال مُحَرِّرُ مَجَلَّةِ الأُستاذِ (1310هـ = 1892م، تاريخُ الطَّبْعِ):

"فَقَدْ طُبِعَتْ هَذِهِ المِلْزَمَةُ الأَخيرَةُ قَبْلَ مُراجَعَةِ تَصْحيحِها".

مجلة الأستاذ، ج: 1، ص: 72.

34: ملزمة اسم

34-1: * المِلْزَمَةُ: آلَةُ تَثْبيتٍ وَشَدٍّ، تُتَّخَذُ مِنَ النُّحاسِ ونَحْوِهِ، تَتَكَوَّنُ مِنْ فَكَّيْنِ يُقْفَلانِ أَوْ يُفْتَحانِ، تُسْتَخْدَمُ لِأَغْراضٍ شَتّى.

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال القَلْقَشَنْدِيُّ (ت: 821هـ= 1418م):

"المِلْزَمَةُ... وهِيَ آلَةٌ تُتَّخَذُ مِنَ النُّحاسِ ونَحْوِهِ، ذاتُ دَفَّتَيْنِ يَلْتَقِيانِ على رَأْسِ الدَّرْجِ حالَ الكِتابَةِ؛ لِيَمْنَعَ الدَّرْجُ مِنَ الرُّجوعِ عَلى الكاتِبِ، ويُحْبَسُ بِمِحْبَسٍ على الدَّفَّتَيْنِ".

القلقشندي، صبح الأعشى، ج: 2، ص: 470.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة، مع ضرورة العناية بالقرارات المجمعية للمجامع اللغوية وبخاصة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والالتزام برموز المنهج، وتوثيقها وفق ورودها في أول قرار لها، ومن ذلك:

34-2: و ـــ: الآلَةُ التي تَقْبِضُ على الأَوْراقِ، وتُعَلَّقُ بالحيطانِ أَوْ لا تُعَلَّقُ. (مج) (ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قال مجمع القاهرة (1353هـ= 1934م، تاريخ الطبع):

"المِلْزَمَةُ: الآلَةُ التي تَقْبِضُ على الأَوْراقِ، وتُعَلَّقُ بالحيطانِ أَوْ لا تُعَلَّقُ".

مجلة مجمع القاهرة، ج: 1، ص: 48.

❖❖❖

اسم

35-1: * المَلْزومُ: المَدينُ، وَهِيَ بِتاءٍ.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قالَ محمدُ بْنُ إِسْحَاقَ (ت:151هـ= 768م):

"فَسَمِعَ عَدِيٌّ وَبَسْبَسُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ جِوَارِي الْحَاضِرِ وَهُمَا يَتَلَازَمَانِ عَلَى الْمَاءِ، وَالْمَلْزُومَةُ تَقُولُ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا تَأْتِي الْعِيرُ غَدًا أَوْ بَعْدَ غَدٍ، فَأَعْمَلُ لَهُمْ، ثُمَّ أَقْضِيكَ الَّذِي لَكَ".

ابن هشام، السيرة النبوية، تح: تدمري، ج: 2، ص: 260.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات وشواهدها تحت هذه الصيغة.

❖❖❖

36: ملزومية **اسم**

36-1: * المَلْزومِيَّةُ (عِنْدَ المَناطِقَةِ والأُصولِيِّينَ): اقْتِضاءُ الشَّيْءِ لِشَيْءٍ آخَرَ وُجودًا وَعَدَمًا.

(ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الفَخْرُ الرّازِيُّ (ت: 606هـ= 1210م):

"وَتَمَامُ الْإِشْكَالِ أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَاهِيَّةِ بِلَوَازِمِهَا لا يُفِيدُ الْوُقُوفَ عَلَى نَفْسِ تِلْكَ الْمَاهِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا فِي الشَّيْءِ إِنَّهُ الَّذِي يَلْزَمُهُ اللَّازِمُ الْفُلَانِيُّ، فَهَذَا الْمَذْكُورُ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ أَمْرًا مَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ اللَّازِمُ أَوْ لِخُصُوصِيَّةِ تِلْكَ الْمَاهِيَّةِ الَّتِي عَرَضَتْ لَهَا هَذِهِ الْمَلْزُومِيَّةُ".

تفسير الرازي، ج: 24، ص: 129.

*****

(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)

قال محمودُ بنُ أبي بَكْرٍ الأَرْمَوِيُّ (682هـ= 1283م):

"وَلِقائِلٍ أَنْ يَقولَ: مَلْزومِيَّةُ الشَّيْءِ لِغَيْرِهِ لا تَقْتَضي وُقوعَهُ ولا صِحَّةَ وُقوعِهِ".

الأرموي، التحصيل من المحصول، تح: أبي زنيد، ج: 2، ص: 11.

- وهكذا تُستوفى بقيةُ الدلالات الاصطلاحية وشواهدها تحت هذه الصيغة.

خامسا. ضوابط التنسيق

من أهم المهام التي يتوجب على لجان التنسيق بالمعجم التاريخي مراجعتها وتدقيقها حتى يخرج المعجم في أحسن صورة وأبهى حُلَّةٍ أن يتأكدوا من تطبيق كل ضوابط المنهج من حيث الترتيب الخارجي والداخلي، والصياغة المعجمية في تعريف المدخل، ومراعاة ضوابط معالجة الأفعال والمصادر والمشتقات والأعلام، وذكر المعلومات الصرفية مثل ضبط عين الماضي والمضارع ضَبْط حركةٍ وعبارةٍ، واستيفاء المداخل المعجمية في الجذر، والتزام ضوابط الاستشهاد، والرموز، والضبط بالشكل ضبطًا تامًّا، وضوابط الإحالة بين الجذور، وتوثيق المعلومات الببليوجرافية، وغير ذلك من الأمور التي وردت في المنهج.

- وأهم ما ينبغي مراجعته ما يأتي:

أولا- المعاني الكلية:

- **التأكد من دقة تحديد المعاني الكلية بعد القراءة الواعية المتأنية للمادة.** على أن تكتب بطريقة أفقية، ومن ذلك:

المعاني الكلية:

1. المُلازَمَةُ والمُداوَمَةُ. 2. الإجْهادُ والتَّعَبُ.

ثانيًا- ضبط عين الماضي والمضارع ضبط عبارة:

- يُتأكَّد مما يأتي:

1- ضبط عين الفعل الماضي الثلاثي وكذلك مضارعه ضَبْط حركةٍ وعبارةٍ في آن واحد، على النحو الموضح بالمنهج.

تنبيه: الماضي الأجوف ومضارعه لا يحتاجان إلى ضبط العين؛ لأن حرف المد "العلة" يُسبق دائمًا بحركة من جنسه، وكذلك الفعل الناقص.

2- ارتباط بعض الدلالات بحركة معينة للمضارع.

3- لا يجمع بين حركتين للفعل المضارع في مدخل واحد في صيغة واحدة كـ(فَعَلَ) إلا إذا اتحدت الدلالات والمصادر. ومن ذلك:

*جَبَلَ (بِفَتْح الباءِ) اللهُ الْخَلْقَ، يَجْبُل وَيَجْبِلُ (بِضَمِّ الباءِ وَكَسْرِها) جَبْلًا، وَجِبِلَّةً: خَلَقَهُمْ.

4- ننصح بالاستعانة في مراجعة ضبط عين الفعل بكتب الأبنية والأفعال وبعض المعاجم، مثل:

- ديوان الأدب للفارابي (ت350هـ).
- كتاب الأفعال لابن القوطية (ت367هـ).
- كتاب الأفعال للسرقسطي (ت400هـ).
- كتاب الأفعال لابن القطاع (ت515هـ).
- القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت817هـ).
- تاج العروس للزَّبِيديّ (ت1205هـ)، وبه تحقيقات وتحريرات مهمة.

ثالثًا- المصادر:

- يُتأكَّد مما يأتي:

1- ذكر المصادر في المدخل الفعلي بعد ضَبْطِ عين المضارع ضَبْطَ حَرَكَةٍ وعبارةٍ.

2- ذكر جميع المصادر الثلاثية (القياسي والسماعي منها) التي نصت عليها المعاجم أو وردت في الشواهد، وتقديم القياسي منها على السماعي، على النحو الموضح بالمنهج.

3- مراعاة ترتيب المصادر حسب الحركات إذا تساوت في قياسيتها، كما في:

* مَلَكَ (بِفَتْح اللامِ) فُلانٌ، يَمْلِك (بِكَسْرِ اللامِ)، مَلْكًا، ومُلْكًا، ومِلْكًا: تَزَوَّجَ.

و ـــ الْمَرأةَ وبها: تَزَوَّجَها.

و ـــ الْوَلِيُّ الْمَرْأَةَ: مَنَعَها أَنْ تتزوَّجَ.

و ـــ فُلانٌ الْعَجِينَ مَلْكًا: عَجَنَهُ فأَنْعَمَ عَجْنَه وأجادَهُ.

و ـــ الشَّيْءَ مَلْكًا، ومُلْكًا، ومِلْكًا، ومَلَكَةً، ومَمْلَكَةً، ومَمْلُكَةً، ومَمْلِكَةً، وتَمْلُكًا (والأخير عَن اللِّحْيانيّ): اسْتَبَدَّ بِه.

4- حَذْف جميع المصادر القياسية غير الثلاثية إلا في حالتين:

أولاهما: ما جاء من مزيد الثلاثي على وزن: "أَفْعَلَ" أو "فاعَلَ" ـ وكان مهموز الفاء ـ مثل: "آزَرَ" و"آنَسَ" فيُذكر مصدرهما وإن كان قياسيًّا؛ لتتضح صيغته، أهو من " أَفْعَلَ " أم من "فاعَلَ".

ثانيتهما: الجمع بين المصادر القياسية والسماعية، وتقديم القياسي على السماعي، مع الأفعال غير الثلاثية في حالة وجود مصادر شاذة أو نادرة، كما في:

* تَمَلَّقَ فُلانٌ فُلانًا وله تَمَلُّقًا وتِمْلاقًا: تَوَدَّدَ إِلَيْه، وتَلَطَّفَ لَهُ.

*ناضَلَ فلانٌ عَنْ فلانٍ وَنَحْوِهِ نِضالًا ومُناضَلَةً وَتِنْضالًا ونِيضالًا: دافَعَ وتَكَلَّمَ عَنْهُ بِعُذْرِهِ وحاجَجَ.

5- إذا اختلفت المصادر باختلاف الدلالات خُصِّصَتْ كل دلالة بمصادرها، كما في النموذج السابق الخاص بالجذر "م ل ك".

ويُنصح في ذلك الاستعانة بالقاموس المحيط للفيروزآبادي، وتاج العروس للزَّبِيدِي، مع ضرورة المقارنة بينهما وبين المعاجم التي نقل عنها صاحب اللسان. مع مراعاة هذه النقطة جيدًا في ترتيب الدلالات.

6- إفراد المصادر المتمحضة للاسمية في المداخل الاسمية، ومن قبيل ذلك أسماء الأجناس المعنوية؛ كـ (العِلْم، والفَضْل، والحياء، والنَّصْر، والفَهْم، والقيام، والقعود، والضَّوْء، والنُّور والزَّمان، والضَّرْب، والأكل، والنوم، والحُمْرة، والصُّفْرة، والحُسْن، والقُبْح)؛ لأن أسماء الأجناس المعنوية تدل على المعنى الكلي المجرد، أي الصورة الذهنية العامة، فهي تشير إلى ما في عقول الناس وأفهامهم من معرفة

الجنس، لا إلى الواحد من هذا الجنس، وفي هذه الحالة تكون دلالة المصادر اسمية قُصِدَ بها حقائق مدلولاتها لا حدوث الفعل، كما في قولنا: العِلْمُ نورٌ.

7- نسبة الصيغ المصدرية السماعية أو النادرة أو الشاذة منسوبة لأصحابها في حالة ورود ذلك في المعاجم وكتب اللغة والنحو والصرف، مع ذكر تاريخ وفاة من نُسِبَتْ إليه بين قوسين، كما في النماذج السابقة.

8- وضع المدخل الفعلي الذي لم تنص المعاجم على مصدره تحت أقرب مصدر موافق له بِنْيَةً ودلالة، على النحو الموضح بالشرح التفسيري للمنهج.

رابعًا- المشتقات:

- يُتأكَّد مما يأتي:

1- عدم إيراد المشتقات القياسية إذا لم يكن في المدخل الفعلي مشتق سماعي.

2- الجمع بين المشتق القياسي والسماعي في حالة النص على المشتقات السماعية، مع تقديم القياسي.

ومن ذلك:

* أَمْكَنَتْ الضَّبَّةُ والجَرادَةُ: باضتْ أو جَمَعَتِ البَيْضَ فِي جوْفِها أو بَطْنِها، فَهِيَ مُمْكِنٌ، ومَكُونٌ. (والثّاني عَنِ الكِسائِيّ).

3- النص على جموع المشتقات الواردة في الشواهد الاستعمالية والمعاجم.

4- إفراد المشتقات المتمحضة للاسمية أو التي اكتسبت دلالة مصطلحية في المداخل الاسمية نحو:

* الضّابِطُ: رُتْبَةٌ أَوْ لَقَبٌ في الْجَيْشِ والشُّرْطَةِ.

5- أن المشتقات أو المصادر التي لم تنص المعاجم على فعلها يصاغ لها فعل من مادتها يكون مدخلا فعليًّا لها، ويُؤَرَّخ لحالته الاستعمالية بعبارة: "**ولم يُسْتَعْمَل هذا الفعل من قبل ووردت بعض مشتقاته أو مصادره**"؛ ومن ثَمَّ يُؤَرَّخ تحت هذا المدخل الفعلي لمشتقاته أو مصادره.

خامسًا- التأريخ للأعلام وأسماء البلدان:

يُتأكَّدُ أن للأعلام المؤرخ لها دلالاتٍ ومفاهيمَ خاصةً، مثل: أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته، وأسماء الملائكة، والأنبياء، وأسماء الأديان والملل والنحل، والأعلام المؤثرة في التاريخ العربي، كأسماء الخلفاء وأئمة المذاهب الدينية والفلسفية والمدارس العلمية ورموز الإبداع الشعري والنثري، وأسماء الشهور، ونحو ذلك. على أن يُؤَرَّخَ للعلم في بطاقة واحدة.

ففي جذر (ق د ر) قد استُعملت صيغة (قدير) اسمًا لله تعالى، فتُخصُّ بمدخل في الأسماء، ويُؤَرَّخُ لها كالآتي:

* القَديرُ: اسْمٌ مِنْ أَسْماءِ اللهِ تَعالى (صِفَةٌ غالِبَةٌ).

وفي جذر (ح م د) قد استُعمل اسم المفعول (مُحَمَّد) اسمًا، فيُخصُّ بمدخل في الأسماء، ويُؤَرَّخُ له كالآتي:

* مُحَمَّدٌ: عَلَمٌ على غَيْرِ واحِدٍ، أَعْظَمُهُمْ نَبِيُّ المُسْلِمينَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ بْنِ عَبْدِالمُطَّلِبِ بْنِ هاشِمٍ (ت: 11هـ= 632هـ)، الذي أَرْسَلَهُ اللهُ بالرِّسالَةِ الخاتِمَةِ، وأَوْحَى إليهِ القُرْآنَ الكريمَ كِتابَ المُسْلِمينَ المُقَدَّسَ ودُسْتورَ حَياتِهِمْ.

وفي جذر (ب ك ك) قد استُعملت (بَكَّة) اسمًا لمكان، فتُخصُّ بمدخل في الأسماء، ويُؤَرَّخُ لها كالآتي:

* بَكَّةَ: من أَسْماءِ مَكَّةَ المُكَرَّمة.

سادسًا- الترتيب:

- يُتأكَّد مما يأتي:

1- وضع النجمة (*) أمام المدخل الجديد.

2- وضع (و ــ) بديلًا عن تكرار صيغة المدخل عند تعدد دلالاته.

3- مراجعة ترتيب الأفعال وفقًا للضوابط المقررة في المنهج.

4- تأخير الفعل المبني للمجهول إذا نصت عليه المعاجم بعد المبني للمعلوم المتفق معه في الصيغة، ثلاثيًا كان أو رباعيًا.

5- ضرورة التنظير للمدخل الثلاثي المضعف مُطْلَقًا، وينظر له بأبواب (نَصَرَ، ضَرَبَ، مَنَعَ، فَرِحَ) على النحو الموضح بالمنهج.

6- **ترتيب الأسماء ترتيبًا ألفبائيًا**، مع مراعاة تقديم الألف اللينة على الهمزة؛ مثل "الباز" قبل "البأز"، و"المُلاءَة" على "المَلأ".

7- **مراعاة التشديد وهمزة المد ونحو ذلك في ترتيب المداخل**، فيُقَدَّم مدخل "المَلآن" على "المَلأَة".

8- **الجمع بين المداخل الاسمية المتفقة رسمًا ودلالة بصرف النظر عن اختلاف حركة ضبط البنية**، على النحو الموضح بالشرح التفسيري للمنهج.

9- **مراعاة الترتيب التاريخي الدلالات** شريطة عدم مخالفة الترتيب الصرفي للمادة المعجمية؛ لأن الترتيب الصرفي ثابت لا يتغير، على النحو الموضح في المنهج.

10- مراعاة اللزوم والتعدي في ترتيب الدلالات، على النحو الموضح بالمنهج.

11- **تقديم النكرة على المعرفة** والفصل بينهما في توسيمين مختلفين، إذا نصت المعاجم على دلالة خاصة للنكرة تختلف عن دلالة المعرفة. **ومن ذلك:**

* **قَطاف** (كقَطام): الأَمَةُ.
* **القَطافُ**: أَوانُ جَنْيِ الثَّمَرِ.

12- **تقديم المداخل الأساسية على الفرعية**، مع إثبات الرمز (o) قبل المداخل الفرعية، ومن ذلك:

* **اللُّزومُ**: الثَّباتُ والدَّوامُ.
o **لُزُومُ ما لا يَلْزَمْ**: وُجوبُ ما لا يَجِبُ.

13- ضرورة مراعاة الفصل بين الدلالة المعجمية للفعل والدلالة الوظيفية، حيث تُحرَّر الدلالات المعجمية تحت توسيم الفعل، والدلالات الاصطلاحية تحت توسيم الأداة، **وذلك على النحو الآتي:**

1: ظن فعل

*ظَنَّ (كَنَصَرَ) فُلانٌ الشَّيْء يَظُنُّ ظَنًّا: عَلِمَهُ بِغَيْرِ يَقِين إلخ المعاني الواردة.

وبعد الانتهاء من الدلالات المعجمية لـ(ظن) ننتقل إلى توسيم آخر، على النحو الآتي:

2: ظن أداة

o ظَنَّ (في اصْطِلاحِ النُّحاةِ): أَداةٌ ناسِخَةٌ، تَدْخُلُ على المُبْتَدَأ والخَبَرِ فتَنْصِبُهما معًا.

o ظَنَّ وأَخَواتُها: تَعْبِيرٌ يُطْلَقُ على "ظَنَّ" الوَظِيفِيَّةِ وَبَقِيَّةِ الْأَدَواتِ الَّتِي تَلْحَقُ بِها وَتَعْمَلُ عَمَلَها، مِثْل: عَلِمَ، رَأَى، وَجَدَ، دَرَى، أَلْفَى، جَعَلَ، تَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ، خالَ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ.

مع مراعاة أَنَّ توسيم الأداة (ظن) يأتي في الترتيب بعد المدخل الثلاثي (ظَنَّ) وقبل مجيء المداخل المزيدة، مع ضرورة وضع علامة المدخل الفرعي (o) قبل الأدوات.

14- توحيد المناسبة بين المدخل الفعلي وفاعله (فلان، الشيء، الدابة إلخ) في عملية الترتيب، مع حَذْف كل ما هو زائد لا يضيف جديدًا، فمثلا إذا كان المعنى في المدخل السابق منسوبًا لـ(فلانٌ) والمدخل اللاحق منسوبًا لـ(فلانٌ) أيضًا، فتحذف كلمة (فُلانٌ) من المدخل اللاحق.

سابعًا- التعريف المعجميّ:

- يُتأكَّد مما يأتي:

1- أن التعريف يتصف بالاختصار والإيجاز ما أمكن، والسهولة والوضوح، وتجنُّب الإبهام أو اللَّبس، واستخدام الشائع المألوف من المعاني دون المهجور أو المبهَم الذي يحتاج إلى شرح.

2- تجنُّب الدَّوْر والإحالة إلى مجهول.

3- مراعاة نوع اللفظ (الاسم، الوصف، الفعل إلخ).

ثامنًا- الاستشهاد:

- يتأكَّد مما يأتي:

1- تحري الشاهد الأقدم تاريخيًّا قدر الوسع.

2- صحة الشاهد على المدخل المُحَرَّر بِنْيَةً ودلالةً.

3- مجيء الشواهد من نصوص المصادر الأساسية لا من المعاجم.

4- إثبات ما انفردت به المعاجم من دلالات، والاستدلال عليها بأقدم نص معجمي، ونسبته لصاحب المعجم وعصره إلا إذا نص المعجم على راوٍ أو قائل معين، نحو: قال الأصمعي أو قال اللحياني، عندئذ ينسب الشاهد لقائله المذكور في المعجم.

5- الرجوع -عند انفراد المعاجم بدلالة ما- إلى المؤلفات التي ظهرت في بدايات حركة التأليف اللغوي أو المعجمي؛ مثل:

- "العين" للخليل بن أحمد (ت170هـ).
- "التقفية في اللغة" للبندنيجي (ت284هـ).
- جمهرة اللغة لابن دريد (ت 321هـ).

وكتب اللغة والرسائل اللغوية في القرن الثالث الهجري مثل:

- كتب أبي زيد الأنصاري (ت215هـ).
- كتب الأصمعي (ت216هـ).
- كتب أبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ).

مع الاستعانة بـالمعاجم الآتية:

- تهذيب اللغة للأزهري (ت370هـ).
- المحيط لابن عباد (ت385هـ).
- "المخصص" لابن سيده (ت458هـ).

- التكملة والذيل والصلة للصاغاني (ت650هـ).
- العُباب للصاغاني أيضًا.
- "تاج العروس" للزَّبِيدِيّ (ت1205هـ).

6- الجمع بين الشاهد المعجمي والشاهد الاستعمالي نثرًا كان أو شعرًا إذا كان الشاهد المعجمي أقدم من الشاهد الاستعمالي في عصره.

7- ضرورة الالتزام بالترتيب المنصوص عليه عند ذكر الشاهد؛ إذ يُرَتَّب على هذا النحو:

(رمز العصر، فالتخوم الزمنية للعصر، فقائل النص، فالتاريخ الدقيق للنص، فالعبارة التوضيحية للشاهد -إذا تطلبها السياق- فالشاهد نفسه، فاسم المستعمل الأول، فالمعلومات الببليوجرافية للمصدر أو الديوان).

وذلك على النحو الآتي:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132ه/749م)

قال أَبو وَجْزَةَ السَّعْدِيُّ (ت: 130هـ =747م) يصف جَمَلًا:

عَلَى قَعُودٍ قَدْ وَنَى وَقَدْ لَغِبْ

بِهِ مَسِيحٌ وبَرِيحٌ وَصَخَبْ

ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: هارون، ج: 1، ص: 240.

8- يُصَدَّرُ النَّص باسم قائله وتاريخ النص، نحو:

(ع) (133 هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال ابنُ هَرْمَةَ (ت: 176هـ=792م) يَمْدَحُ:

9- التأريخ للقرآن الكريم، والحديث النبوي وفق الضوابط المقررة في المنهج والشرح التفسيري.

10- ينسب الشاهد الشعري أو النثري إلى قائل بعينه، وإلى سنة محددة ما أمكن ذلك، فإن تعذر استُعين بالقرائن، فإن تعذر فتاريخ وفاة القائل، على النحو

الموضح تفصيليًّا في المنهج.

- مع التَّنبُّهِ إلى أنه إذا حُدِّدَ تاريخ النص بواسطة القرائن فلابُدَّ من ذكر هذه القرينة في تحرير المدخل. على النحو الآتي:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال سَعْدُ بْنُ أبي وَقّاصٍ (10هـ= 631م) حينَ مَرِضَ في حِجَّةِ الوَداعِ للنَّبِيِّ ﷺ:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ (5هـ=626م) للنَّبِيِّ ﷺ في أَحْداثِ بني قُرَيْظَةَ حينَ تابَ اللهُ ﷻ على أبي لُبابَةَ:

11- الشاهد المجهول قائله يُحَرَّر على النحو الآتي:

(ع) (133 هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الشّاعِرُ (321هـ=915م، مِنْ شَواهِدِ ابْنِ دُرَيْدٍ) يَصِفُ جاهَ قَوْمِهِ وَسُلْطانَهُمْ:

تنبيه: يُلْحَظ في هذا الشاهد أننا أرخنا له بتاريخ وفاة ابن دريد؛ لأن كتابه أقدم كتاب ورد فيه النص مع مراعاة عدم وضع رمز الوفاة (ت:)؛ لأن التاريخ المذكور هو تاريخ قول النص لا تاريخ وفاة الشاعر.

12- الرواة المجهولون الذين لم نقف على أسمائهم وتواريخ وفياتهم تُحَرَّر أقوالهم على النحو الآتي:

(ع) (133 هـ/750م) إلى (656هـ/1258م)

قال الهَمْدانيُّ (206هـ=821م، مِنْ شواهد أبي عَمْرٍو الشَّيْبانِيِّ):

مع ملاحظة أننا أرخنا لنصه بوفاة أبي عمرو الشيباني دون وضع رمز الوفاة (ت:)؛ لأنه ربما عاش بعد أبي عمرو، لكنَّ تلقي النص لا يتعدى حياة أبي عمرو.

13- إذا أُخِذَ النص من كتاب معاصر توفي صاحبه بعد الطبع أو ما زال

على قيد الحياة فيؤرخ للنص عندئذ بتاريخ الطبع، وينُصّ على هذه القرينة. ويُحرَّر على النحو الآتي:

(ح) (1214هـ/1799م) إلى (1441هـ/2020م)

قالَ سَعْدُ مِكّاوي (1382هـ= 1962م، تاريخُ الطَّبْعِ):

14- التمهيد للشاهد بعبارة توضح معناه، نحو: قال -يصف كذا- أو قال: يمدح، أو يهجو، أو يتغزل... ونحو ذلك، ويُمهَّد للشاهد بالفعل المضارع قدر الإمكان نحو: (يُخاطِبُ، يَتَغَزَّل، يَمْدَح، يَصِف)، ومن ذلك:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قالَ النَّبِيُّ ﷺ (ت: 11هـ=632م) يُخاطِبُ رَجُلًا:

- أما إذا اتضح الشاهد وتم معناه، فلا حاجة إلى وضع مقدمة له.

15- صحة نسبة العبارة المعجمية في حالة إذا كان المعجم منتميًا إلى عصر الدول والإمارات؛ لأنها -غالبًا- تنقل عن معاجم العصر العباسي.

16- صحة نسبة الشاهد إلى صاحبه وتاريخه وعصره في حالة الاستشهاد من كتب النحو والفقه والتفسير وشراح الحديث والمصطلحات العلمية ونحو ذلك؛ لأن هذه الكتب كثيرًا ما ينقل بعضُها عن بعض؛ فمثلا إذا أُخِذَ شاهد من كتاب فقهي في عصر الدول والإمارات، فيُراجَع جيدًا؛ لأن مؤلف الكتاب قد يكون نقلها عن كتاب في العصر العباسي، أو أن هذا الشاهد يمثل رأي المذهب الذي استقرت قواعده في العصر العباسي وصارت مقولاته تُنقل من عصر إلى آخر، مع مراعاة طرائق التأليف في التراث العربي والإسلامي؛ نحو: المتن والحاشية والهامش، وذلك عند البحث عن المستعمل الأول للشاهد.

17- يُخَفَّفُ مِنَ الشّاهِد الطويل بحيث يقتصر على موضع الشاهد دون إخلال بالمعنى.

18- ضرورة مراجعة ضبط الشاهد ضبطًا تامًّا، مع الفصل بين شطري

البيت بـ(***)، ومراجعة البيت الشعري جيدًا من الناحية العروضية.

19- مراعاة مجيء الشاهد القرآني والحديث والنثريّ في أول السطر، والشاهد الشعريّ في وسط السطر.

20- وضع النقطة في نهاية النص المقتَبس لا علامة التكملة (...).

تنبيه مهم جدًّا: التأكد من وجود ثلاثة شواهد على كل دلالة في العصر الإسلامي متى توفرت هذه الشواهد للدلالة المذكورة، لتمثّل لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نثرًا أو شعرًا. وتُرَتَّب تاريخيًّا وفق الأقدم فما يليه. فإن لم تتوفر الثلاثة معًا استُشهد بما أمكن العثور عليه شاهدًا كان أو شاهدين.

تاسعًا- الإحالة:

يُتأكَّد مما يأتي:

1- ذكر الرباعي المجرد المضاعف في مادته الثلاثية ويشرح فيها، وينص عليه أيضًا في ترتيب رسمه الهجائي محالا في شرحه على مادة الثلاثي منه، فتُذكر مادة "حصحص" مثلًا قبل "حصص" محالة في شرحها إلى مادة الثلاثي "حصص"، حيث يعالج الرباعي المضاعف تحت أصله الثلاثي بشرط اتحاد أصل المعنى بينهما، أما إذا اختلّ دلالة الرباعي عند حمله على الثلاثي فيجب عندئذ تحرير هذا الرباعي في رسمه.

2- **فصل الواوي من اليائي:** على النحو الموضح بالمنهج والشرح التفسيري.

3- معالجة الأفعال التي صُدِّرَتْ بالتاء المبدلة من الواو إبدالًا دائمًا مثل: "تَجِه" و"تقى"، تحت مادتها الأصلية وتذكر في ترتيبها الهجائي من حرف التاء محالة في شرحها إلى المادة الأصلية في مادتـــي"و ج هـ"، و"و ق ي ".

- وكذلك الأفعال التي دخلها القلب في جميع تصاريفها مثل: "أَسْتَنَ" مقلوب "أَسْنَت" يُذكر مقلوبها في مادته مع الإشارة إلى الفعل المقلوب عنه.

4- **تُحَرَّر الإحالات على النحو الآتي:**

إبان: اسم

* الإِبّان: (انظر: أ ب ن).

وذلك دون ذِكْر تعريفٍ للمدخل المحال؛ لأن المعنى وشواهده في المدخل المحال إليه.

5- يُحذف حرف العطف الواو من الإحالات، فلا يقال: (وانظر) بل (انظر:...).

عاشرًا- الوَسْم:

- يراعى فيه ما يأتي:

1- التثبت من تحديد الفئة الكلامية الكبرى التي ينتمي إليها المدخل. ووسوم الفئات الكلامية المستعملة في المعجم التاريخي للغة العربية ثلاثة:

أ) وسم [فعل]: ويندرج تحته جميع الصيغ الفعلية.

ب) وسم [اسم]: ويندرج تحته جميع الصيغ الاسمية، والمصادر والمشتقات التي تمحضت للاسمية أو اكتسبت دلالات مصطلحية.

جـ) وسم [أداة]: ويندرج تحته كل الكلمات والحروف الوظيفية.

مع ضرورة الفصل بين الدلالة المعجمية والدلالة الوظيفية في ذلك، فمثلا الفعل (بات) يُصَنَّفُ في دلالته المعجمية في توسيم (فِعْل)، وفي دلالته الوظيفية من حيث كونه من أخوات "كان" فإنه يُوسَّم (أداة).

2- يُنَصّ على المدخل المُوَسَّم بصيغة التنكير، وإنْ تعددت صيغ المدخل التي يجوز الجمع بينها وفق ضوابط المنهج فإنه يُفْصَلُ بينها في التوسيم بشرطة مائلة /.

ومن ذلك:

1: آبنوس/ آبنوس/ آبنوس/ أبنوس اسم

* الآبَـنوسُ، والآبِنوسُ، والآبُنوسُ، والأَبَنوسُ: شَجَرٌ كَبِيرٌ مِنْ أَجْوَدِ الأَشْجارِ

الخَشَبِيَّة، خَشَبُهُ صُلْبٌ ثَقِيلٌ أَسْوَدُ اللَّوْنِ لَمّاعٌ، أَوْراقُهُ مُرَكَّبَةٌ رِيشِيَّةٌ، يُصْنَعُ مِنْ خَشَبِهِ بَعْضُ الأَدَواتِ وَالتُّحَفِ. واحِدَتُه بِتاءٍ. (مع)

حادي عشر- مستويات الاستعمال:

- يُتَأَكَّدُ مما يأتي:

1- النص على مستويات الاستعمال، مثل: الممات والمهجور، والمهمل وغير المستعمل.

2- النصّ على المولد والدخيل والمعرب والمحدث.

3- النص على الحقل الدلالي الخاص للمصطلحات العلمية.

ثاني عشر- الرموز والمختصرات:

- يُتأكد من ذكر الرموز والمختصرات في مواضعها، مع ضرورة:

- المحافظة على اللون الخاص بتحديد رمز العصر، نحو (ق س)

ثالث عشر- توثيق النصوص (المعلومات الببليوجرافية):

التأكد عند توثيق النصوص من مراجعة الضوابط المنصوص عليها في الشرح التفسيري للمنهج، وينبغي على المراجع مراجعة المصدر نفسه للتأكد من اسم المؤلف والمحقق ورقم الجزء والصفحة.

رابع عشر- العبارات المُوَحّدة:

- يُتَأَكَّد من الالتزام بالعبارات الثابتة في أثناء التقديم والتمهيد لشواهد القرآن وقراءاته والحديث النبوي، والشعر ورواياته، على النحو الموضح في الشرح التفسيري للمنهج.

- وكذلك يُتأكد من الالتزام بالعبارات المنهجية التي ترد عند اشتقاق فعل وردت بعض مشتقاته أو مصادره؛ حيث يُنَصُّ في تحريره على عدم استعماله من قبل حرصًا على تسجيل حالته التاريخية بدقة، وذلك بتقييده بعبارة مثل: (ولم يُسْتَعْمَلْ هذا الفعلُ من قبلُ، واستُعمِلتْ بعضُ مُشتقّاتِهِ أو مَصادِرِه)، أو (ولم

يُسْتَعْمَلْ هذا الفعلُ من قبلُ، واستُعملتْ بعضُ مُشتقّاتِهِ)، أو (ولم يُسْتَعْمَلْ هذا الفعلُ بهذا المعنى من قبلُ، واستُعملتْ بعضُ مُشتقّاتِهِ)

خامس عشر- علامات الترقيم والتنصيص:

يُتأكَّدُ مما يأتي:

1- مراعاة النجمة (*) في ذكر المدخل الرئيس مفصولا بينها وبين المدخل كما هو في النسخة التجريبية كما في (* أَلِفُ الاثْنَيْنِ:...)، مع التنصيص على العلامة الفرعية (o) قبل المداخل الفرعية والمسكوكات.

2- تنصيص الشواهد على النحو الآتي:

- القرآن الكريم: يُوضع بين ﴿...﴾.

- **النص الذي يقدم له بـ: قالَ النَّبِيُّ ﷺ (ت: 11هـ= 632م)**: يوضع بين «...».

- **النصوص النثرية**: توضع بين "...". ويلحق بها ما جاء من أقوال الصحابة والتابعين في المرويات الحديثية.

- وضع الرجز المشطور بين نجمتين (*.....*) لئلا يلتبس بالنثر، والبيت الشعري يوضع بين شطريه ثلاث نجمات (.....***.....) للفصل بين الصَّدْرِ والعجُز لئلّا يتداخلا.

3- لا يفصل بين شواهد العصر الإسلامي بنجوم فاصلة، بل يتلو بعضها بعضًا مباشرة دون فَصْل، على النحو الآتي:

(س) (1 هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال أبو سُفْيانَ بْنُ الحارِثِ (3هـ= 624م) يَرُدُّ على حَسّانَ يَوْمَ أُحُد:

حَسِبْتُمْ جِلادَ القَوْمِ حَوْلَ بُيوتِكُمْ*** كَأَخْذِكُمْ في العَيْرِ أَرْطالَ آنُكِ

ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج: 1، ص: 101.

وقال النَّبيُّ ﷺ (ت: 11هـ= 632م):

«وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلى حَديثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كارِهونَ، أَوْ يَفِرّونَ مِنْهُ صُبَّ في أُذُنَيْهِ الآنُكُ يَوْمَ القِيامَةِ».

ابن بطال، شرح البخاري، تح: ياسر إبراهيم، ج: 9، ص: 554.

4- عدم وضع مناسبة الشاهد بين اعتراضيتين، بل يُنَصّ عليها مباشرة، كما في البيت السابق.

5- تجنب الفواصل بين الأسطر تجنبا نهائيًّا.

6- كل كلمة ترد في الشاهد يصلح الاستشهاد بها لابد من تمييزها باللون الأحمر، ومن ذلك:

* أَدْأَبَ فُلانٌ نفْسَهُ في الأَمْرِ: أَجْهَدَها فيهِ، وأَدامَها.

(س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م)

قال عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ (ت: 40هـ= 661م) يَذْكُرُ شروطَ التَّوْبَةِ:

"وأَنْ يَعْزِمَ على أَن لا يَعودَ، وأنْ تُدْئِبَ نَفْسَكَ في طاعَةِ اللهِ كما أَدْأَبْتَها في المَعْصِيَةِ".

أبو حيان، البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود وآخرين، ج: 8، ص: 288.

سادس عشر- الضبط:

يُتَأَكَّدُ مما يأتي:

1- الاقتصار في الضبط على ما يُلْبِس، مع عدم النص على ضبط ما قبل الحركات الطويلة (أحرف المد: الألف والواو والياء)؛ لأن الحركة قبلها دائمًا من جنسها، إلا إذا كانت الواو أو الياء حرفًا صحيحًا، كالواو في (نَوْم)، والياء في (بَيْتَ)، فهذه يُضبط ما قبلها. وأما الألف فما قبلها مفتوح دائمًا، ومن ثَمَّ فلا يحتاج ما قبلها إلى ضبط.

2- ينبغي ضبط اسم المستعمل ضبطًا مُوثَّقًا تامًّا، على النحو الآتي:

(د م) (657 ه/1259م) إلى (1213ه/1798م)

قال الرَّسْعَنِيُّ (ت: 661هـ=1253م):

سابع عشر- عدد المداخل، ومراجعة الترقيم:

بعد الانتهاء من المادة كاملة يراجع عدد المداخل، والترقيم في كل مدخل.

سادسا : الملاحق النهائية

الملحق الأول. المعجم التاريخي للغة العربية في ضوء التخطيط اللغوي

التخطيط اللغوي إجراء منهجي تقوم به المؤسسات المعنية بالشأن اللغوي، كالمجامع اللغوية ومراكز التعريب إلخ؛ بهدف الحفاظ على الهُويَّة اللغوية، وتقديم حلول للقضايا اللغوية في المجتمع، كتنقية اللغة من اللحن الداخلي والخارجي، وتعليم اللغة لأبنائها ولغير أبنائها، ورصد التطور اللغوي، وصناعة المعاجم، وتوحيد المصطلحات اللغوية إلخ.

ويمر التخطيط اللغوي بخمس مراحل، هي:

1) تحديد المشكلة اللغوية.

2) التحليل البيئي القائم على التحليل الرباعي لرصد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

3) تحديد الأهداف أو القرارات من واقع التحليل البيئي.

4) وضع خطة تنفيذية للأهداف المحدَّدة.

5) المتابعة والتقويم المستمر للتنفيذ. وللتخطيط اللغوي مدى زمني قريب (يستغرق تنفيذه فترة قصيرة)، ومدى بعيد (يستغرق تنفيذه فترة طويلة) قد تمتد لسنوات.

ويقدِّم العنصر الآتي من هذا الدليل تحليلا رباعيًّا لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية، يتضمن نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات للوضع الراهن للمشروع، ثم عرض مصفوفة القوى والفرص؛ بغرض تحديد مخرجات التحليل الرباعي لمشروع المعجم التاريخي للغة العربيَّة في صورة أهداف أو قرارات تُقتَرح على المجلس العلمي لاتحاد المجامع لمناقشتها وإقرارها وترتيبها وفق درجة الأولوية، وتحويلها إلى خطة تنفيذية تمثل الإجراءات العملية لإنجاز المشروع.

[1]. التحليل الرباعي لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية

نقاط القوة	نقاط الضُعف
1) اللغة العربية من أكبر اللغات الإنسانية على مستوى المعجم والمساحة الجغرافية وعدد الناطقين بها من العرب وغيرهم؛ إذ يستعملها المسلمون في كل بقاع الأرض؛ لأنها لغة الدين، فهي ذات مكانة دوليَّة ودينيَّة متميزة، فضلا عن كونها أمَّ اللغات السامية، وقد شهدت تطورًا في ألفاظها وتوسعًا كبيرًا في دلالاتها عبر تاريخها الطويل.	1) افتقار اللغة العربية إلى معجم تاريخي بالمفهوم العلمي للمصطلح، رغم ثراء المكتبة العربية بالمعاجم المختلفة، مع صعوبة تفعيل توصيات المؤتمرات والأعمال العلمية بصناعة معجم تاريخي للغة العربية.
	2) الافتقار إلى مدونة تاريخية ممثلة للغة العربية في العصور المختلفة، تكون أساسًا لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية.
2) ثراء الموروث العربي المدوَّن نصيًّا في مختلف الفنون والعلوم والمعارف الإنسانية المتنوعة.	3) تشتت الجهود المبذولة في مجال الصناعة المعجمية، وعدم توحيدها لإنجاز مشروع قومي موحَّد يمثل اللغة العربية.
3) وجود مجامع لغوية في العالم العربي تقوم على الحفاظ على اللغة العربية وصناعة معاجمها، وتعريب علومها، ورصد ما استُحدِث من ألفاظها وأساليبها ومصطلحاتها، إلخ.	4) عدم توافر منهج علمي موحد يخطط بصورة تطبيقية لصناعة معجم تاريخي للغة العربية، واقتصار معظم المحاولات على التنظير ومحاكاة مناهج أجنبية قد لا تتوافق مع الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية.
4) وجود علماء وخبراء لغويين، وكفاءات من الباحثين والمحررين المتخصصين في المعجمية العربية والحوسبة اللغوية.	5) حاجة الكفاءات اللغوية إلى التدريب على صناعة المعاجم التاريخية القائمة على المدونات اللغوية على وجه الخصوص.
5) توافر الرؤى التنظيرية والتجارب الفردية والمؤسسية التي تمهِّد لصناعة معجم تاريخي للغة العربية.	6) النظرة التقليدية السائدة للعمل المعجمي على أنه نوع من التأليف القائم على مجرد الخبرة اللغوية والمعجمية؛ وليس صناعة تقتضي دراسة جدوى وخطة استراتيجيَّة وتنفيذيَّة، وفق سياسات التخطيط اللغوي.
6) وجود نماذج للمعاجم التاريخية لعدد من اللغات يمكن الاسترشاد بها في التخطيط لصناعة معجم تاريخي للغة العربية.	

الفرص	
1) حرص كثير من حكماء الأمة (وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي، حاكم الشارقة وعضو المجلس العلمي للاتحاد) على دعم الهُوِيَّة اللغوية في العالم العربي، وتمويل المشروعات اللغوية الكبرى التي تعجز عن تمويلها الهيئات اللغوية.	1) التكاليف المادية الباهظة التي تتطلبها صناعة المعجم التاريخي في بناء المدونة وتوفير المصادر ومراحل التحضير والتحرير والمراجعة والطباعة والإخراج.
2) التقدم التكنولوجي وتوافر قدر كبير من البرامج والكفاءات المتخصصة في بناء المدونات اللغوية، وحوسبة اللغة العربية ومعالجتها آليًا.	2) عدم اكتمال (نجاح) بعض المحاولات الجادة التي نهض بها مجمع القاهرة لصناعة معجم تاريخي للغة العربية، ووجود بعض المحاولات الحديثة التي تسعى إلى صناعة معجم تاريخي للغة العربية خارج نطاق اتحاد المجامع العربية.
3) رغبة اتحاد المجامع اللغوية في تحقيق النداءات القديمة المتجددة للمجتمع اللغوي - في كثير من المؤتمرات والندوات والأعمال اللغوية - بضرورة توحيد الجهود لصناعة معجم تاريخي للغة العربية.	3) عدم دقة برامج التعرف الضوئي(OCR) على أشكال الكتابة العربية وتنوع خطوطها وحركاتها في النصوص المُختزَنة في صيغة غير قابلة للتحرير.
4) تطلُّع كثير من الباحثين إلى دراسة التطور التاريخي لدلالات ألفاظ اللغة العربية، وبخاصة في المجالات البحثية المتقدمة مثل التوسيم الدلالي والتاريخي للألفاظ عند بناء المدونات اللغوية.	4) عدم وجود تطبيق حاسوبي للتحرير المعجمي، وعدم إتاحة معظم تطبيقات المعالجة الحاسوبية للعربية.
5) توافر كم هائل من المصادر الرئيسة: التراثية والحديثة، والمعاجم العامة والمتخصصة، في صيغة إلكترونية.	5) الحاجة إلى تدريب فريق التحرير على التعامل مع المدونة التاريخية للمعجم، وإنشاء البطاقة المعجمية، واستيعاب منهج التحرير، والقدرة على العمل المنزلي (عن بعد) على منصة متاحة على خادم على الشّابكة العنكبوتية.
6) اهتمام كثير من الأقسام اللغوية في الكليات والجامعات العربية بتدريس مقررات المعجم والدلالة والحوسبة اللغوية والتدريب المتخصص في الصناعة المعجمية وبناء المدونات.	6) الحاجة إلى نظام تحكم آلي يُدار على الشابكة، يقوم بربط فريق العمل من المحررين والخبراء والمقررين والمبرمجين واللجنة العليا، ويتولى توزيع المهام في المراحل المختلفة، ومتابعة معدلات الإنجاز، وإجراء الإحصاءات المختلفة، وحل المشكلات التقنية الطارئة، والتغذية المستمرة للمدونة.

[2]. مصفوفة القوى والفرص لمشروع المعجم التاريخي للغة العربيَّة

الجدول الآتي يرصد مصفوفة القوى والفرص؛ لتحديد مخرجات التحليل الرباعي للمعجم، وترتيبها وفق درجة الأولوية.

نقاط الضعف	نقاط القوة	مصفوفة الفرص والتحديات + نقاط القوة والضعف
١) افتقار اللغة العربية إلى معجم تاريخي بالمفهوم العلمي للمصطلح، رغم ثراء المكتبة العربية بالمعاجم المختلفة، مع صعوبة تفعيل توصيات المؤتمرات والأعمال العلمية بصناعة معجم تاريخي للغة العربية. ٢) الافتقار إلى مدونة تاريخية ممثلة للغة العربية في العصور المختلفة، تكون أساسًا لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية. ٣) تفتت الجهود المبذولة في مجال الصناعة المعجمية، وعدم توجيهها لإنجاز مشروع قومي موحَّد يمثل اللغة العربية. ٤) عدم توافر منهج علمي موحد يخطط بصورة تطبيقية لصناعة معجم تاريخي للغة العربية، واقتصار معظم المحاولات على التنظير ومحاكاة مناهج أجنبية قد لا تتوافق مع الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية. ٥) حاجة الكفاءات اللغوية إلى التدريب على صناعة المعاجم التاريخية القائمة على المدونات اللغوية على وجه الخصوص. ٦) النظرة التقليدية السائدة للعمل المعجمي على أنه تأليف القائم على الغيرة اللغوية والمعجمية؛ وليس صناعة تقتضي دراسة جدوى وخطة إستراتيجية وتنفيذية وفق سياسات التخطيط اللغوي.	١) اللغة العربية من أكبر اللغات الإنسانية على مستوى المعجم والمساحة الجغرافية وعدد الناطقين بها من العرب وغيرهم؛ إذ يستعملها المسلمون في كل بقاع الأرض؛ لأنها لغة الدين، فهي ذات مكانة دولية ودينية متميزة، فضلًا عن كونها أمَّ اللغات السامية، وقد شهدت تطورًا في ألفاظها ونموًا كبيرًا في دلالاتها عبر تاريخها الطويل. ٢) ثراء الموروث العربي المدوَّن نصيًّا في مختلف الفنون والعلوم والمعارف الإنسانية المتنوعة. ٣) وجود مجامع لغوية في العالم العربي تقوم على الحفاظ على اللغة العربية وصناعة معاجمها، وتعريب علومها، ورصد ما استُجِدَّ من ألفاظها وأساليبها ومصطلحاتها ... إلخ. ٤) وجود علماء وخبراء لغويين، وكفاءات من الباحثين والمعربين المتخصصين في المعجمية العربية والحوسبة اللغوية. ٥) توافر الرؤى التنظيرية والتجارب الغربية والمؤسسية التي تمهِّد لصناعة معجم تاريخي للغة العربية. ٦) وجود نماذج للمعاجم التاريخية لعدد من اللغات يمكن الاسترشاد بها في التخطيط لصناعة معجم تاريخي للغة العربية.	×

الفرص	استثمار نقاط القوة والفرص المتاحة	التغلُّب على نقاط الضعف باستثمار الفرص المتاحة
١) حرص كثير من حكماء الأمة (وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي، حاكم الشارقة وعضو المجلس العلمي للاتحاد) على دعم الهويّة اللغوية في العالم العربي. وتمويل المشروعات اللغوية الكبرى التي تعجز عن تمويلها الهيئات اللغوية.	• استثمارًا للنقطة الأولى والثالثة من نقاط القوة والفرصة الأولى والثالثة والرابعة: يتولى اتحاد المجامع اللغوية – برعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي – مشروع صناعة معجم تاريخي للغة العربية، يكون مشروعًا قوميًّا يمثّل الأمة العربية وفق سياسات التخطيط اللغوي لاتحاد المجامع العربيّة.	• تَغَلُّبًا على النقطة الأولى والثالثة والسادسة من نقاط الضعف بالإفادة من الفرصة الأولى والثالثة والرابعة: يتمُّ توحيد الجهود تحت مظلة اتحاد المجامع اللغوية العربية – برعاية صاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي – للتخطيط الإجرائي لمشروع معجم تاريخي يمثّل الأمة العربية. ويقوم على الأسس الحديثة في الصناعة المعجمية ويحقق سياسات التخطيط اللغوي لاتحاد المجامع العربية.
٢) التقدم التكنولوجي وتوافر قدر كبير من البرامج والكفاءات المتخصصة في بناء المدونات اللغوية، وحوسبة اللغة العربية ومعالجتها آليًّا.	• ومن نقاط القوة الأولى والرابعة والخامسة والفرصة الثالثة والخامسة: توضَع خريطة زمنيّة بالعصور التاريخية للغة منذ العصر الجاهلي حتى العصر الحديث.	• واستدراكًا للنقطة الثانية من نقاط الضعف باستغلال الفرصة الأولى والثانية والخامسة: يَتمُّ بناء مدوَّنة تاريخيّة تتضمن كمًّا هائلا من المصادر التي تمثل اللغة العربية في عصورها المختلفة، تكون مكنزًا للمادة اللغوية اللازمة لصناعة المعجم التاريخي.
٣) رغبة اتحاد المجامع في تحقيق النداءات القديمة المتجددة للمجتمع اللغوي - في كثير من المؤتمرات والندوات والأعمال اللغوية - بضرورة توحيد الجهود لصناعة معجم تاريخي للغة العربية.	• وإفادةً من النقطة الثانية والثالثة والرابعة من نقاط القوة والفرصة الأولى والثانية والخامسة: تُعدُّ قوائم بالمصادر الأساسيّة والمساعدة التي تمثّل المادة اللغوية اللازمة لتحرير المعجم والاستشهاد التاريخي.	• ومعالجةً للنقطة الرابعة من نقاط الضعف باستثمار الفرصة الثالثة والخامسة: يوضَع منهجٌ (تطبيقي) موحَّد لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية، يتميَّز بالمرونة وقابلية التحديث، ويُبيّن مع التمثيل إرشادات تفصيلية لعمليات التحرير والمراجعة والتداول.
٤) تطلُّع كثير من الباحثين إلى دراسة التطور التاريخي لدلالات الألفاظ العربية، وبخاصة في المجالات البحثية المتقدمة مثل التوسيم الدلالي والتاريخي للألفاظ عند بناء المدونات اللغوية.	• واستثمارًا للنقطة الثانية من نقاط القوة والفرصة الأولى والثانية والخامسة: يَتمُّ بناء مدوَّنة تاريخيّة تتضمن كمًّا هائلا من المصادر التي تمثّل اللغة العربية في عصورها المختلفة لصناعة المعجم التاريخي.	• تَغَلُّبًا على النقطة الخامسة من نقاط الضعف بالإفادة من الفرصة السادسة: يتمُّ تدريب فريق العمل على المنهج الموحَّد لتحرير المعجم التاريخي. وعلى التحرير (المنزلي) عن بعد، والتعامل الحاسوبي مع المدونة في مراحل العمل المختلفة.
٥) توافر كم هائل من المصادر الرئيسة: التراثية والحديثة في صيغة إلكترونية.	• وتأسيسًا على النقطة الرابعة والخامسة والسادسة من نقاط القوة والفرصة الثالثة والخامسة: يوضَع منهجٌ (تطبيقي) موحَّد لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية، يتميَّز بالمرونة وقابلية التحديث، ويُبيّن مع التمثيل إرشادات تفصيلية لعمليات التحرير والتنسيق.	
٦) اهتمام كثير من الأقسام اللغوية في الكليات والجامعات العربية بتدريس مقررات المعجم والدلالة والحوسبة اللغوية والتدريب المتخصص في الصناعة المعجمية وبناء المدونات.	• وإفادةً من النقطة الرابعة من نقاط القوة والفرصة السادسة: يَتمُّ تكوين فريق عمل متنوع التخصصات من اللغويين والعلميين والمبرمجين والإداريين لإنجاز المهام المختلفة في كل مراحل العمل بالمشروع.	

التحديات	استثمار نقاط القوة في مواجهة تحديات المشروع	التغلُّب على نقاط الضعف وتحديات المشروع
١) التكاليف المادية الباهظة التي تتطلبها صناعة المعجم التاريخي لبناء المدونة وتوفير المصادر ومراحل التحضير والتحرير والتنسيق والطباعة. ٢) عدم اكتمال (نجاح) بعض المحاولات الجادة التي نهض بها مجمع القاهرة لصناعة معجم تاريخي للغة العربية، ووجود بعض المحاولات الحديثة التي تسعى إلى صناعة معجم تاريخي للغة العربية خارج نطاق اتحاد المجامع العربية. ٣) عدم دقة برامج التعرف الضوئي OCR على أشكال الكتابة العربية وتنوع خطوطها وحركاتها في النصوص المُختزَنة في صيغة غير قابلة للتحرير. ٤) عدم وجود تطبيق حاسوبي للتحرير المعجمي، وعدم إتاحة معظم تطبيقات المعالجة الحاسوبية للعربية. ٥) الحاجة إلى تدريب فريق التحرير على التعامل مع المدونة التاريخية للمعجم، وتصميم بطاقة التحرير المعجمي، واستيعاب منهج التحرير، والقدرة على العمل المنزلي (عن بعد) على المنصة. ٦) الحاجة إلى نظام تحكم آلي يُدار على الشابكة، يقوم بربط فريق العمل من المحررين والخبراء والمقررين والمبرمجين واللجنة العليا، ويتولى توزيع المهام في المراحل المختلفة، ومتابعة معدلات الإنجاز، وإجراء الإحصاءات المختلفة، وحل المشكلات التقنية الطارئة، والتغذية المستمرة للمدونة.	○ استثمارًا للنقطة الأولى والثالثة من نقاط القوة في مواجهة التحدي الأول والثاني: يُسنَد إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية لمؤسسة علمية كبرى هي اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية برعاية صاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي. • وإفادةً من النقطة الأولى والثانية من نقاط القوة في مواجهة التحدي الأول والثالث والرابع والسادس: يَتمُّ بناء مدوَّنة تاريخيَّة تتضمن كمًّا هائلا من المصادر التي تمثل اللغة العربية في عصورها المختلفة، تكون مكنزًا للمادة اللغوية اللازمة لصناعة المجعم التاريخي، وتتيح إمكانيات ووظائف متقدِّمة في التحرير المعجمي. ○ ولمواجهة التحدي الثاني باستغلال النقطة الرابعة والخامسة والسادسة من نقاط القوة: يوضَع مَنهجٌ (تطبيقي) موحَّد لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ويتميَّز بالمرونة وقابلية التحديث، ويُبيَّن مع التمثيل إرشادات تفصيلية للتحرير والتنسيق. • وللتغلُّب على التحدي الرابع والسادس باستغلال النقطة الثالثة من نقاط القوة: يوفَّر OCR بدقة عالية في التعرف الضوئي على النص العربي، ويُمكَّن من وظائف البحث وتحديد الشواهد وقصِّها من النصوص المدخَلة بالماسحات الضوئيَّة والمُختزَنة. • واستثمارًا للنقطة الرابعة والسادسة من نقاط القوة في مواجهة التحدي الرابع: تُنشَأ قاعدة بيانات أوليَّة تتضمن الجذور والمداخل المعجمية المراد تحريرها.	○ تَغلُّبًا على نقاط الضعف الأولى والثالثة والسادسة، ومواجهةً للتحدي الأول والثاني: توحَّدُ الجهودُ تحت مظلة اتحاد المجامع اللغوية العربية ـ برعاية صاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي ـ للتخطيط الإجرائي لمشروع معجم تاريخي يمثِّل الأمة العربية، ويحقق سياسات التخطيط اللغوي لاتحاد المجامع العربيَّة. • ومعالجةً للنقطة الثانية من نقاط الضعف والتحدي الأول والثالث والرابع والسادس: تُبنَى مدوَّنة تاريخيَّة تتضمن كمًّا هائلا من المصادر التي تمثل العربية في عصورها المختلفة، وتتيح إمكانيات ووظائف متقدِّمة في التحرير المعجمي. • وتلافيًا لنقطة الضعف الرابعة وتغلبًا على التحدي الثاني: يوضَع منهجٌ موحَّد لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية، يتميَّز بالمرونة وقابلية التحديث. • ومعالجةً لنقطة الضعف الخامسة والتحدي الخامس: يُدرَّب فريقُ العمل على المنهج الموحَّد لتحرير المعجم التاريخي، وعلى التحرير عن بعد، والتعامل الحاسوبي مع المدونة في المراحل المختلفة. • وحَلًّا لنقطة الضعف السادسة والتحدي السادس: تُصمَّم منظومةٌ حاسوبية للمشروع تتيح الإدارة الإلكترونية للفريق، والتحرير عن بُعد، والتحكم في عمليات الإسناد والتداول بين المحررين والمراجعين والمقرر العام، ومتابعة الإنجاز، وحل المشكلات التقنية الطارئة، والتغذية المستمرة للمدونة.

[3]. القرارات المقترحة وفق مخرجات مصفوفة القوى والفرص

1) إسناد إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية لمؤسسة علمية كبرى هي اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية برعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي.

2) وضع منهج (تطبيقي) موحَّد لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية، يتميز بالمرونة وقابلية التحديث، ويبين مع التمثيل إرشادات تفصيلية لعمليات التحرير والمراجعة والتداول.

3) بناء مدوَّنة تاريخيَّة تتضمن كمًّا هائلا من المصادر التي تمثل اللغة العربية في عصورها المختلفة، تكون مكنزًا للمادة اللغوية اللازمة لصناعة المجمع التاريخي، وتتيح وظائف متقدِّمة في التحرير المعجمي.

4) وضع خريطة زمنيَّة بالعصور التاريخية للغة العربية منذ أول تسجيل للنصوص العربية في عصر ما قبل الإسلام حتى العصر الحديث.

5) توفير قاعدة بيانات أوليَّة تتضمن الجذور والمداخل المعجمية المراد تحريرها.

6) تكوين فريق عمل متنوع التخصصات من اللغويين والعلميين والمبرمجين والإداريين لإنجاز المهام المختلفة في كل مراحل العمل بالمشروع.

7) تدريب فريق العمل على المنهج الموحَّد لتحرير المعجم التاريخي، وعلى التحرير (المنزلي) عن بعد، والتعامل الحاسوبي مع المدونة في مراحل العمل المختلفة.

8) توفير ماسح ضوئي للنصوص ذي دقة عالية في التعرف الضوئي على النص العربي، ويمكِّن من وظائف البحث وتحديد الشواهد وقصِّها من النصوص المدخلة بالماسحات الضوئيَّة في صورة غير قابلة للتعديل.

9) إنشاء قاعدة بيانات أوليَّة تتضمن الجذور والمداخل المعجمية المراد تحريرها.

10) تصميم منظومة حاسوبية للمشروع تتيح الإدارة الإلكترونية للفريق، والتحرير المنزلي (عن بعد)، وتوزيع المهام، والتحكم في عمليات الإسناد والتداول بين المحررين والخبراء ومقرري اللجان والمقررين العامين، ومتابعة معدلات الإنجاز، وحساب المكافآت، والإحصاءات المطلوبة، وحل المشكلات التقنية الطارئة، والتغذية المستمرة للمدونة.

[4]. الأهداف الإستراتيجية والتنفيذيَّة لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية

1. التخطيط الإجرائي للمشروع وفق السياسة اللغوية لاتحاد المجامع اللغوية:

1.1. التحليل البيئي (الداخلي والخارجي) لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للمشروع.

2.1. مناقشة مقترحات المجلس العلمي واتخاذ القرارات التأسيسية ووضع الخطة التنفيذية.

3.1. تشكيل الهيكل التنظيمي للجنة العليا واللجان التنفيذية بفريق العمل.

4.1. توفير مصدر التمويل وتجهيز البنية التحتية اللازمة لإنجاز العمل.

5.1. تقدير المدة الزمنية لإنجاز المشروع.

6.1. وضع تصور (قابل للتحديث) عن مراحل العمل المختلفة.

2. منهج موحَّد لصناعة المعجم التاريخي للغة العربية:

1.2. الاسترشاد بالتجارب المعجمية الرائدة في وضع منهج موحد يقره المجلس العلمي للمشروع.

2.2. تميز المنهج بالمرونة وقابلية التغذية والتحديث المستمر من واقع الملحوظات العملية.

3.2. تحديد الخريطة الزمنية التي تمثل العصور التاريخية في حياة اللغة العربية.

4.2. بيان أنواع الوحدات المعجمية المراد تحريرها في كل جذر.

5.2. توضيح مراحل العمل المختلفة (التحرير، المراجعة، التدقيق، الاعتماد).

6.2. تقديم إرشادات تفصيليَّة للتحرير (إنشاء البطاقة، اختيار الشاهد، التوثيق، تعريف المدخل، الترميز، ترتيب المداخل والدلالات، المعاني الكلية، الإحالة إلخ).

7.2. إعداد نموذج تطبيقيّ لتقريب صورة النسق التحريري للمواد المعجمية.

3. المنظومة الحاسوبية لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية:

1.3. بناء مدونة تاريخية ممثلة للغة العربية في عصورها المتعاقبة.

2.3. استضافة المدونة على خادم قوي لاستيعاب عمليات التحرير الآلي والإدارة عن بُعد.

3.3. توفير المصادر الممثلة لكل عصر من العصور التاريخية الخمسة وفق معايير علمية.

4.3. توفير ماسح ضوئي ذي دقة عالية في التعرف الضوئي على النص العربي.

5.3. إدخال المصادر المختارة على المدونة من خلال ماسحات ضوئية عالية الجودة.

6.3. توفير قاعدة بيانات للجذور والمداخل المعجمية.

7.3. إعداد منظومة إلكترونية لإدارة العمليات عن بعد (توزيع المهام، ومتابعة فريق العمل، وسجل تحرير الجذور وتداولها بين المحررين والخبراء ومقرري اللجان، والمقررين العامّين، وقياس معدلات الإنجاز).

8.3. توفير منظومة لحماية خصوصية استخدام المدونة لأغراض المعجم حصريًّا.

4. إعداد فريق العمل وتشكيل اللجان العلمية والتنفيذيَّة:

1.4. تشكيل المجلس العلمي لمشاريع اتحاد المجامع، وعلى رأسها مشروع المعجم التاريخي.

2.4. اختصاص اتحاد المجامع بكل ما يتعلق بالناحية العلمية للمشروع، وذلك وفقًا لتوصيات اللجنة العلمية والمجلس العلمي.

3.4. تشكيل لجنة علمية تختص بوضع الأسس العلمية والفنية للمشروع، ومناقشة ما يطرأ من قضايا علمية تخص المشروع، ورفع ما تستقر عليه إلى المجلس العلمي بالاتحاد لإقرارها.

4.4. تشكيل لجنة تنفيذية بمجمع الشارقة تختص بالشؤون التقنيةوالمالية.

5.4. التوصيف الوظيفي لمكونات الهيكل التنظيمي للمشروع، وتحديد اختصاصات لجان الإعداد والخطة، والتنسيق، والاعتماد إلخ.

6.4. اختيار فريق عمل من الكفاءات اللغوية في المجامع الأعضاء في الاتحاد للعمل بالمشروع.

5. تدريب فريق العمل ورفع كفاءة التحرير المعجمي:

1.5. تدريب الباحثين في المجامع الأعضاء على المنهج الموحَّد لتحرير المعجم التاريخي.

2.5. التدريب على التحرير (المنزلي)، بالدخول على المدونة والتعامل الآلي عن بعد.

3.5. إعداد نشرات دورية مطبوعة بما يُستحدَث من إرشادات التحرير والمراجعة.

4.5. إعداد مقاطع فيديو تشرح الوظائف والإمكانات المختلفة التي تتيحها المدونة للمحررين.

5.5. التدريب على الاستشهاد من خارج المدونة، وتدوين الملاحظات، وإضافة مداخل جديدة.

6.5. التوجيه المستمر للخبراء والمحررين والتواصل مع مقرري اللجان للإحاطة بمستجدات المنهج، والوظائف المستحدثة على المدونة.

6. الإدارة الإلكترونية للمشروع والتحديث المستمر:

1.6. إتاحة إمكانية إدارة العمل إلكترونيًّا (عن بُعد) بتوزيع المهام، والتحكم في سجلات الجذور والتسلسل التاريخي لعمليات الإسناد والتداول بين المحررين والخبراء والمقرر العام.

2.6. الإدارة الإلكترونية للفريق، ومتابعة الإنجاز، وحساب التكلفة، والإحصاءات المطلوبة.

3.6. تحديث مدونة المعجم التاريخي بالمصادر الجديدة.

4.6. تدقيق البيانات الببليوجرافية للمصادر المُدخَلة في المدونة.

5.6. استحداث وظائف وخيارات على المدونة، كإضافة مداخل ناقصة، وترتيب المداخل والدلالات يدويًّا وتاريخيًّا وفق المنهج، وإضافة المعاني الكلية، ونقل الشواهد إلخ.

6.6. حل المشكلات التقنية الطارئة أولا بأول وفق الملحوظات التجريبية للمحررين وللخبراء.

الملحق الثاني. المعجم التاريخي: مفاهيم معجمية

[1] التوصيف العشري للمعجم التاريخي:

تُوصَّف الأعمال المعجميَّة من خلال عشرة مقاييس حددتها الصناعة المعجمية[7]:

1) نقطة الانطلاق.
2) طريقة الترتيب.
3) العموم والخصوص.
4) عدد اللغات.
5) أعمار المستعملين.
6) حجم المعجم.
7) الفترة الزمنيَّة.
8) الهدف من المعجم.
9) نوع مستعمل المعجم.
10) شكل المعجم.

وفي ضوء هذه المقاييس يتضح ما يأتي:

أ- المعجم التاريخي من حيث نقطة الانطلاق: هو معجم ألفاظ قائم على الجذور أو الأصول اللغوية، ينطلق مستعمله من اللفظ المعين بحثًا عن المعلومات اللغوية المختلفة التي تتعلق بتصريفه، وتأصيله، واستعمالاته، ودلالاته المختلفة وما طرأ عليها من تغير عبر التاريخ؛ وليس معجمَ معانٍ يُنطَلَق فيه من المعنى أو الموضوع وصولًا إلى الألفاظ التي تندرج تحته.

ب- ومن حيث طريقة الترتيب فهو معجم قائم على الجذر، ومرتَّب هجائيًّا بحسب أوائل الجذور، والمداخل بعد تجريدها، في مقابل معاجم الأبنية، والمعاجم المرتبة صوتيًّا، أو معاجم القافية المرتَّبة حسب أواخر الجذور، أو المعاجم الألفبائية المرتَّبة وفق أوائل الكلمات بدون تجريد.

جـ- ومن حيث العموم والخصوص فهو معجم تاريخي لغوي عام يؤرِّخ لألفاظ

(7) يُنظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، 1418هـ - 1998م، ط1، ص 35.

اللغة العربية المشتركة وما طرأ عليها من تغييرات في البنية والدلالة والاستعمال عبر العصور، وليس معجمًا خاصًّا بفئة لغويَّة محدَّدة كما هو الحال بالنسبة إلى معاجم المترادفات، أو المتضادات، أو المعرَّبات، أو التعبيرات السياقية إلخ.

د- **ومن حيث عدد اللغات** فهو معجم أحادي اللغة، تتفق فيه لغة الشرح مع لغة المدخل وهي اللغة العربية، في مقابل المعاجم الثنائية أو المتعددة اللغة.

هـ- **ومن حيث أعمار المستعملين** فهو معجم للكبار وليس معجمًا للأطفال أو للمراحل المدرسية أو الجامعية التي تتدرَّج في أحجامها وفق التقدم العمري والرصيد اللغوي.

و- **ومن حيث الحجم** فهو معجم ضخم يظهر في مجموعة من الأجزاء المتتالية؛ نظرًا للعدد الهائل من المداخل التي يعالجها والمعلومات اللغوية التي يقدمها.

ز- **ومن حيث الفترة الزمنية** فهو معجم تاريخي تتابعي يصف التغيرات اللغوية التي طرأت على الرصيد اللغوي في مبانيه ومعانيه على مر العصور المتعاقبة في حياة اللغة من واقع استعمالها المدوَّن في آثارها الكتابية المختلفة، وليس معجمًا تزامنيًّا يصف الرصيد اللغوي في فترة زمنية محدَّدة من حياة اللغة كالمعاجم المعاصرة التي تغطي العصر الحديث.

ح- **ومن حيث الهدف من صناعته** فهو ليس مجرد معجمٍ وصفيٍّ يتقيَّد بمرحلة زمنيَّة محدَّدة؛ وإنما يتَّسع ليسجِّل الواقع اللغوي وما طرأ عليه من تغير في الثروة اللفظية ودلالاتها على مدى العصور التاريخية للغة. كما أنه ليس معجمًا معياريًّا يبيح أو يحظر الاستعمالات اللغوية المتداولة.

ط- **ومن حيث نوع مستعمل المعجم** فهو موجَّه في الأساس إلى المستعملين من أبناء اللغة العربية، وربما للأجانب ممن تمكَّن من اللغة العربية أو تخصص في

دراستها، في مقابل المعاجم التي صُمِّمت خِصِّيصَى للمستعمل الأجنبي.

ي- **ومن حيث الشكل** فالمعجم التاريخي للغة العربية مخطَّط له أن يصدر في صورة ورقية مطبوعة، وأخرى إلكترونية.

[2] التغير اللفظي والتغير الدلالي:

يهتم المعجم التاريخي برصد التغيرات اللغوية في اللفظ والدلالة عبر العصور المختلفة، متتبعًا ما قد يطرأ على بنية الألفاظ من تغييرات صوتية، أو استحداث ألفاظ جديدة بدلالات مبتكرة في الاستعمال وهجْر أخرى في الرصيد اللغوي، وما قد يطرأ على الدلالة من تعميم أو تخصيص أو رقي أو انحطاط أو انتقال مجازي.

[3] الخريطة الزمنية للعصور التاريخية:

الهدف الأساسي من المعجم التاريخي هو التأريخ للوحدات اللغوية (ألفاظ وتراكيب عباريَّة) وما طرأ عليها من تغير دلالي عبر عصور الاستعمال المختلفة. وعلى هذا فمن أهم الأسس التي تقوم عليها صناعة المعجم التاريخي تحديد خريطة زمنية (تقريبية) بالمراحل التاريخية التي مرت بها اللغة، وغالبًا ما تتسم كل مرحلة بملامح ثقافية وعلمية واجتماعية تنعكس في الاستعمال اللغوي مبنًى ومعنًى؛ أي بميلاد ألفاظ ومفاهيم واستعمالات لغوية جديدة مستحدثة، أو باستدعاء ألفاظ قديمة وتحميلها دلالات جديدة وفق قانون سد الحاجة اللغوية. ولتحقيق هذا المبدأ في صناعة المعجم التاريخي للغة العربية حدَّد المنهج خمسة عصور للغة العربية، هي: عصر ما قبل الإسلام، العصر الإسلامي، العصر العباسي، عصر الدول والإمارات، العصر الحديث (انظر المنهج لمطالعة الحدود الزمنية لكل عصر).

[4] حروف المباني:

هي الحروف الهجائية العربية (أ ب ت ث إلخ) التي تمثل أبوابًا كبرى في المعجم، يتضمن كلٌّ منها عددًا من الجذور يكون الحرف المعين أول أصل فيها، فتحت باب الهمزة مثلا تورد جميع الجذور التي تبدأ بالهمزة، وكذلك (الباء والتاء إلخ).

ولكل حرف من هذه الحروف خصائص مائزة يتضمنها المعجم؛ منها:

أ- **توصيف لغويٌّ:** يتضمن ترتيبه في الهجائية العربية، والوصف الرباعي لخصائصه الصوتية (المخرج، طريقة النطق، الجهر أو الهمس، التفخيم أو الترقيق).

ب- **معنًى وظيفيٌّ:** إذا كان من حروف المعاني، أو الاختصارات والرموز الكتابية. (طالع المنهج للتعرف على طريقة معالجة حروف المباني).

[5] الجذر:

مجموع الصوامت التي تمثّل أصول البنية الأساسية للكلمة، ويُكتب بأحرف مُفرَّقة (ع ل م)، وتندرج تحته جميع الصيغ الفعلية والاسمية المشتقة منه (التي تشترك في أصوله)، مثل: عَلِمَ، وتَعَلَّمَ، واسْتَعْلَمَ، وعِلْم إلخ. وقد تُعامل الكلمات غير العربية التي استعصت على التعريب والانضواء تحت مظلة الاشتقاق العربي في المعجم التاريخي معاملة الجذور من حيث الترتيب. (انظر طرائق المنهج التي حددها لمعالجة الجذور)

[6] المداخل أو الوحدات المعجمية:

هي الوحدات المفتاحية التي تشكل قوائمها مداخل المعجم، وتورد تحتها المادة المعجمية مرتَّبةً داخليًّا وفق نسق محدَّد. وتتنوع المداخل بين الفعلية والاسميَّة والوظيفية، وحدَّد المنهج خمسة أنواع من الوحدات المعجمية التي ثُبِّتَ في المعجم التاريخي للغة العربية، وهي:

أ) الكلمات الحوامل المعاني: وتعني الكلمات التي تحمل معنًى مضمونيًّا يشير إلى اسمٍ لشيءٍ ما، أو معنًى لفعلٍ ما، أو دلالة على فكرةٍ أو صفةٍ أو ماهيَّةٍ إلخ.

ب) الكلمات الوظيفية: وهي الأدوات ذات الوظيفة التركيبية مثل حروف الجر والعطف والشرط والاستفهام إلخ، والكلمات الوظيفية لا تحمل معنًى في ذاتها وإنما تسهم في المعنى الكلي للتركيب.

جـ) الكلمات المنحوتة والمركبة: وهي الكلمات المؤلَّفة اختصارًا لكلمتين أو أكثر، وتتنوع الكلمات المنحوتة وفق المدخل المنحوت، فقد يكون مدخلا فعليًّا (إذا كان المنحوت من الجملة فعلاً يدلُّ على النطق بها، مثل "بَسْمَلَ" من "بسم الله الرحمن الرحيم")، أو مدخلا اسميًّا (إذا كان المنحوت من كلمتين اسمًا، مثل "بَلْعوم" من "بَلَعَ ومِيم طَعْم والواو الزائدة")، ومن المداخل الاسميَّة المنحوت الوصفي الذي يتألف من دمج كلمتين للدلالة على صفة بمعناهما أو بأشدَّ منهما، مثل "بَرْمائيّ" من "بَرّ"، و"ماء"). ومن الوحدات المعجمية المنحوتة ما يتألَّف من كلمة صيغت من كلمتين كاملتين؛ مثل "رَأْسمال"، عَرْضحال، ما جَرَى، لا وَعْي إلخ.

د) العبارات السياقية والاصطلاحية والأمثال والمتصاحبات اللفظية: وهي كل ما دل على تصاحب لفظي بين كلمتين (أو أكثر) تتلازمان (أو تتلازم) بصورة مطَّردة، مكوِّنَةً وحدة دلاليَّة واحدة، وفي المعجم التاريخي يُؤرَّخ للتطور اللغوي للمبنى والمعنى على السواء؛ إذ يُحتكم (عند إفراد المدخل الفرعي) إلى المتصاحبات اللفظية التي تشكِّل (في مبناها) وحدة لغوية متماسكة ومستقلة، والتي تحمل (في معناها) دلالةً تصاحبيَّة محدَّدَة، قد تختلف عن مجموع الدلالات المعجميَّة لكلمات التعبير المسكوك). وعلى هذا، يُثبَت في المعجم التاريخي كل ما كان مسكوكًا (تعبيرًا اصطلاحيًّا)، أو متصاحبًا لفظيًّا، أو مثلًا من الأمثال، مادامت تتوافر فيه الشروط الآتية:

- **تواترية المصاحبة:** أي أن يكون مطردَ الاستعمال في الآثار الكتابية، وليس من قبيل الوضع الفردي أو الأساليب غير الشائعة؛ حتَّى لا يتوسَّع المعجم في رصد تعبيرات وأساليب سبق شرحها ضمنيًّا فيما سبق من مداخل فعليَّة أو اسميَّة؛ فنقع في التكرار وعدم الاتساق.

- **عدم قابلية التعديل في بنية التعبير المسكوك** تحديدًا (كما في: يُقَدِّمُ رِجْلًا وَيُؤَخِّرُ أُخرَى: أي مُتَرَدِّدًا، أو ضَرَبَ أخماسًا في أسْداس: أي تَحَيَّرَ)، بحيث لا يمكن للمستعمل (أو المحرر من بعده) أن يغيِّر في مكونات المسكوك فيخرج عن نسقه المأثور أو المألوف؛ ومن ثَمَّ نخرج عن طبيعة المعجم التاريخي التي تهتم في المقام الأول برصد البنى اللفظية وما طرأ عليها من تغيرات دلالية عبر الزمن.

- **التوافق الدلالي:** أي أن يكون للمسكوك وحدة دلالية مألوفة توافقت عليها الجماعة اللغوية، فحيثما ورد في الاستعمال اللغوي أُدركت دلالته المقصودة أو كادت. أما لو تدخَّل المحرر في تأليف دلالة المسكوك فقد يزِلّ ويقع في المحظور ويصيب العمل بالغرابة.

- **ألا يكون قد سبق تحريره في أيٍّ من المداخل الفعلية أو الاسمية لمكوناته.** وبهذا يخرج من معالجة المسكوكات ما دلَّ على:

1) أصوات الحيوانات ونحوها، مثل (صهيل الخيل، ونباح الكلب، وعواء الذئب، وخرير الماء، صليل السيوف، وصريف الأقلام إلخ) لأن أسماء الأصوات تعالج حتمًا في مداخلها الفعلية أو الاسمية.

2) أسماء المجموعات، مثل (باقة ورد، كومة حجارة، قطيع الغنم، سرب الطيور)، فهي من باب إضافة الشيء إلى لفظ جماعته، وهو من قبيل التصاحب اللفظي؛ لكنَّه لا يستقل بدلالة جديدة عن مجموع الدلالة المعجمية لكلماته. فكلمة

(قطيع) تعني جماعة الغنم أو البقر، أما إذا وردت في مثل (سياسة القطيع)؛ فهنا تكتسب معنًى تصاحبيًّا مختلفًا ينبغي رصده في المعجم التاريخي ضمن المتصاحبات اللفظيَّة.

3) الأفعال العباريَّة، مثل (اعتمد على ...، رغب عن ...، انقطع إلى ...).

هـ) الرموز والمختصرات اللغوية: والمقصود بها هنا الاقتطاع الهجائي (الذي يفيد الاكتفاء بالحرف الأول من كل كلمة في المركب الاصطلاحي لاستعماله في بنية لغوية مختصرة). وتأتي أهمية الاقتطاع الهجائي مما يُعرف بالاقتصاد اللغوي؛ ومن هنا يأتي اهتمام المعجم التاريخي برصد ما شاع في الاستعمال اللغوي من اختصارات تمثل اقتطاعات هجائية اكتسبت دلالة تقارب الدلالة الاصطلاحيَّة، ومن المفيد للدارسين أن يقدم لهم المعجم التاريخي تأريخًا لدلالات هذا النوع من الوحدات المعجمية وميلادها في الاستعمال اللغوي. ومن الرموز والمختصرات ماهو عربي، مثل "صلعم" (صلى الله عليه وسلم)، و"هـ" (هجري)، ومنها ما هو أعجمي يُعامل في المعجم التاريخي معاملة الألفاظ المعرَّبة، مثل "اليونسكو" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة).

[7] الترتيب الخارجي:

ويقصد به ترتيب جذور المعجم في نسق معين، وتُرتَّب الجذور في المعجم التاريخي ترتيباً ألفبائيًّا نظراً لسهولته في البحث والكشف عن الكلمات، وقد سبق إلى ذلك الزمخشري في أساس البلاغة، ومجمع اللغة العربية في معاجمه اللغوية، فمثلا يبدأ بباب الهمزة وتحته كل الجذور التي تبدأ بالهمزة مرتَّبةً أصولها ألفبائيًّا: الأول فالثاني فالثالث.. وهكذا.

[8] الترتيب الداخلي:

ويُقْصَدُ به ترتيب المداخل تحت الجذر وترتيب الدلالات تحت المدخل وفق نسق معين، ويحكم الترتيبُ الداخليُّ النسقَ الذي يشكِّل متن المعجم. ويتكون المتن المعجمي من نوعين يمثلان المادة المعجمية، هما: المداخل، والدلالات (والمعلومات) اللغوية الشارحة لها.

أ- **من حيث المداخل:** تُرتَّب داخليًّا بحيث تورد المداخل الفعليَّة أولا، ثم المداخل الاسميَّة ثانيًا، وكل فئة منهما تُرتَّب داخليًّا وفق نسق محدَّد (فالأفعال مثلا: تُقدَّم في ترتيبها الثلاثي على الرباعي، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي)، (انظر المنهج للوقوف على أنواع المداخل وأسس ترتيبها الداخلي في المعجم التاريخي).

ب- **ومن حيث ترتيب الدلالات:** تُرتب ترتيبًا داخليًّا بالاشتراك (أي أن تورد الدلالات المتعددة تحت المدخل الواحد الذي تشترك فيه)، على أن يُثبَت المعنى الأقدم أوَّلًا، ثم الأحدث، فالأحدث تاريخيًّا (لإمكانية تتبُّع الدلالة في العصور المتعاقبة)؛ والمعنى الحقيقي قبل المجازي؛ والمعنى الأكثر شيوعًا قبل الأقل شيوعًا؛ والمعنى الحسي قبل العقلي. ثم يُثبَت بعد المعنى رمز العصر (من العصور الخمسة)، ثم الشاهد مسبوقًا بالمستعمل الأول (قائل الشاهد أو كاتبه أو المنسوب إليه)، فتاريخ قول الشاهد فإن لم يتسير ذلك فتاريخ وفاة القائل. (طالع تفاصيل الترتيب الداخلي في المنهج)

[9] المعاني الكلية:

هي البنَى الدلالية الكُبرى أو الدلالات المحورية للجذر اللغوي التي انبثقت منها أو تفرعت عنها دلالات المداخل التي تندرج تحته. ويُحدد المنهج آلية استنباط المعاني الكلية باستقراء دلالات الجذر كافة، واستنباط المعاني الكلية

التي تجمعها، وهنا يبرز دور المحرر واجتهاده في استخلاص المعاني الكلية من مجموع دلالات مداخل الجذر. ويمكنه الاستئناس في ذلك بمقاييس اللغة لابن فارس، والمعجم الكبير لمجمع اللغة العربية. كما حدَّد المنهج موضع إثبات المعاني الكلية في صدر الجذر بعد النظائر السامية.

[10] الوَسْم:

أحد المعلومات التي يقدمها المعجم التاريخي بتحديد الفئة الكلامية الكبرى التي ينتمي إليها المدخل. ووسوم الفئات الكلامية في المعجم التاريخي للغة العربية ثلاثة:

أ- وسم [فعل]: ويندرج تحته جميع الصيغ الفعلية.

ب- وسم [اسم]: ويندرج تحته كل الصيغ الاسمية، والمصادر والمشتقات التي تمحضت للاسمية.

جـ- وسم [أداة]: ويندرج تحته كل الكلمات الوظيفية؛ نحو حروف المعاني.

[11] الإحالة:

إحدى طرائق الاقتصاد اللغوي والتماسك النصّي في المعجم التاريخي؛ حيث يُحال في تعريفات أو شروح بعض المداخل (أو الجذور) إلى المظان المناظرة، كما في الإحالة بين الجذور الواوية اليائية، وإحالة المدخل الفعلي الرباعي المجرد المضاعف (مثل: حصحص) إلى مدخل الفعل الثلاثي منه (حصص) بشرط اتفاق الأصل الدلالي، وإحالة المداخل الفعلية التي صُدِّرَتْ بالتاء المبدلة من الواو إبدالًا دائمًا (مثل: تقي) من موضع ورودها في ترتيبها الهجائي في باب [التاء] في (ت ق ي) إلى أصلها في باب [الواو] في (و ق ي)، ومن ذلك الإحالة في المسكوكات؛ إذ يشرح المسكوك في ترتيب ركنه الأول، ويذكر مرة ثانية في ترتيب الركن الثاني محالا في شرحه إلى موضع ركنه الأول (حيث التعريف الوافي للتركيب). (وانظر المنهج لمزيد من مواضع الإحالة وأمثلتها)

[12] التأصيل الاشتقاقي أو التأثيل الإيتومولوجي:

المعجم التاريخي مبني على مراعاة الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية، وإيراد كل المشتقات تحت الجذر الخاص بها. وفضلا عن ذلك فإنه يحرص على ذكر أصول الكلمات الدخيلة والمعربة -أي غير العربية- ومعانيها في لغاتها الأصلية؛ كالألفاظ الفارسية والتركية ونحو ذلك. وينص على ذلك في أول التعريف المعجميّ.

[13] التعريف المعجمي:

هو معادل لغوي للوحدة المعجمية (أو المدخل)، يحدد خصائصه وسماته الدلالية، والمعلومات الصوتية والصرفية والنحوية الأساسية المتعلقة به، وما يدل عليه في الاستعمال اللغوي الذي تؤكده الشواهد المُثبَتَة، ومعلومات الاستعمال، بحيث يتمكن مستخدم المعجم من فهم دلالة اللفظ في الاستعمال اللغوي وتطورها عبر التاريخ؛ ومن ثم استخدامه استخدامًا صحيحًا. وليس للتعريف في الصناعة المعجمية قاعدة مطردة أو مُلزمة؛ فكل تعريف يؤدي إلى توضيح المعنى على الوجه المطلوب دون خلل أو إطناب هو تعريف جيد: كالتعريف بالعبارة الشارحة، والتعريف بالمرادف، والتعريف بالمقابل إلخ. ويحدِّد منهج المعجم التاريخي شروطًا للتعريف، منها:

أ) الاختصار والإيجاز ما أمكن.

ب) السهولة والوضوح وتجنُّب الإبهام أو اللَّبس والغموض الدلالي.

جـ) تجنُّب الدور والإحالة إلى مجهول.

د) مراعاة نوع اللفظ (الاسم، الوصف،الفعل إلخ).

هـ) التركيز في تعريف أسماء الآلات ونحوها على الشكل والوظيفة.

و) الضَّبط بالشكل.

ز) استخدام الشائع المألوف من المعاني دون المهجور أو المبهَم الذي

يحتاج إلى شرح. (للتفصيل والتمثيل، طالع طرق شرح المعنى وشروط التعريف في منهج المعجم).

[14] الشاهد:

هو النص اللغوي الذي يُستَدَلُّ به على وجود اللفظ المعين بدلالة معينة في الاستعمال اللغوي. ويُستَند في تعيين الدلالة ورصدها في المعجم التاريخي على الشاهد المقتَبَس من المدونة التاريخية في أحد العصور الزمنية للمعجم. وتتنوع الشواهد وَفْق نوع النص المقتَبَس منه؛ فقد يكون شاهدًا شعريًّا، أو نثريًّا، أو قرآنيًّا، أو معجميًّا.

ويحدد منهج المعجم التاريخي نوعين من الشواهد:

أ) **الشاهد الحيّ (الاستعمالي):** وهو كل نصٍّ لغويٍّ (مُقتَبَس من المصادر الأساسيَّة في المدونة التاريخية)، يُستدل به على دلالة معيَّنة للمدخل المحرَّر في الاستعمال الحي في عصره، وله الأولويَّة في الاستشهاد بشرط أن يكون الأقدم استعمالا.

ب) **الشاهد المعجمي:** وهو كل نصٍّ معجميٍّ (مُقتَبَس من المصادر الثانوية في المدونة التاريخية)، أوردته المعاجم في سياقِ شرح دلالات الألفاظ، ولا يُستشهَد به إلا إذا خلت اللغة (في مصادرها الأساسية) من الشواهد الحية (الاستعمالية) التي يُستدل بها على دلالة المدخل في العصر المعين، وإذا كان الشاهد المعجمي أقدم تاريخيًّا من الشاهد الحي (الاستعمالي) في عصر ما (العباسي غالبًا) فيُسْتَشْهَدُ بكليهما، على أن يُقَدَّم الشاهد المعجمي -لأنه أقدم- قبل الاستعمالي (طالع ضوابط الاستشهاد في المنهج)

[15] المستعمل الأول:

هو أقدم مستعمل للفظ بدلالته المعيَّنة في أحد العصور (قاله أو كتبه أو رُوي عنه)، يُنْسَب إليه الشاهد المُقتَبَس من مصدره مصحوبًا بتاريخ النص ما أمكن ذلك، وإلا فبتاريخ الوفاة. (طالع ضوابط الاستشهاد في المنهج)

[16] التَّوثيق الببليوجرافي:

يقصد به إثبات البيانات التي تُوثِّق المصادر الأصلية والثانوية التي يتم الرجوع إليها واقتباس الشواهد منها، وَفق نَسَقٍ مُحَدَّد بيَّنه المنهج.

[17] التَّأريخ:

هو السمة الرئيسة للمعجم التاريخي؛ إذ يتتبع تاريخ استعمال الألفاظ والدلالات والشواهد في جميع العصور الزمنية على وجه الدقة ما أمكن ذلك.

[18] السياق اللغوي:

البيئة اللغوية التي تحيط باللفظ المراد تعريفه، وتمكن المحرر من تحديد الدلالات السياقية الدقيقة؛ إذ لا يكمن المعنى في الكلمة منعزلةً عن سياقها، وإنما يُستدَلُّ على المعنى من الكلمة في سياقها.

[19] مصفوفة الرموز ودلالاتها في المعجم التاريخي:

يحدد المنهج مصفوفة من الرموز والمختصرات للدلالة على مفاهيم محدَّدة في المعجم التاريخي؛ منها (*) للمدخل الرئيس، و(0) للمدخل الفرعي إلخ. (طالع مصفوفة الرموز ودلالاتها في المنهج).

[20] المسارد والملاحق:

القوائم التي تُجمع في آخر المعجم التاريخي تتضمن فهارسَ تفصيلية متنوعة لمعلومات اختُصِرَت في متن المعجم من باب الاقتصاد اللغوي في المادة المعجمية؛ كملاحق المستعملين الأوائل، والبيانات الببليوجرافية التفصيلية للمصادر، ومسارد المداخل مرتبةً أبجديًّا، وأرقام صفحاتها التي وردت فيها.

❁ ❁ ❁